د. جلال أمين

المثقفون العرب وإسرائيل

دار الشروق

المثقفون العرب
وإسرائيل

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ٨١٧٧٦٥
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

تقديم

كنت فى الثانية عشرة من عمرى عندما تفتح وعيى السياسى لأول مرة على ما يجرى فى مصر والعالم العربى. وكان أول ما انفعلت له، فيما أذكر، هو قرار تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧، وكان حماسى شديداً لما سمعناه فى البداية عن الأداء العسكرى العربى فى حرب ١٩٤٨، ثم كان جزعى شديداً من هزيمة العرب فى هذه الحرب.

ومع ذلك فقد ظل الأمل عندنا قوياً فى أن نستعيد ما فقدناه، وكنا نسمى إسرائيل وقتها «إسرائيل المزعومة» اعتقاداً جازماً منا بأنه لابد أن ينتصر الحق العربى فى النهاية، وتعود فلسطين للعرب. وقوّى هذا الأمل ما حققه جمال عبد الناصر من انتصارات سياسية فى ١٩٥٦، ووحدة مصر مع سوريا فى ١٩٥٨، واشتداد قوة حركة القومية العربية منذ ذلك الوقت وحتى منتصف الستينات.

ولكن حرب ١٩٦٧، أو ما يسمى بهذا الاسم، وهزيمة العرب الشنيعة فيها، قد أصابانى، كما أصابا جيلى بأسره، بدرجة من القنوط الذى لا أعتقد أننا أفقنا منه بعد. وقد أدت هذه الهزيمة إلى أن أصبحت أنفر نفوراً شديداً من سماع أى شىء يتعلق بإسرائيل، وكنت أحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن أصرف تفكيرى السياسى إلى أمور أخرى، لمجرد أن التفكير فى قضية فلسطين وإسرائيل كان يجلب لى شعوراً ثقيلاً جداً بالعجز.

فرحنا بالطبع، لبضعة أيام، بما أنجزه الجيش المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣، ولكن هذا الفرح لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما انكشف حجم التنازلات التى أبدت القيادة السياسية المصرية الاستعداد لتقديمها، مما أضاع فى رأيى، ورأى الكثيرين غيرى، أى مكسب كان يمكن تحقيقه من وراء أدائنا العسكرى الرائع فى أكتوبر ١٩٧٣. ومن ثم عاد إلىّ نفس الشعور القديم بالعجز، الذى ولّدته هزيمة ١٩٦٧، واستمر نفورى من الاستماع إلى أى أخبار تتعلق بهذه القضية، إلى أن وقعت الواقعة بإتمام الاتفاقية المسماة باتفاقية «غزة - أريحا» فى سبتمبر ١٩٩٣.

فجأة شعرت بأن الأمر قد أصبح مختلفاً اختلافاً جذرياً عما كان، وأن المؤامرة التى ظل العرب يتعرضون لها طوال نصف القرن الماضى على الأقل، قد تسارعت خطواتها بدرجة أصبحت معها النهاية قريبة للغاية، وواضحة وضوح الشمس لكل ذى عينين. وقد كان منظر هذه النهاية كما بدا لى، كئيباً للغاية ومخيفاً حقاً.

منذ ذلك الوقت تحولت كل كتاباتى العامة تقريباً، إلى هذا الموضوع وحده، فلم أكتب إلا قليلاً جداً فى غيره، وكأنى شعرت بأننا يجب ألا نضيّع أى وقت أمام هذا الخطر المحدق بنا، والمتمثل فى تطبيق المشروع الإسرائيلى برمته على عالمنا العربى.

كانت حصيلة هذه الكتابة مجموعة من المقالات تتناول آثار هزيمة ١٩٦٧ على النفسية العربية والتفكير العربى والمثقفين العرب، وآثار غزو العراق للكويت وحرب الخليج على الوضع العربى والعلاقات العربية وموقف المثقفين منها، إذ كان هذا الغزو وتلك الحرب فى نظرى، من البداية، ولايزالان، جزءاً من مخطط يخدم فى الأساس الأهداف الإسرائيلية فى المنطقة، فضلاً عن بعض الأهداف الأمريكية. كما تناولت

هذه المقالات الجوانب المختلفة لما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية»، وهى الجانب الاقتصادى من التصور الإسرائيلى لمستقبل المنطقة العربية، بعد أن تصبح جزءاً من «الإمبراطورية الإسرائيلية». وقد حاولت فى هذه المقالات، فضلاً عن شرح أهم الأخطار الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه «السوق»، أن أرد على ما كتبه بعض الكتاب المصريين فى الدفاع، للأسف، عن هذه السوق.

حدث أيضاً خلال هذه الفترة التى انقضت منذ توقيع اتفاقية غزة أريحا، ما أكد من جديد خطورة ما تقوم به إسرائيل وأبواقها الدعائية، خارج بلادنا وداخلها، من حملات ناجحة للغاية، بكل أسف، لغسيل المخ العربى ومخ العالم، لصالح مشروعها الشيطانى للمنطقة، فكتبت مقالات عن تاريخ حياة كلمة «السلام»، وكيف استخدمت هذه الكلمة بمعان مختلفة مناقضة تماماً للمعنى الحقيقى للسلام، لإضفاء المشروعية على المشروع الإسرائيلى، كما كتبت مقالات أخرى تدور حول ما تقوم به إسرائيل فى سبيل غسيل المخ العربى، أو بالأحرى، تلويثه.

هذه هى موضوعات المقالات التى يتضمنها هذا الكتاب الصغير: ما فعله بنا وبمثقفينا اعتداء ١٩٦٧، المسمى حرباً، وما فعله بنا غزو العراق للكويت والحرب التى تلته وموقف مثقفينا منهما، وما يراد بنا من وراء ما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية» وأخطاء مثقفينا المدافعين عنها، وما جرى إبان هذا كله، ولايزال يجرى من محاولات لتشويه العقل العربى وإفقاده القدرة على الرؤية الصحيحة للأمور. وهى مقالات كتبت، ونشر معظمها، فى مناسبات مختلفة حقاً، ولكنى عندما أعدت قراءتها وترتيبها وجدتها تكون كلاً متجانساً يصلح فى نظرى أن يكون كتاباً، على الرغم من أنه كتب فى الأصل كمقالات أو محاضرات. وقد أضفت

إليها، فى الفصل الثانى، بضع صفحات من كتاب سابق لى، هو «العرب ونكبة الكويت»، تتعلق بغزو العراق للكويت وبالدفاع عما يسمى «بنظرية المؤامرة»، كما أضفت إليها فى الخاتمة فصلاً أستعرض فيه تطور هذا الاعتداء الإسرائيلى علينا طوال الخمسين عاماً الماضية، ثم أحاول، فى نهاية الخاتمة، الإجابة على السؤال: هل ثمة أمل؟

والحقيقة أننى، على الرغم من كل ما يشيع فى الكتاب من حزن، لم أفقد الأمل قط، فالشبان والشابات الذين التقى بهم يوماً بعد يوم، فى هذه الجامعة أو تلك فى مصر، الممتلئون أملاً، والمتألقون ذكاء وحيوية وثقة بالنفس، لا يكفّون عن بعث الأمل من جديد فى مستقبل هذه الأمة.

القاهرة ١٨ مارس ١٩٩٦

جلال أمين

الفصل الأول

الآثار النفسيّة والفكرية لهزيمَة ١٩٦٧

(١)

عندما يتأمل المرء ما كان عليه العرب قبل هزيمة ١٩٦٧ ، وما صاروا عليه بعدها ، يصعب عليه أن يجد حدثا آخر ، طوال نصف القرن الماضى على الأقل ، أثر فى حياة العرب مثلما أثرت فيها هزيمة ١٩٦٧ ، ليس فقط فى حياة العرب السياسية بل والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . لقد دأب المؤرخون ، وما زالوا ، على التفريق تفرقة حاسمة بين عالم ما بعد الحرب وعالم ما قبل الحرب ، يقصدون بذلك الحرب العالمية الثانية (٣٩-١٩٤٥) . أما العرب فأجدر بهم أن يتكلموا عن عالم ما قبل ١٩٦٧ وعالم ما بعدها .

إن أكثر من نصف العرب الأحياء اليوم ، لم يكونوا قد ولدوا بعد عندما حلت هزيمة ١٩٦٧ ، وأكثر من ثلاثة أرباعهم لم يكونوا فى سن يسمح لهم بفهم ما حدث واستيعابه . ولكننا جميعا اليوم ، أيا كان عمرنا ، أو القطر العربى الذى نعيش فيه ، وأيا كانت مهنتنا أو الطبقة الاجتماعية التى ننتسب إليها ، ندفع اليوم ثمن هذه الهزيمة بصورة أو بأخرى ، وما زلنا نعيش تحت وطأتها .

قد يقال إن فى هذا كثيرا من المبالغة وقليلا من الروح العلمية ، فليس هناك عامل واحد فى التاريخ العربى الحديث يمكن أن تنسب إليه كل هذه الأهمية ، وحياة العرب اليوم هى محصلة عدد لا نهائى من العوامل المتضافرة ، ليست هزيمة ١٩٦٧ إلا واحدا منها ، وإعطاء كل هذه

الأهمية لحادث واحد ، ولو كان بأهمية حرب ٦٧ ، لا يختلف عن المبالغة فى تعليق الأهمية على أثر زعيم معين على حياة شعبه ، كما اعتاد المؤرخون أن يفعلوا حتى منتصف القرن الماضى ، أو الاهتمام المبالغ فيه بالعوامل الاقتصادية ، على حساب غيرها من العوامل ، كما اعتاد المؤرخون الاشتراكيون منذ ذلك الوقت . ولا يمكن لأحد أن ينكر أن ظروف شعب ما هى محصلة عدد كبير من العوامل التى تتفاعل كلها لإحداث النتيجة ، ولكن ليس هناك من شروط التفكير العلمى ما يمنع من اعتبار أحد هذه العوامل العامل الحاسم . بل إن الظن بأن وضع كل العوامل على قدم المساواة هو من سمات الموضوعية ، وأن التركيز على عامل معين دون غيره أمر يتعارض مع الحيدة العلمية ، لا ينتج عنهما فى رأيى إلا تمييع القضايا وانعدام الرؤية ، ومن ثم فقدان الاتجاه والعجز عن التصرف .

قد يقال : وماذا عن ثورة النفط فى سنتى ١٩٧٣ و١٩٧٤ وأعقابهما ، عندما تضاعفت أسعار النفط أربع مرات ، وتضاعفت ثروة البلاد المنتجة له ، وما أحدثه ذلك من آثار على معدلات التنمية وحركات الهجرة بين البلاد العربية وتدفق المعونات من بلد عربى على آخر ، وما أحدثه ارتفاع أسعار النفط من آثار على الاقتصاد العالمى عادت فانعكست على العالم العربى من جديد؟

وماذا عن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى قلبت المجتمع العربى وقيمه رأسا على عقب؟ وماذا عن تورط دول عربية كثيرة فى الديون؟ وماذا عن الانفجار السكانى والعجز الغذائى؟ وماذا عن الاتجاه نحو الصلح والسلام مع إسرائيل؟ وأخيرا ، ماذا عن غزو صدام حسين للكويت وحرب الخليج؟

وردى على كل ذلك أن أكثر هذه الأحداث الجسيمة حقا ، إن لم يكن كلها ، إما إنه لم يكن ليحدث أصلا ، لولا حرب ١٩٦٧ ، أو لم يكن ليحدث ما أحدثه من آثار جسيمة لولاها . بعبارة أخرى : إن أهم ما مر به العالم العربى من أحداث منذ هزيمة ١٩٦٧ ، إن لم يكن نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذه الهزيمة ، فإن هذه الهزيمة كانت عاملا حاسما فى تحديد طبيعة آثارها ومدى هذه الآثار وأبعادها .

وقليل من الأحداث التى مر بها العرب فى تاريخهم الحديث ما يمكن مقارنته فى أهميته وجسامة آثاره بهزيمة ١٩٦٧ . فإذا شئنا اختيار بعض هذه الأحداث فلعلها تشمل أحداثا بجسامة الحملة الفرنسية على مصر فى ١٧٩٨ ، التى كانت بداية اتصال العالم العربى كله بالحضارة الغربية الحديثة ، ثم فرض الدول المتحالفة ضد محمد على ، بقيادة بريطانيا ، لإرادتها عليه فى ١٨٤٠ ، تحت تهديد المدافع والبوارج العسكرية ، الأمر الذى ترتب عليه انهيار إمبراطورية محمد على العربية ، وانتهاء حلمه بتكوين دولة عربية كبرى ، وانهيار النظام الاقتصادى الذى كان قد أقامه، ليس فقط فى مصر ، بل وفى الشام والسودان . وقد نذكر أيضا اتفاق بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٠٤ على اقتسام النفوذ فيما بينهما فى العالم العربى ، فتطلق يد فرنسا فى المغرب العربى وتطلق يد بريطانيا فى مصر والسودان ، ثم وعد بلفور سنة ١٩١٧ الذى كان البداية المشئومة لفقدان العرب لفلسطين ، ثم تقسيم المشرق العربى فى مؤتمر سان ريمو فى سنة ١٩٢٠ إلى دويلات تتقاسم السيطرة عليها بريطانيا وفرنسا ، ثم إقامة دولة إسرائيل فى سنة ١٩٤٨ .

لقد ثبت مع مرور الزمن أن هزيمة ١٩٦٧ كانت بجسامة أى حدث من هذه الأحداث إن لم تفق بعضها أهمية وشؤما . وهى ككل هذه

الأحداث التى ذكرتها ، نتيجة مباشرة لتدخل خارجى نجحت به قوى أجنبية فى فرض إرادتها على العرب فأجبرت به العرب على التراجع بضع خطوات أخرى إلى الوراء .

إذا صح كل ذلك ، فما أجدر الجيل الذى رأى هذه الهزيمة بعينيه ، وعايشها بقلبه وأعصابه ، أن يبين ما عاناه منها للجيل الذى لم يكن قد ولد بعد ليرى الهزيمة ، أو لم يكن ليستطيع فهمها واستيعابها . وما أجدرنا بأن نتدارس معا مختلف الآثار التى أحدثتها هذه الهزيمة فى النفسية العربية .

(٢)

ليس من الصعب أن نفسر حجم الصدمة النفسية التى تلقاها العرب فى يونية ١٩٦٧ . هناك أولا ضخامة الهزيمة نفسها : فى أقل من أسبوع واحد تحتل أراضى سيناء فى مصر ، والضفة الغربية فى الأردن ، والجولان فى سوريا ، وتضرب الطائرات المصرية على الأرض ، ويصل الجنود الإسرائيليون إلى ضفاف قناة السويس . وهناك أيضا عنصر الدهشة وعدم التصديق بسبب ما ساد من ثقة لفترة طويلة قبل الهزيمة ، فى القوة التى وصلت إليها استعدادات القوات المسلحة العربية ، وخاصة المصرية . وهناك كذلك ارتفاع مستوى الطموحات والآمال العربية طوال العقد السابق على الهزيمة ، خاصة فى أعقاب نجاح تأميم قناة السويس ، ورد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ، ثم توالى الثورات الواعدة بمستقبل مشرق فى بلد عربى بعد آخر ، والنجاح الباهر الذى حققته

الحركة القومية العربية فى تعبئة حماس الناس للوحدة، وفى رفع مستوى آمالهم فى تحقيق نهضة عربية جديدة .

جاءت الهزيمة فضربت كل هذه الآمال ، وهذه الثقة الجديدة بالنفس ، ضربة قاصمة فى لمح البصر ، ولم يفلح شيء مما حدث خلال ربع القرن التالى فى أن يعيد للعرب ثقتهم الضائعة بأنفسهم .

لقد رفع فى أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة شعار " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة " ، ولكن مرت ست سنوات قبل أن يحدث أى شيء يقنع العرب بأن من الممكن تحويل هذا الشعار إلى حقيقة . كانت هناك حرب استنزاف باسلة حقا ، ولكنها كانت محدودة الأثر والنطاق ، وكان القادة يقولون بصراحة إن استعادة ما فقد فى ١٩٦٧ من قوة عسكرية تحتاج إلى عدة سنوات ، وأن الصديق السوفيتى لا يستطيع تحقيق ذلك فى مدة أقصر . تنفس العرب الصعداء بلا شك ، بقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وعبور القوات المصرية لقناة السويس ، وما بدا لفترة من تضامن وتنسيق بين البلاد العربية ، سواء فى المجال العسكرى ، بين مصر وسوريا والأردن ، أوالاقتصادى بين هذه البلاد والدول المنتجة للنفط. ولكن لم يمض وقت طويل فى أعقاب أكتوبر ١٩٧٣ حتى عادت خيبة الأمل من جديد، وفقد العرب ما استعادوه لوهلة قصيرة من ثقة بالنفس .

فخلال أيام قليلة انقلبت صورة الوضع العسكرى فى مصر انقلابا خطيرا بسبب ما عرف باسم ثغرة الدفرسوار ، وحصار الجيش الثالث فى سيناء ، ولم تمض أيام قليلة كذلك على عبور المصريين لقناة السويس حتى بدأت القيادة المصرية تتكلم عن السلام ، وهو ما بدا للغالبية العظمى من العرب سابقا لأوانه بكثير على أقل تقدير . فالكرامة المهانة

لم تستعد بعد ، والأراضى المستباحة لم تسترجع بعد ، واحتمالات تحقيق مكاسب حقيقية فى المفاوضات التى سرعان ما بدأت على الأراضى المصرية ، لم تبد مشجعة على الإطلاق . ثم توالت الأحداث التى زادت الجرح التهابا بدلا من أن تساهم فى تضميده وتسكينه ، من زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، إلى معاهدة كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلة فى ١٩٧٩ ، إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية طوال الثمانينات بجرأة مدهشة ومتزايدة ، على العراق ولبنان وتونس .

ثمة عاملان أساسيان كان من الممكن أن يعيدا للعرب بعض ما فقدوه من ثقة بالنفس . أولهما نجاح مصر فى استرداد سيناء جزءا بعد جزء، ابتداء من استرداد حقول البترول بعد اتفاقيات فض الاشتباك فى منتصف السبعينات ، وحتى استرداد طابا فى ١٩٨٩ . ولكن خفف من الأثر النفسى لهذا الاسترداد عدة أمور ، أهمها بقاء بقية الأراضى العربية المحتلة فى يد إسرائيل ، وعدم بزوغ أى أمل يعتد به فى قرب انتهاء هذا الاحتلال ، بل سيادة خوف حقيقى من أن يكون ا سترداد مصر لسيناء عاملا معطلا لاسترداد بقية الأراضى العربية . مما أضعف أيضا من الشعوربالابتهاج باسترداد سيناء ، ماارتبط به هذا الاسترداد من شروط من أهمها نزع سلاح جزء لا يستهان به من الأراضى المستعادة ، ثم تراخى حل مشكلة طابا عدة سنوات ، وما أظهرته إسرائيل من تكبر وتبجج خلال المفاوضات التى دارت حول طابا ، بالإضافة بالطبع إلى استمرار إسرائيل فى اعتداءاتها على البلاد العربية الأخرى قبل وبعد عودة سيناء إلى مصر .

أما العامل الثانى فهو نجاح الدول العربية المنتجة للنفط فى رفع أسعار

البترول عدة مرات ابتداء من ١٩٧٣ ، وما أدى إليه ذلك من تدفق الثروة على العالم العربى على نحو أفاد منه العرب كلهم بصورة أو بأخرى . فبدأ العرب يتكلمون عن نجاحهم فى فرض إرادتهم على شركات النفط ، إلى تدشين الدعوة التى رفع لواءها العالم الثالث كله ، وتبنتها الأمم المتحدة ، إلى إقامة " نظام اقتصادى دولى جديد " ، وبدا وكأن العرب يقدمون للعالم الثالث مرة أخرى ، فرصة لتحقيق استقلال الإرادة ، فى المجال الاقتصادى على الأقل فى هذه المرة ، بعد أن فعل العرب ذلك بتأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ .

ولكن حتى هذا النجاح لم يفلح فى إعادة الثقة المفتقدة فى النفس . لقد دخل العرب فى أعقاب ١٩٧٣ ما سمى أحيانا بعهد "الثروة بدلا من الثورة " ، والثروة ، وإن كانت تستطيع شراء أشياء كثيرة، لا تستطيع شراء كل شيء . فعلى الرغم من كل ما ساهمت به ثروة العرب فى السبعينات وما حققته من رخاء ، فى بلد عربى بعد آخر ، ظل جرح ١٩٦٧ عميقا ومستعصيا على الالتئام .

(٣)

ما زلت أذكر بوضوح تام ، تلك الحالة النفسية الغريبة التى مررنا بها فى أعقاب سماعنا بهزيمة ١٩٦٧ . كان حالنا فى البداية كحال من تلقى صدمة يصعب عليه تصديقها ، أو لا يريد تصديقها ، فبدلا من أن ينهار وينخرط فى البكاء ، انفجر ضاحكا ضحكا هستيريا ، وكأن الخبر يتعلق بشخص غيره ، أو لا يزيد عن أن يكون نكتة شيطانية غير معقولة . فبمجرد أن اعترفت القيادة المصرية بهزيمتنا فى الحرب ، واتضح للناس

حجمها ومدى فداحتها ، أخذ المصريون يطلقون نكات خيالية غريبة تستهزىء بالقيادة السياسية مرة ، وبالجيش مرة ، وبالنفس مرة ، حتى بلغ الأمر حدا لم يتمالك معه جمال عبد الناصر نفسه إلا أن يطلب من الناس الكف عن إطلاق هذه النكات الساخرة ، وكأنه كان يشعر منها بوخز وألم لا يقلان عما كان يمكن أن يسببه له اشتعال تظاهرات الاحتجاج والغضب ، وهو ما لم يحدث قبل انقضاء شهور عدة .

فى هذه الشهور الأولى ، يذكر المصريون أيضا بزوغ تلك الظاهرة السياسية والفنية الفريدة ، ظاهرة أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام : الأول يؤلف الأغانى السياسية البارعة ، والمتألقة ذكاء وخفة دم ، والثانى يلحنها ويغنيها بأنغام بسيطة ولكنها تصل مباشرة إلى القلب . كانت الأغانى تعبر من ناحية ، عن سخرية بالغة المرارة من القيادات السياسية والعسكرية التى سمحت لهذا أن يحدث (يا ما حلى عودة ضباطنا من خط النار) ، ومن ناحية أخرى ، عن حزن عميق لما حدث للأمة من انكسار (ناح النوّاح والنوّاحة على بقرة حاحا النطّاحة) . وأخذ الناس يتناقلون هذه الأغانى من بيت إلى بيت ويسجلونها من شريط إلى شريط ، حتى لم يبق مثقف مصرى لم يسمع بها ، ثم أخذت تنتشر فى بلد عربى بعد آخر ، تهرب الشرائط خفية عبر الحدود وتطبع الأغانى وتباع سرا وكأنها من المخدرات .

كان هناك رد فعل من نوع آخر ما زال باقيا ، بدرجة أو بأخرى حتى الآن ، وهو الهرب من الحاضر إلى التاريخ ، والاستعاضة عن مرارة الأحداث الجارية بذكريات غابرة ولكنها سعيدة ، وعلاج الشعور بالانقطاع المفاجىء وضعف الثقة بالنفس ، بالبحث عن دفء فترات تاريخية قديمة أكثر مجدا . فبدأ الكتاب يستعيدون فى مقالاتهم أمجاد

الحضارة العربية فى عصر ازدهارها ، وبدأ كل قطر عربى يستعيد فترات الكفاح من أجل الاستقلال ، وذكرى ثوراته ضد الاحتلال . ووجد كل هذا استجابة من الجماهير ، فشجعته القيادات السياسية على أمل أن يجد الناس فى هذا عزاء قد يخفف من حدة غضبتهم على ما حدث . بل لقد بدأت فى أعقاب ١٩٦٧ حركة مدهشة لإحياء الموسيقى العربية التقليدية ، وصادف ذلك من الناس حماسا وإقبالا شديدين ، وهو ما يمكن تفسيره أيضا (وإن لم يكن هذا هو التفسير الوحيد) ، بأنه كان استجابة للحاجة نفسها إلى البحث فى الماضى الجميل عما يعوّض عن الحاضر المؤلم .

لم يكن من المستغرب إذن ، فى ظل الحالة النفسية العامة ، أن يلعب الشعور الدينى دورا جوهريا فى تقديم العزاء والسلوى للناس ، وفى إعادة درجة من التوازن النفسى إليهم ، ومساعدتهم على مواجهة المستقبل بدرجة أكبر من الشجاعة . لا يمكن إذن أن تستبعد هزيمة ١٩٦٧ من العوامل التى ساعدت على إذكاء ما يسمى الصحوة الدينية . إن الكتاب كثيرا ما يشيرون ، عندما يحاولون البحث عن تفسير لهذه الظاهرة ، إلى ما يسمونه فشل كل من الحل الرأسمالى والحل الاشتراكى فى تحقيق آمال الأمة ، بل وما يزعمونه أيضا من فشل الموقف القومى ، فلم يبق أمام الناس إلا أن يلجأوا إلى الحل الدينى . وقد يكون فى هذا بعض الصحة ، إذ ربما كان هذا بالفعل هو ما استخلصه الناس مما حدث من دروس ، ولكنى هنا أشير إلى جانب آخر قد لا يكون أقل أهمية ، وهو أثر الحالة النفسية التى أشاعتها الهزيمة فى إذكاد الشعورالدينى . قد يؤيد هذا التفسير أن هذا الالتجاء إلى الدين لم يقتصر على المسلمين ، بل لوحظ أيضا على الأقليات الدينية ، وما زلت أذكر مثلا التهاب شعور الأقباط فى مصر وحماسهم الشديد (بمن فيهم شرائح واسعة من

المثقفين) ، لما قيل عن ظهور العذراء بالقرب من إحدى الكنائس فى حى الزيتون بالقاهرة ، وتجمع الآلاف المؤلفة من الناس كل ليلة فى انتظار رؤيتها من جديد .

حدث هذا بعد أسابيع قليلة من حرب ١٩٦٧ ، وكأن الأقباط فى مصر كانوا يبحثون ، مثلهم مثل إخوانهم المسلمين ، عن رسالة عطف من السماء تعزيهم فيما مروا به لتوّهم ، وتزودهم ببعض القدرة على احتمال ما هو آت .

(٤)

منذ بضعة أعوام ، استمعت للأستاذ أحمد بهاء الدين ، وهو يتكلم فى محاضرة عامة ، قال فيها إنه ليس مما يعيب العرب أن يحتدم بينهم الجدل ويحتد النقاش حول هذه النقطة أو تلك ، ولكن مما يعيبهم أنهم يبدون وكأنهم لا يحسمون أبدا أمرهم فى أى قضية من القضايا التى يتناقشون حولها . فالقضية الواحدة تثار ثم تختفى ، ثم تعود فتثار من جديد ، هى هى بحذافيرها ، من دون أن يصل فيها العرب إلى قرار حاسم ينصرفون بعده إلى غيرها . وقال إن من هذه القضايا التى لا يريد العرب أن يحسموها أبدا قضية " الأصالة والمعاصرة " ، فالقضية مثارة منذ رفاعة الطهطاوى على الأقل ، أى منذ أكثر من قرن ونصف قرن . ما الذى نأخذه من الغرب ، وما الذى نتمسك به من تراثنا؟ ما هى الصيغة المثلى للتوفيق بين القديم والجديد ، الوافد والموروث ، بين ثقافتنا وثقافة الغرب ، بين تقاليدنا ومتطلبات التغيير والتقدم . . ؟ إلى آخر هذه الصيغ

المختلفة للقضية نفسها : قضية الصراع بين الأصالة والمعاصرة . وها نحن نتكلم فى الموضوع نفسه حتى الآن ، بالطريقة نفسها والانفعال نفسه ، من دون أن يبدو أن أسئلتنا فى هذا الصدد قد طرأ عليها أى تغير ، ودون أن نكون فى الإجابة عليها قد أحرزنا أى تقدم .

وقد يكون الأستاذ أحمد بهاء الدين فى هذا على صواب ، وقد يكون نقده فى محله ، ولكنى أجد للعرب هنا عذرا مقبولا ، وهو أنه منذ أيام رفاعة الطهطاوى أو قبله بقليل ، ظل العرب يتعرضون كل يوم لاعتداء جديد من الغرب ، وإن اتخذ هذا الاعتداء فى كل مرة صورة مختلفة ، فهو اعتداء عسكرى مرة ، وسياسى مرة ، واقتصادى مرة ، وثقافى مرة ، ولكنه فى جميع الأحوال واحد فى جوهره : حضارة قوية بعتادها ورخائها وثقتها بنفسها ، تعتدى على حضارة أصابها الوهن الشديد فى عتادها واقتصادها وثقتها بنفسها ، فإذا بالحضارة المعتدى عليها تسأل نفسها ، وتعيد على نفسها السؤال فى كل مرة يتجدد عليها الاعتداء : ما سبب كل هذا الوهن؟ ما هو هذا الذى تنطوى عليه حضارتى (أو ثقافتى) ويمكن أن يعتبر مسئولا عن هذا الضعف؟ ما الذى علىّ أن أتخلى عنه لتجديد شبابى وقوتى ، وما الذى يجب أن أحتفظ به لأننى لو تخليت عنه أكون قد تخليت عن وجودى نفسه؟

ليس غريبا أن يعيد العرب إلقاء السؤال على أنفسهم كلما تجدد العدوان عليهم وأجبروا على التراجع خطوة أو خطوتين أخريين إلى الوراء : طرحه الطهطاوى فى مصر وخير الدين باشا فى تونس كرد فعل للحملة الفرنسية والاعتداءات البريطانية والفرنسية فى الجزيرة العربية وشمال إفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأعاد طرحه جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده كرد فعل لاعتداءات هاتين

الإمبراطوريتين فى الربع الأخير من القرن نفسه ، وأعاد طرحه رشيد رضا وشكيب أرسلان (منتصرين للأصالة) وطه حسين وسلامة موسى (منتصرين للمعاصرة) فيما بين الحربين العالميتين فى هذا القرن ، كرد فعل لتقسيم البلاد العربية بين نفس الإمبراطوريتين فى أعقاب الحرب الأولى ، ولما أحرزته الصهيونية من مكاسب فى فلسطين فى الثلاثينات . ثم أعيد طرح السؤال مرة أخرى فى أعقاب إنشاء دولة إسرائيل ، والهزيمة الساحقة للعرب فى حرب ١٩٤٨ ، فقدم الإخوان المسلمون الإجابة الدينية ، وقدم ساطع الحصرى الإجابة القومية ، وقدم الشيوعيون الإجابة الاشتراكية ، ولكنهم كانوا فى الواقع يحاولون الإجابة عن السؤال نفسه : الأصالة أو المعاصرة؟ وكيف تكون مواجهة العرب لتحدى الحضارة الغربية؟

كانت الحقبة الناصرية فى الخمسينات والستينات تمثل ما يشبه الانقطاع فى هذا الجدل حول الأصالة والمعاصرة ، إذ كانت إنجازاتها وانتصاراتها على أرض الواقع ، فى الاستقلال والتنمية وتحرير الإرادة القومية ، بديلا كافيا لفترة ما ، للمناقشات النظرية حول ما يجب على العرب عمله . ولكن ما إن وقعت هزيمة ١٩٦٧ حتى انفجرت القضية من جديد بقوة بالغة ، لقد كان من الطبيعى أن يسأل العرب أنفسهم من جديد عن سبب هذه الخيبة الجديدة المفاجئة ، هل هو تنكرهم لتراثهم أم فشلهم فى مسايرة روح العصر؟ هل هو تنكرهم "للأصالة" أو تنكرهم "للمعاصرة" ؟ وكان من الطبيعى أن تقدم الإجابتان من جديد ، فكتب أحمد بهاء الدين سلسلة مقالاته المشهورة فى مجلة " المصور " عن " الدولة العصرية " ، انتصر فيها للرأى القائل إن سبب هزيمة العرب هو أنهم لم يأخذوا بالدرجة الكافية بأساليب العصر الحديث ، فيما انتصر

آخرون لرأى هو النقيض التام لهذا الرأى : فإهمال العرب لدينهم وتخاذلهم عن تطبيق الشريعة هما المسئولان عن الهزيمة .

كانت هزيمة ١٩٦٧ هى فى رأيى المفجّر الحقيقى لهذه الحقبة الجديدة من حقب الصراع بين الأصالة والمعاصرة ، والتى استمرت هذه التسعة والعشرين عاما ، ولا يزال العرب يمزقون أنفسهم ويقتلون بعضهم بعضا بسببها .

وبينما يقتل العرب بعضهم بعضا ويمزقون أنفسهم تمزيقا ، بحثا عن مخرج من محنتهم مع الغرب و " إسرائيل " ، يزداد الغرب و "إسرائيل" فى معاملتهما للعرب ، تعنتا وتجبرا ، ولن ينتهى هذا التمزيق للنفس وهذا التعنت والتجبر ، حتى يكتشف العرب مخرجا مما هم فيه من مأزق .

(٥)

كما أن من أسوأ ما يمكن أن يصاب به الفرد ، فقدانه لثقته بنفسه ، فكذلك الأمة ، إذا أصيبت فى ثقتها بنفسها شلت إرادتها وقعدت عاجزة عن التصرف ، وقبلت ما كان عليها أن ترفضه ، واستمرأت ما كان يجدر بها التمرد عليه .

وقد كان هذا من أسوأ ما ترتب على هزيمة ١٩٦٧ من آثار . كانت وقائع الحرب وخسائرها فادحة حقا ، ولكن أبواق الدعاية وأعداء العرب فى الخارج والداخل انتهزوا الفرصة واستغلوا الهزيمة فى ضعضعة ثقة العرب بأنفسهم وتعميق الشرخ الذى أحدثته الحرب ، أملا فى انهيار

البنيان بأكمله . فالتصريحات الإسرائيلية المتتابعة عما حدث فى الحرب، والتى روّجتها وسائل الإعلام الغربية بأقصى ما تستطيع من قوة ، والحديث عن أن القضاء على القوة العربية لم يتطلب أكثر من بضع ساعات ، ثم انطلاق الأحاديث والكتابات الكاذبة والشريرة بالقول بأن العربى لا يستطيع بطبعه أن يحارب ، وأن المصريين بطبعهم يلجئون إلى الجرى والهرب إذا ووجهوا بخطر الموت ، ثم الترويج المستمر لفكرة القوة الإسرائيلية التى لا تقهر ويد إسرائيل الطولى التى تصيب أعداءها فى أى مكان ، وخط بارليف المنيع الذى لا يمكن اختراقه. . . الخ ، كل هذا ساهم فى أن يفقد العرب أكثر وأكثر ثقتهم بأنفسهم .

وكما يحدث للفرد الذى يفقد الثقة بالنفس ، فيساهم هو نفسه فى مزيد من التحقير لذاته ، والمبالغة فى تصوير نقائصه ، والاعتراف بأخطاء لم يرتكبها ، ساهم للأسف ، كثير من الكتاب العرب فى تعميق الشعور بالمهانة والسخط على النفس .

لم يكن كل هذا هيّنا بالنسبة لإسرائيل ، بل كان هدية فاخرة لها لا تقل أهميتها عن انتصارها المادى فى الحرب ، وكانت هى تعرف قيمتها جيدا، ومن ثم ساهمت هى وأصدقاؤها فى دعم هذا الشعور وتكريسه . فإفقاد خصمك ثقته بنفسه يسهّل عليك عدةمهام : يسهل عليك حكم رعاياك الجدد الذين انضمت أراضيهم إلى مملكتك ، ويحميك من خطر محاولة استرداد ما استوليت عليه ، وييسّر لك فرض إرادتك فى المفاوضات ، ويكسبك أنصارا جددا فى العالم ، يفتنهم ما أشعته عن قوتك التى لا تقهر فيمطرونك بالهدايا والهبات والمساعدات ، وأخيرا فإنه يسمح لك بأن تطالب بالمزيد من دون أن تخشى معارضة تذكر .

لهذا كله حرصت إسرائيل دائما على خلق صورة معينة للعربى منذ

حرب ١٩٦٧ ، وتثبيتها فى ذهن العالم عنه ، وفى ذهن العربى عن نفسه . وكان من أسوأ ما تخشاه إسرائيل من نتائج حرب ١٩٧٣ هو أن تتغير هذه الصورة التى روّجت لها . وكان هذا هو أحد الأسباب المهمة التى جعلت الولايات المتحدة تحرص على أن يكون ما تحققه مصر من نجاح فى حرب ١٩٧٣ نجاحا محدودا .

وأصارح القارىء بأننى كنت دائما وما أزال أعتقد بأنه ليس هناك سبب واحد مقبول يتصل بهزيمة ١٩٦٧ أو غيرها ، ويبرر أن يفقد العربى ثقته بنفسه . إنى لا أعفى هذه القيادة أو تلك من المسئولية عن هذا الخطأ العسكرى أو ذاك ، ولا أنكر أن مزيدا من الديمقراطية كان من شأنه يجعل النتيجة أفضل قليلا ، والخسائر أقل قليلا . ولكنى على يقين بأن نتيجة حرب ١٩٦٧ ، بأبعادها الرئيسية ، كانت واقعة لا محالة فى ظل ظروف العالم ونوع العلاقات الدولية السائدة وقتها . بل إنى إلى حد القول بأن كثيرا من الأخطاء التى ارتكبها العرب ، عسكرية سياسية ، وأدت إلى تضخيم حجم الهزيمة ، كانت فى الأساس نتيجة هذه الظروف الدولية نفسهاقد وضعت العرب حتى قبل ١٩٦٧ بسنوات فى وضع يفرض عليهم فرضا الوقوع فى هذه الأخطاء . إن هذا يصعب استقصاؤه هنا ، ولذا سأكتفى بأمثلة قليلة للتدليل على ما أقول إنى أزعم مثلا أن قيادة وطنية لشعب ما قد تجد نفسها مجبرة على بعض إجراءات القمع ، التى ما كانت لتلجأ إليها لولا ما خلقه الخارجى عليها من ظروف ، وقد تلجأ إلى تطبيق إجراءات اقتصادية عنفا وتطرفا ما كانت لتقدم عليهما ، لمجرد أن أطرافا خارجية الاعتدال فى هذه الأمور مستحيلا . وإقدام جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية قبيل ٥ يونية (حزيران

١٩٦٧ ، كان فى رأيى من هذا النوع من القرارات التى ما كان ليتخذها جمال عبد الناصر لولا الإلحاح عليه للقيام بهذا العمل ، من مختلف الاتجاهات التى كانت لها مصلحة مباشرة ، بل ورغبة مؤكدة ، فى توريطه .

إن من الخطأ محاولة تبرئة النفس من الأخطاء بلا مبرر ، ولكن من الحماقة الشديدة الاسترسال فى تعذيب النفس وتقريعها على ذنوب لم تقترفها . إن الانتصار فى الحرب والانهزام فيها ، لا يحتاجان بالضرورة إلي طرف شجاع وطرف جبان ، طرف يعرف كيف يحارب وطرف لا يعرف . بل قد لا يحتاجان إلى أكثرمن مدفع ذى مدى أبعد قليلا من مدفع آخر ، وطائرة بها أجهزة أكثر تقدما بعض الشيء مما يحوزه الطرف الآخر ، وتوفر معلومات لدى طرف لا يحوز الآخر مثلها ، ودعم وتأييد من أكبر قوة عسكرية فى العالم فى ناحية ، ومعاداة وكراهية من أكبر قوة عسكرية فى العالم ، فى الناحية الأخرى . وهكذا فى رأيى كان حال إسرائيل والعرب فى ١٩٦٧ . لم يكن ثمة أدنى مبرر فى رأيى لأن يفقد العرب ثقتهم بأنفسهم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، ولكنهم للأسف فقدوها .

(٦)

نشرت صحيفة «الأهرام ويكلى» ، القاهرية ، حديثا كان قد أدلى به أديبنا الكبير الراحل « يحيى حقى » ، الذى فقدناه فى التاسع من ديسمبر سنة ١٩٩١ وكان الحديث قد جرى معه فى مايو ١٩٩١ ، ولكنه لم ينشر إلا بعد وفاته . كان حديثه كالعادة ، مثيرا وممتعا ، ولكن عبارة واحدة تتعلق بحرب ١٩٦٧ استوقفتنى ، وكأنى أسمع هذا الرأى فى حرب

١٩٦٧ لأول مرة . قال يحيى حقى إنه فى حديث تلفزيونى أذيع فى أعقاب هذه الحرب ، قال إن هزيمتنا فى هذه الحرب ليست فى الواقع إلا تكرارا لما حدث فى معركة إمبابة بين المماليك ونابليون فى سنة ١٧٩٨ . إنها كانت حربا بين العلم الحديث والتمسك بالقديم ، بين محاربين مسلحين بالأسلوب العلمى فى القتال ، ومحاربين غير مدربين وغير مهيئين للحرب ، فما الذى كان يمكن أن نتوقعه من هذه الحرب غير تلك الهزيمة الشنيعة؟

لم تكن هذه هى المرة الأولى ، فى الحقيقة ، التى أسمع فيها هذا التفسير لهزيمة ١٩٦٧ ، وكان الأستاذ أحمد بهاء الدين على الأخص ، قد أكد على هذا المعنى فى سلسلة مقالات عن الدولة العصرية أشرت إليها من قبل . قال الأستاذ بهاء حينئذ ، إن إسرائيل هزمتنا لأننا لم نأخذ بأساليب العلم ، لا فى الحرب ولا فى تنظيم حياتنا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . فالحرب ليست لعبة ، بل علم له أصوله ، والحرب لا تجرى بين جيشين بل بين مجتمعين ونظامين ونمطين من أنماط الحياة ، والهزيمة لابد أن تكون من نصيب الجيش المتخلف الذى أنتجه مجتمع متخلف ونظام سياسى متخلف. ولكن يأتى الأستاذ يحيى حقى ليجعل هذا الوصف أشد قسوة وأكثر نفاذا : فنحن فى ١٩٦٧ لم نكن أحسن حالا من المماليك فى١٧٩٨ تخلفا وغباء ، إذ لم يقتصر الأمر على أننا كنا نحمل سيفا وخناجر فى مواجهة عدو يحمل البنادق والمدافع ، بل كنا من الغباء بحيث ظننا أن من الممكن أن ننتصر ، فلم نكن ندرى حجم الفجوة التى تفصل بيننا وبينهم ، وكنا نظن أنه يكفى لتحقيق النصر أن الحق فى جانبنا .

لم يكن ما قاله يحيى حقى جديدا إلا فى طريقة الصياغة . ولكن هذه

الصياغة نفسها ، واستخدامه لصورة تاريخية شديدة التأثير ، كان من شأنهما أن يثيرا فى نفسى أكثر من سؤال :

الأول : هو كيف يمكن أن يكون مرور ما يقرب من قرنين من الزمان ، بين معركة إمبابة ومعركة ١٩٦٧ ، مع كل ما أحرزه العرب من تقدم خلال هذه الفترة ، فى التعليم والاقتصاد والنظام الاجتماعى ، لم يحدث أثرا ذا شأن فى تضييق الفجوة بيننا وبين الغرب ، بحيث كان منظرنا ونحن نحارب جيشا" غربيا" فى ١٩٦٧ ، لا يختلف كثيرا عن منظر المماليك وهم يحاربون نابليون فى ١٧٩٨؟ هل الواقع هو أنه أيا كانت السرعة التى تقدمنا بها ، كان الغرب يتقدم بسرعة أكبر بكثير بحيث ظل مركزنا النسبى تقريبا على ما كان عليه منذ قرنين؟

والسؤال الثانى : هو أنه ، إذا كانت هذه هى الحقيقة ، فكيف يصل بنا خداع النفس إلى هذه الدرجة؟ لقد كان للمماليك العذر فى الجهل بما حققه الغرب من تقدم إذ كان اتصالهم بالحضارة الغربية ضعيفا للغاية طوال القرنين السابقين على حملة نابليون ، أما نحن ، فكيف كان من الممكن أن نظن أن انتصارنا ممكن وهو ، إذا كان يحيى حقى على حق ، فى حكم المستحيل؟

كان هذان السؤالان هما ما خطرا لى عنما قرأت ما قاله يحيى حقى عن هزيمة ١٩٦٧ ، ولكن سؤالا آخر فاجأنى ، وهو ليس بأقل صعوبة من سابقيه : إذا كان يحيى حقى على حق ، فإلى أى مدى يمكن أن يكون هو نفسه مسئولا عما حدث فى ١٩٦٧ ؟ بعبارة أخرى : إذا كان صحيحا أن سبب هزيمتنا فى ١٩٦٧ كان هو فشلنا فى اللحاق بالغرب ، وعجزنا عن التشبه به وتقليده ، فإلى أى حد يحق لنا توجيه اللوم إلى تلك الطائفة من مفكرينا الذين حاربوا التغريب ، وأكدوا على التمسك بالتراث؟ إنى

لا أقصد القول إن من المستحيل الجمع بين الاثنين : تقليد الغرب فى أشياء والتمسك بالتراث فى أشياء (وإن كان هناك من يقول بالفعل باستحالة هذا الانتقاء) . ولكنى أريد أن أثير التساؤل عما إذا كان اللحاق بالغرب ، بما يعنيه من الأخذ بأساليب التقدم العلمى والتقدم الاقتصادى، وعلى النحو الذى كان يتمناه يحيى حقى ، يتعارض مع الرسالة التى عبّر عنها يحيى حقى فى أهم أعماله وأشهرها ، وهو قصة «قنديل أم هاشم» حيث جعل القضية تنتهى بضرورة التمسك بالتراث ، حتى وإن بدا متعارضا مع العلم؟

إن من المؤكد أن يحيى حقى كان أشد تمسكا بالتراث ، وأكثر نفورا من التغريب ، من غيره من كتاب جيله كتوفيق الحكيم ثم نجيب محفوظ ، فما هى ياترى تلك الوصفة السحرية التى كان يريد يحيى حقى منا تطبيقها ، والتى تجمع بين قنديل أم هاشم من ناحية ، والانتصار فى حرب الدبابات والطائرات من ناحية أخرى ؟ هل هذا الجمع ممكن حقا ، أم إنه لا يزيد عن كونه حلما جميلا لفنان عظيم؟

(٧)

كتب الدكتور فؤاد زكريا مقالا فى ذكرى حرب ١٩٦٧ [١] ، رأيت من الضرورى أن أرد عليه . إن الدكتور فؤاد زكريا يكتب كالعادة بمنطق سلس ، وهو مدفوع كالعادة بأنبل الدوافع . ولكنه ينتهى إلى نتيجة تكاد تكون هى النقيض التام لما ظللت أعتقده (ولا أزال) منذ وقوع كارثة

---

(١) مجلة « الهلال » القاهرية ، عدد يونيه ١٩٨٦ .

١٩٦٧ وحتى اليوم ، وهو أن هذه الهزيمة فرضت علينا فرضا بتدخل قوى خارجية عاتية لم نكن نستطيع لها ردا ، ولأسباب تكاد تكون خارجة تماما عن سلطاننا . ولكن ها هو ذا الدكتور زكريا يقول العكس بالضبط ، وهو أننا ، والنظام الناصرى بوجه خاص ، نحمل المسئولية الأولى عن الهزيمة ، وأنه كان من الممكن تجنب وقوعها لولا نقائص هذا النظام ومثالبه ، وعلى الأخص لولا ما اتسم به النظام الناصرى من حكم فردى وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية .

لا يمكن طرح الأمر برمته جانبا بأننا فى الحقيقة متفقان ، رغم الاختلاف الظاهرى ، فالدكتور زكريا يعترف للعامل الخارجى بدور ما وأنا أعترف لنقائص النظام الناصرى بدور ما ، فما جدوى أن يقول أحدنا إن سبب الهزيمة ليس هو ضراوة الاعتداء بل ضعف المعتدى عليه ، وأن يقول آخر بعكس ذلك ، طالما أن من البديهى أن أية معركة تحسمها فى النهاية القوة النسبية لكلا الطرفين بكل أبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية ؟ ومن ثم يستوى القول بأن سبب الهزيمة هو قوة المعتدى أو ضعف المعتدى عليه ، وتصبح القضية غير ذات موضوع . لا يمكن إنهاء النقاش على هذا النحو إذ إن الدكتور فؤاد زكريا يذهب بالطبع إلى أبعد من هذا ، إذ يرمى إلى بيان أنه كان باستطاعة نظام عبد الناصر ، لو كان قد تجنب عددا من الأخطاء (وبالذات خطأ الحكم الفردى) أن يتجنب الهزيمة ، وهذا هو بالضبط ما أختلف معه فيه أشد الاختلاف . نعم إنى أعتقد أن للنظام الناصرى أخطاء كبيرة ساهمت بلا شك فى أن تكون هزيمة يونيو بهذه الفداحة وهذا الحجم وهذه السرعة . ولكنى أعتقد أيضا أن من الخطأ تحميل هذه النقائص بأكثر مما تحتمل ، وأن من شبه المؤكد أن الهزيمة كانت واقعة حتى لو كان النظام الناصرى قد نجح فى إقامة حكم ديمقراطى حقيقى .

عاودت إذن قراءة مقال د. زكريا بعناية ، فإذا بى أجد أن ما بدا لى فى أول الأمر منطقا صارما لم يكن فى الحقيقة بهذه الصرامة ، وأن الأدلة التاريخية التى يستعين بها لتأييد رأيه لا تحسم الأمر لصالحه . وأن هناك من الأدلة التاريخية الأخرى ما يدحض رأيه . وأن ما لمقاله من جاذبية تعود فى الواقع إلى جاذبية موقفيه الأخلاقى والسياسى وليس إلى أنه أصاب كبد الحقيقة .

ذلك أن هناك بلا شك جاذبية خاصة لكل رأى يحاول أن يتجنب إلقاء المسؤلية على الغير ، ويتصدى للمشكلة قائلا بشجاعة دعونا نعترف بخطئنا ، ولا نفع يعود علينا من ترديد أن الاستعمار هو دائما المسئول . هذه الجاذبية ترجع أولا إلى ما توحى به من شجاعة الاستعداد للاعتراف بالخطأ ، فإلقاء المسئولية على الغير يبدو وكأنه أكثر الحلول كسلا ، أساسه محاولة تبرئة النفس وتبرير القعود والانتظار حتى يغيّر الغير ما بنفسه ، بحجة أنه ما باليد حيلة ولا أمل فى الخروج من الورطة طالما ظلت القوى الخارجية متربصة بنا هذا التربص . وقد يقول الدكتور زكريا فى نفسه (وأغلب الظن أنه يقول ذلك لنفسه بالفعل) : " إنه حتى لو كان الرأى الآخر صحيحا ، ذلك الذى يلقى بالمسئولية على القوى الخارجية ، فإنه من الأفضل أن أؤكد على نقائص النظام الناصرى ، التى ما يزال الكثير منها قائما حتى اليوم ، حتى أستثير همة الشباب للإصلاح . دعنى أؤكد على ما بيدنا تغييره ولا أضيع جهدى فى إلقاء اللوم على ظروف لا سلطان لنا عليها " . وفى مقال الدكتور زكريا ما يؤكد أن هذا الاعتبار حاضر فى ذهنه حضورا قويا ، إذ يقول فى ختام المقال : " إن من واجب كل حريص على وطنه أن يتذكر الهزيمة كما يدرك النتائج المأساوية التى يؤدى إليها الحكم الفردى مهما كان نجاحه فى غير ذلك من الميادين ،

وكلما أمعن المرء فى التفكير فى الأمر ، ازداد إصرارا على الكفاح من أجل المزيد من المشاركة الشعبية الحقيقية فى صنع القرار وتنفيذه والرقابة عليه " .

الهدف إذن نبيل بلا شك ، ولكنى لا أظن أن د. فؤاد زكريا يحب أن تناقش كتاباته على أساس أخلاقى أو سياسى ، بل الأرجح أنه يحب أن تناقش بمعيار الصواب والخطأ المنطقى أو التاريخى ، فهو يحاول أن يتناول الأمر وكأنه قضية منطقية وتاريخية بحتة ، وكأنه على استعداد لتجاهل أية اعتبارات عملية فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ، وهو بالفعل ما يجب علينا أن نصنعه . وهنا أعتقد أنه جانب الصواب بدرجة كبيرة . فالهدف النبيل تماما كالهدف الحقير ، يمكن أن يلوى عنق الحقيقة ، ويقدم تفسيرات خاطئة للتاريخ ، ويضحى بموضوعية النقاش .

يبدأ الدكتور فؤاد زكريا بالوقوع فى خطأ شائع ، وهو عرض الرأى الذى يريد انتقاده فى أسوأ أشكاله وأكثرها تهافتا حتى يتسنى له بذلك هدمه . فهو إذ يريد أن ينتقد التأكيد على العامل الخارجى فى الهزيمة يدعوه أولا بنظرية " المؤامرة الدولية " ، مع أن من الممكن جدا أن يقبل المرء التأكيد على دور القوى الخارجية الحاسم دون أن يعتقد بالضرورة بوجود " مؤامرة " بكل ما تحمله الكلمة من معان . ثم يصف الدكتور زكريا هذا الرأى الذى يريد انتقاده بأنه يذهب إلى " تفسير حرب ١٩٦٧ عن طريق البعد الخارجى وحده " ، مع أن من الصعب أن نتصور أحدا يمكن أن يذهب فى شططه إلى هذا الحد ، فينفى عن نظام عبد الناصر أى شبهة للخطأ أو التقصير .

بناء على هذا أصبح من السهل على د. زكريا أن يوجه اتهاما قاسيا وظالما لكل من يحاول أن يحمل العامل الخارجى المسئولية عن الهزيمة ،

فينعتهم جميعا ، وقد وضعهم جميعا فى هذه السلة الواحدة البائسة ، بأنهم يتبنون هذا الرأى مدفوعين بمصلحة شخصية ، فيقول :

" أصحاب النظرية الأولى ، أعنى نظرية المؤامرة الخارجية ، يهتمون فى واقع الأمر بتبرير ارتباطاتهم القديمة بالعهد الناصرى خلال فترة الهزيمة، أكثر مما يحرصون على الحقيقة الموضوعية " . وهكذا لا يسمح د. زكريا لأحد أن يعتقد بأن العوامل الخارجية هى المسئول الأول عن الهزيمة دون أن يصمه بأن له مصلحة شخصية فى التغاضى عن نقائص عهد عبد الناصر ، وهو موقف لا يتجاهل فقط إمكانية الاعتقاد بأن العامل الخارجى هو العامل الحاسم دون السكوت عن أخطاء النظام الناصرى ، بل ويتجاهل أيضا أن كثيرين ممن يتخذون هذا الموقف سجنوا أو شردوا فى عهد عبد الناصر ولم يحققوا فى حياته نفعا شخصيا يذكر.

يلجأ الدكتور زكريا بعد هذا إلى الاستشهاد بالتاريخ ، ويقول إنه سيكتفى بمثلين : فيتنام ونيكاراجوا ، للتدليل على أن هناك من الدول ما تعرض للاطماع والمؤامرات الإمبريالية العالمية ومع ذلك نجح فى صدها ولم ينهزم أمامها . على أنى أزعم أن هذه الطريقة من طرق الاستدلال هى من أشد الطرق خطرا وأقلها يقينا ، ويكاد يستحيل أن تحسم الأمر على أى نحو كان ، إذ ما الذى يريد د. زكريا أن يستدل به من تجربة فيتنام؟

هل يريد أن يقول : إنه لو كانت مصر قد اقتدت بفيتنام من حيث الاعتماد على المشاركة الشعبية الشاملة لانتصرت على الولايات المتحدة وإسرائيل ؟

كيف يمكن له أن يكون واثقا من ذلك ؟ إن هناك عشرات الفوارق

الأخرى (الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والنفسية وتلك المتعلقة بمواقف الدول الكبرى الأخرى) بين تجربة فيتنام وتجربة مصر ، غير غياب أو تحقيق المشاركة الشعبية ، التى يمكن أن يرد إليها الانتصار والهزيمة . ولقد أشار بعض المعلقين على مقال د. زكريا إلى اختلاف التضاريس وطبيعة الأرض وإلى الاختلاف فى الميل إلى التقشف والقدرة على احتمال الحرمان ، ولكن ألا يجوز أيضا أن يكون مجرد وجود الأداة الجاهزة (وهى إسرائيل) لتوجيه الضربة إلى مصر ، دون حاجة إلى تدخل مباشر من الولايات المتحدة ، سببا كافيا لاختلاف نتيجة المعركة فى حالة مصر عنها فى حالة فيتنام ، بكل ما استتبعه التدخل الأمريكى ، وانهيار الروح المعنوية للمقاتلين الأمريكيين فى فيتنام ، بصرف النظر عن مدى تحقق أو غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ؟

أما مثال نيكاراجوا فقد كان د. زكريا أقل توفيقا فى اختياره . فالأمر هنا لا يقتصر على الشك فى درجة التشابه بين تجربة مصر وتجربة نيكاراجوا فيما عدا تحقق أو غياب المشاركة الشعبية ، بل يثير أيضا التساؤل عما إذا كان يحق لنا أن نعتبر أن تجربة نيكاراجوا قد بلغت بالفعل نهايتها بحيث يمكن مقارنتها بتجربة مصر التى انتهت فى ١٩٦٧ . إن قول د. زكريا " إن نيكاراجوا بلد صغير ، يقف حتى الآن وبعد سنوات من ثورته صامدا فى وجه الجار الشمالى الجبار . . " وقوله إن نيكاراجوا " لا تزال تقف على أقدامها ولا تزال تبنى نفسها فى الداخل وسط أصعب الظروف " كان من الممكن جدا أن يستخدم فى وصف مصر بعد أكثرمن ١٤ سنة من قيام ثورة ١٩٥٢ ، أى بعد ضعف الفترة التى انقضت على ثورة نيكاراجوا ، بل وكان يستخدم بالفعل ، فيوصف نظام عبد الناصر بأنه وقف فى وجه العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ، وفى وجه مؤامرات

الاستعمار ضده منذ ذلك الحين ، بما فى ذلك انفصال سوريا وحرب اليمن وقطع المعونات الغربية . . إلخ ، فقد استمرت مصر هى الأخرى تبنى نفسها " وسط أصعب الظروف " حتى وقعت الواقعة فى ١٩٦٧ . فالعبرة إذن ليست هى بمدى قدرة دولة صغيرة على الصمود بضع سنوات أمام قوة عظمى ، وإنما العبرة ، فيما نحن بصدده الآن هى بما إذا كان الذى أنقذ نيكاراجوا حتى الآن هو خلو نظامها من الأخطاء (وهو أمر مشكوك فيه على أية حال) أم مدى ضراوة العدوان الخارجى ، وملاءمة أو عدم ملاءمة الظروف الدولية بوجه عام ، وعلى الأخص موقف القوة العظمى الأخرى من العدوان الأمريكى (٢) .

ثم فلنفرض أننى جئت للدكتور فؤاد زكريا بأمثلة يزيد عددها على اثنين ، لبلاد كانت محكومة حكما بوليسيا وتخضع لأشد أساليب الحكم ديكتاتورية ، واستطاعت مع ذلك أن تنتصر انتصارا باهرا فى الحرب وتهزم أعداءها ، هل أكون بذلك قد دحضت حجته و " أثبتّ " أن المشاركة الشعبية ليست عاملا حاسما فى الانتصار والهزيمة ؟

ما رأى د. فؤاد زكريا مثلا فى انتصار الاتحاد السوفيتى على ألمانيا بقيادة ستالين فى ظل نظام من أقسى النظم بوليسية وديكتاتورية ؟ وما رأيه فى انتصار ألمانيا بنازيتها على فرنسا بديمقراطيتها والتى كانت هزيمتها تضاهى " فى حجمها وسرعتها " الهزيمة المصرية فى ١٩٦٧ ، مع أن الهجوم هنا كان أقل مباغتة من هجوم إسرائيل على مصر ؟ بل ما رأى د. زكريا فى انتصار الجيش المصرى فى ١٩٧٣ ؟ هل يستطيع حقا أن يرى فى هذا الانتصار نتيجة لتغير فى أسلوب الحكم فى مصر نحو مزيد من

---

(٢) كتبت هذا فى ١٩٨٦ ، وما حدث لنيكاراجوا منذ ذلك الوقت يؤكد هذا الذى ذهبت إليه حينئذ.

المشاركة الشعبية والتقليل من الحكم الفردى ؟ أم إن الأمر يجب أن يفسر تفسيرات أخرى ؟

ثم ألا يلفت نظر د. زكريا وجه الشبه الشديد بين التجربة الناصرية وتجربة محمد على فى القرن الماضى دون أن يكون لانتصارات محمد على العسكرية والاقتصادية علاقة بمدى تحقق المشاركة الشعبية فى عصره ولا انكساره راجعا إلى غياب هذه المشاركة ؟ وألا يلفت نظره أيضا أن انكسار الناصرية قد عاصره انكسار مماثل فى كثير من دول العالم الثالث، التى تتفاوت ظروفها وأسلوب الحكم فيها تفاوتا عظيما ، وأجبرت جميعا على الخضوع لإرادةالدول العظمى حينما أصبحت الظروف الدولية غير مواتية لاستقلالها وحيادها ؟ هل يريد أن يقدم نفس التفسير (غياب المشاركة الشعبية) لانكسار تجارب نيكروما فى غانا وسوكارنو فى إندونيسيا وبن بيللا فى الجزائر وجولار فى البرازيل ، بل واحتواء تجربتى تيتو فى يوجوسلافيا ونهرو فى الهند ، فى فترة واحدة لا تزيد على الخمس سنوات ؟

لم يكن من الممكن ان يغيب عن د . فواد زكريا قلة ما بيده من أدلة يمكن أن تحسم الأمر لصالحه ، وضعف الشواهد التاريخية التى تقدم بها فهو يتسلح أساسا ، كما قلت، بقوة الاعتبارين السياسى والأخلاقى المرتبطين بموقفه وليس بصحة هذا الموقف وسلامتة المنطقية . لم يكن من الغريب إذن أن نلاحظ ما صادفه من صعوبة بالغة فى التعبير الدقيق عن رأيه دون أن يقع فى الخطأ ، فإذا بتعبيراته عن رأية ووصفه للآراء الأخرى تتردد تردداً واضحاً بين مستويات بالغة التفاوت فى القوة والضعف .

فهو مرة يقول فى عبارة كاسحة " إن مشكلة غياب المشاركة الديمقراطية تعود لتؤكد نفسها بوصفها السبب الحقيقى للهزيمة " ، وهى

عبارة يكاد يفهم منها أن العامل الخارجى كان سبباً زائفا أو موهوماً ، وهو فى عبارة أخرى أقل قوة يقول إن غياب المشاركة الشعبية كان أهم أسباب الهزيمة ، وهى عبارة يفهم منها أن العامل الخارجى لعب دوراً لا يمكن إنكاره وإن لم يكن أهم العوامل . ولكنه فى عبارة ثالثة يبين أنه ليس واثقاً حتى من أن العامل الخارجى ليس أهم العوامل فيقول إن تفسير هذه الهزيمة على أساس عامل التآمر الخارجى يتجاهل عوامل أخرى قد تكون أقوى أثراً فى إحداث الهزيمة من أى عوامل أخرى ، وإذا بالأمر إذن لا يتعدى أن يكون اعترافاً بأهمية كل العوامل فى إحداث الهزيمة دون إمكانية الجزم بأيها كان أهم من الآخر .

بل إن من تعبيرات د . زكريا ما يوحى بأن الأمر يتعلق بحجم الهزيمة أكثر منه بوقوع الهزيمة نفسه ، فهو عندما يحاول التقليل من أهمية العامل الخارجى يحرص على أن يقرن الهزيمة بأوصافها ، فيقول مثلاً " إن تآمر القوى الإمبريالية وإن كان حقيقة لا ننكرها ، لا يكفى على الإطلاق لتفسير الانهيار السريع و الشامل الذى حدث فى ٥ يونيه " فلا ندرى بالضبط هل المقصود نفى المسئولية عن " الانهيار " أم عن " الانهيار السريع والشامل " . كذلك يصف الدكتور زكريا نظرية المؤامرة الخارجية مرة بأنها " نظرية باطلة من أساسها " ولكنه بعد ذلك بسطرين فقط يقول إنها : " تفسير جزئى يبرز بصورة مبالغ فيها جانباً واحداً من الظاهرة " ، ثم يكتفى بعد ذلك بقليل بحكم أكثر تسامحا إذ يقول : " إن التفسير الخارجى لابد أن يكمله تفسير آخر داخلى " وينتهى الأمر بأن نظرية المؤامرة الخارجية لا تقدم " التفسير الوحيد الكافى للحرب " وهو حكم إذا وضع بهذه الصيغة المتواضعة لا يمكن إلا أن يقبله أى شخص عاقل لأنه لا يكاد يتعدى البدهيات الواضحة بذاتها .

لا شك أننا نرحب أشد الترحيب بحماس الدكتور فؤاد زكريا لقضية المشاركة الشعبية ، ولكننا لا نستطيع أن نطاوعه وهو يحاول أن يرد الهزيمة والانتصار إلى غياب أو تحقق هذه المشاركة ، ولو على حساب إنكار حقيقة ناصعة وهى أن حجم الاعتداء الخارجي وقوة المعتدى وتصميمه على إجهاض التجربة الناصرية وغياب القوة الرادعة من جانب القوى الكبرى الأخرى ، وكلها عوامل كانت خارجة بالفعل عن سلطان الإرادة المصرية ، كانت هى العوامل الحاسمة فى تحديد النتيجة . بل إنى أجد نفسى ، مع كل تأييدى له فى التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، غير قادر على الاتفاق معه على أن غياب الديمقراطية هو بمثابة الثقب فى الوعاء الذى تتسرب منه كل إيجابيات النظام ، بمعنى أن كل إيجابيات العهد الناصرى تبدو وكأن لا قيمة لها إذا تخلف شرط المشاركة الشعبية فى الحكم ، وأن غياب هذا الشرط هو " عنصر سالب يهدد جميع العناصر الإيجابية الأخرى بالخطر ويجعلها كلها معرضة للانهيار عند أول هزة . . وهذا ما أثبته بالفعل مسار المعركة فى ١٩٦٧ ، وما ظهر بالدليل القاطع بعد أن اختفى الزعيم الذى كان يمسك فى يديه جميع الخيوط " .

لا أظن ذلك صحيحا بالمرة . فهل يستطيع د. فؤاد زكريا حقا أن ينكر أن كثيرا مما حدث من تقدم فى عهد عبد الناصر فى ميادين التصنيع والزراعة والتعليم وإعادة توزيع الدخل ، سوف يبقى على الزمن أيا كانت الآثار المترتبة على الهزيمة ؟ .

إن تجربة محمد على بالرغم من بعد الزمن بها ، تؤيد ما أقول . فمع كل ما أحدثته ضربة الاستعمار من تخريب بالاقتصاد والجيش المصرى فى ١٨٤٠ ، ألا تزال مصر حتى الآن مدينة لمحمد على بإصلاح نظام الرى ،

وإرساله البعثات التعليمية إلى أوروبا وبتفتيح أفق العامل المصرى على الصناعة الحديثة والجندى المصرى على أساليب القتال العصرية ؟ وبالمثل ، هل يمكن أن نتصور أن مصر بعد نصف قرن أو قرن من الزمان لن تكون مدينة لعبد الناصر ببناء السد العالى ، ووصل الصناعة المصرية من جديد بالصناعة الحديثة ، وإطلاق شرائح واسعة من الطبقات المغبونة من عقالها ، والسماح لها بالتطلع إلى مستقبل أفضل كان يعتبر قبله من قبيل المستحيل ؟ كل هذا رغم أنه خرج مهزوما فى حرب ١٩٦٧ ؟ بل ألن يعتبر مجرد إقدامه على دخول معارك ضارية مع الاستعماريين القديم والجديد ، رغم الهزيمه فى النهاية ، جزءا ثمينا من خبرة الشعب المصرى وذاكرته ، وسوف يظل مع الزمن قادرا على استثارة حماس الأجيال القادمة من الشباب الذى سوف يجد دائما فى هذه الحقبة ، أيا كانت كآبة خاتمتها العسكرية ، تذكرة له بأن الشعب المصرى لم يلجأ دائما إلى الاستكانة ، وكان يؤدى فى حقبة تاريخية معينة دورا رائدا لكل شعوب العالم الثالث ؟

هل يعتقد الدكتور فؤاد زكريا حقا أن كل هذه المكاسب قد قضى عليها تماما أن عبد الناصر كان يحكم حكما فرديا ؟ إذا كان يعتقد هذا حقا فأغلب الظن أن شغفه بالديمقراطية قد طغى على ما عرف عنه من حب خالص للحقيقة .



كان جمال عبد الناصر ، كما وصفه الشاعر العراقى الجواهرى «عظيم المجد والأخطاء " . ولأنه كان عظيم المجد والأخطاء فقد أغضب الكثيرين . أغضب اليمين بتأميماته وحراساته ، وأغضب طائفة كبيرة من اليسار لأنه لم يذهب بالاشتراكية إلى نهايتها ، وأغضب المتمسكين

بتطبيق الشريعة الاسلامية لأنه لم يطبقها ووضعهم فى السجون ، وأغضب المتحمسين للديمقراطية لأنه لم يكن ديمقراطيا ، ولكنه أغضب أيضا الاستعمار لأنه حاول أن يحقق نوعا من التنمية المستقلة ولأنه أشعل الشعور القومى العربى ضد الاستعمار وإسرائيل .

كان الوحيد من بين هذه الأطراف القادرة على ضرب عبد الناصر وعقابه ووضع حد لتجربته هو الاستعمار ، وكان هو بالفعل الذى فعل ذلك بشن حرب ١٩٦٧ . ولكن ما إن تحققت الهزيمة وانكسر عبد الناصر حتى قام كل من الغاضبين الأربعة الآخرين بزعم أن انكسار عبد الناصر إنما يرجع إلى خصومته معه هو . فاليمين زعم إن الانكسار كان نتيجة الاشتراكية وانشغال عبد الناصر بقضايا العرب دون قضايا مصر الداخلية ، واليسار الماركسى زعم أن انكسار عبد الناصر كان نتيجة أنه حاول بناء اشتراكية بدون اشتراكيين ، وأصحاب الدعوة الإسلامية زعموا أنه انكسر بسبب ابتعاده عن تعاليم الدين ، والمتحمسون للديمقراطية زعموا انه انكسر لأنه قيد حريات الناس . وفرح المجرم الحقيقى فرحا عظيما لأن الآخرين حاولوا إعفاءه من المسئولية وسايرهم فى دعواهم : فمن أكثر ما يبهج الاستعماريين القول بأن الاشتراكية والدكتاتورية هما السبب فى الهزيمة ، ومما يبهج إسرائيل القول بأن الاشتراكية والديكتاتورية هما السبب فى الهزيمة ، ومما يبهج إسرائيل القول بأن هزيمة عبد الناصر كانت بسبب انشغاله بقضية القومية العربية ، وأن متاعب مصر الاقتصادية كانت قد استفحلت حتى قبل حرب ١٩٦٧ .

وينتمى الدكتور فؤاد زكريا إلى ذلك الفريق المتحمس للديمقراطية والذى يهمه أن يبين أن هزيمة ١٩٦٧ لم تحدث إلا بسبب غياب المشاركة

الشعبية ، بل ويذهب إلى حد الزعم بأن عبد الناصر ، بتنكره للديمقراطية ، لم يترك لمصر شيئا يستحق الثناء من أجله . وكل ما حاولت أن أنبّه إليه هو أن حب الديمقراطية ليس من الضرورى أن يؤدى بالمرء إلى رد كل الكوارث إلى غيابها ، وإلى غضّ البصر عن كل الحسنات التى قد ينجح فى تحقيقها نظام غير ديمقراطى ، وأن عبد الناصر ، رغم ديكتاتوريته ، قد ترك لمصر الكثير مما يتعين الاعتراف له به ، ومما سيبقى على الزمن برغم كل المحاولات التى بذلت فى السبعينات لتصفية تجربته . ولكن الدكتور فؤاد زكريا مصرٌ على أن فشل التجربة الناصرية كان كاملا بدليل ما حدث فى السبعينات ، ولو كانت إنجازات عبد الناصر حقيقية ومحمية بالمشاركة الشعبية ، ما كان من السهل ، فى رأيه ، الانقضاض عليها وضربها كما حدث بعد وفاة عبد الناصر . وهو يذهب إلى أن الزعم بأن المسئول هو الاستعمار هو موقف استسلامى يرد كل شىء إلى القدر المحتوم .

وليس لدىّ ما أضيفه إلى ما سبق لى قوله إلا التأكيد على أن كثيرا من إنجازات عبد الناصر لم ينجح أحد فى تصفيته ، (بل وأكاد أقول إنه لن ينجح أحد فى تصفيته) رغم كل ما ارتكبته السبعينات . وقد ضربت لذلك أمثلة من قبل كإطلاق شرائح واسعة من الطبقات المغبونة من عقالها ، والسماح لها بالتطلع إلى مستقبل أفضل كان يعتبر قبله من قبيل المستحيل ، ووصل الصناعة المصرية بالصناعة الحديثة ، والتوسع فى التعليم ، وإصلاح الأراضى . . . الخ .

كما أن من المشكوك فيه جدا أنه حتى ما تم تصفيته من إنجازات عبد الناصر ، كتجربة الاستقلال الاقتصادى ، واستقلال السياسة الخارجية وعدم الانحياز ، ورفض الصلح مع إسرائيل ، ودعم مصر لقوى التحرر

فى العالم الثالث ، وقيادة مصر لحركة التوحيد العربى ، كان من الممكن حمايته إلى الأبد لو كان نظام عبد الناصر ديمقراطيا . فاستمرار النجاح فى كل هذه المجالات مرهون ليس فقط بظروف مصر الداخلية ونظام الحكم فيها ، بل مرهون أيضا وفى الأساس بالظروف الدولية التى تطبق هذه السياسات فى ظلها ، كالتغير الذى يطرأ على موازين القوى فى العالم ، وتغير المصالح الاقتصادية فى الدول الصناعية ، ودرجة الضغوط التى تمارسها الشركات الدولية . . الخ . ومن الصعب جدا الزعم بأن ما طرأ من تغيرات على العالم خلال السبعينات ، وأدى إلى تغير صورة العالم بأسره ، من شيلى إلى الصين ، كان يمكن أن تتصدى له مصر لو أنها فقط مارست أسلوبا ديمقراطيا فى الحكم .

إن ما تتسم به معظم الكتابات عن تجربة عبد الناصر ، من إفراط فى الإدانة أو التمجيد على السواء ، يعود فى رأيى إلى تجريد هذه التجربة عن الظروف الدولية التى أحاطت بها . فالإفراط فى تمجيد عبد الناصر يتجاهل أن كثيرا من انتصاراته قد سهّلته ظروف دولية مواتية (كتأميم قناة السويس فى ظل حرص الولايات المتحدة على وراثة الاستعمارين البريطانى والفرنسى ، وكقدرته على الحصول على المعونات الخارجية من كلا المعسكرين بأقل قدر من الشروط والضغوط السياسية فى ظل اشتداد حدة الحرب الباردة بينهما ، وبخاصة نجاحه فى إشعال الشعور القومى العربى فى فترة انهيار الاستعمار التقليدى . . الخ) . كما أن الإفراط فى الهجوم على عبد الناصر يتجاهل ما حدث من انحسار ، منذ منتصف الستينات ، لكل هذه الظروف المواتية . ففى نفس الوقت الذى ترك الاتحاد السوفيتى فيه مصر تتعرض لحرب ١٩٦٧ ، لوأد تجربة عبد الناصر دون أن يستخدم ما بيده من وسائل لمنعها ، تركت الولايات المتحدة

تشيكوسلوفاكيا تتعرض لهجوم الدبابات السوفيتية لوأد تجربة دوبشيك دون أن تستخدم بدورها ما بيدها من وسائل لمنعه . فتصوير عبد الناصر كما لو كان هو الذى جلب وحده الانتصار والهزيمة ، هو تصوير خاطىء من أساسه ، لأنه يصوّر الإرادة المصرية وكأنها تتحرك فى فراغ لا تخضع فيه لأى قيد من الظروف الخارجية .

من أين إذن يتأتى القول بأن عبد الناصر كان " عظيم المجد والأخطاء»؟ إنما يأتى لعبد الناصر المجد لا لأنه خلق الظروف المواتية خلقا وإنما لأنه بسبب حسه الوطنى القوى ، وحبه الحقيقى لوطنه ، ولأن طموحاته كانت طموحات قومية لا طموحات فردية ، حاول أن يستفيد بأكبر قدر ممكن من هذه الظروف الدولية المواتية . وأما أخطاؤه فلعلها تكمن لا فى أنه كان فى استطاعته تجنيب مصر الهزيمة فلم يفعل ، ولا فى أنه دخل معارك كان الأجدر به أن يتجنبها ، وإنما فى أنه لم يحاول الاستفادة بأكبر قدر ممكن من تأييد شعبه له ، الأمر الذى ما كان يكفى فى اعتقادى لتجنب الهزيمة وإنما ربما كان من شأنه تخفيض حجم الخسائر التى ارتبطت بها .

هل يمثّل هذا الرأى بالضرورة موقفا استسلاميا ؟ لا أظن ذلك . فالتأكيد على مسئولية العوامل الخارجية قد لا يعنى أكثر من محاولة لتوجيه النظر إلى العدوّ الحقيقى ، الذى تستدعى مقاتلته جهدا أكبر بكثير من الدعوة إلى الديمقراطية ، وقد يستغرق زمنا أطول بكثير مما يتصور الدكتورفؤاد زكريا ، ويتطلب جهدا فى ميادين أخرى كثيرة (بالإضافة إلى الديمقراطية) كالاقتصاد والثقافة والتعليم . . إلخ .

وقد تكون الديمقراطية شرطا للنجاح فى كل هذه الميادين ولكنها على الأرجح ليست شرطا كافيا . ومع ذلك، فأيا كان خلافنا مع د . فؤاد

زكريا فإن مما يجب أن تطيب به نفسه هو أنه هو نفسه أحد هؤلاء المناضلين الشرفاء فى أكثر من ميدان من هذه الميادين .

(٨)

فى معرض الكتاب الدولى دعيت للاشتراك فى ندوة بعنوان " السلطة والثقافة فى مصر من عبد الناصر إلى السادات إلى مبارك " ، وافترضت أن المطلوب منا المقارنة بين العهود الثلاثة من حيث موقف السلطة من المثقفين وموقف المثقفين من السلطة .

وأنا أعتبر نفسى متحيّزا لعبد الناصر ، ولكن تحيزى له لا يتعلق فى الأساس بموقفه من المثقفين ، وإنما يتعلق بمواقفه فى السياستين الخارجية والعربية ، وموقفه من القضية الفلسطينية ، ومن قضية التنمية وتوزيع الدخل والتقريب بين الطبقات . وأعتبر أن موقف عبد الناصر من المثقفين من أضعف جوانب نظامه ، بل لعله أضعفها على الإطلاق . ومع ذلك ، فحتى فى هذه القضية ، قضية العلاقة بين السلطة والمثقفين ، لدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن عهد عبد الناصر كان أفضل العهود الثلاثة ، كما أرجو أن يتضح مما يلى .

ولكن فلأبدأ من البداية ، وأقرر أن كلا من العهود الثلاثة لم يكن على الإطلاق عهدا متجانسا ، من حيث العلاقة بين السلطة والمثقفين ، فقد مرت هذه العلاقة ، فى كل عهد ، بفترات صعود وهبوط ، ورأى المثقفون فى كل منها سنوات سعيدة وسنوات عجافا . ففى عهد عبد الناصر مرت علاقة المثقفين بالسلطة بشهر عسل لا شك فيه خلال السنتين الأوليين للثورة (٥٢- ١٩٥٤) ولكن الفترة المجيدة حقا فى هذه العلاقة

كانت العشر سنوات التالية لحرب ٥٦ (١٩٥٦- ١٩٦٥) . تلت ذلك فترة عصيبة للثقافة والمثقفين ، وعلى الأخص فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، واستمرت إلى ما بعد وفاة عبد الناصر ، وحتى حرب ١٩٧٣ ، شهد بعدها المثقفون شهر عسل آخر استمر نحو سنتين أو ثلاث على الأكثر ، أى حتى ٧٦ أو ١٩٧٧ . ثم مرت الثقافة والمثقفون بفترة عصيبة أخرى انتهت بوضع السادات للمثقفين جميعا (تقريبا) فى السجن فى ١٩٨١ . أما فى عهد مبارك ، فقد شهد المثقفون شهر عسل قصيرا استمر نحو سنتين فى أعقاب مقتل السادات ، دخلوا بعدها بفترة عصيبة ، وهى فى رأيى مستمرة حتى اليوم .

كيف نفسر هذه التقلبات فى حالة المثقفين المصريين ؟ أعتقد أن السبب واضح ولا يحتاج إلى تأمل طويل . وهو ليس كما يقال عادة درجة الحرية أو الديمقراطية المتاحة للمثقفين أو ليس هذا بالضبط . ودرجة توفر الحرية أو الديمقراطية (أو تغيبها) لم تتغير كثيرا ، على أى حال ، بين فترة وأخرى خلال عصر عبد الناصر ، أو خلال عصر السادات ، أو خلال عصر مبارك ، بل لعل الأصوب أن نقول إن درجة الحرية والديمقراطية المتاحة للمثقفين المصريين كانت تتغير بحسب موقف المثقفين من السلطة وليس العكس ، فكانت السلطة إذا أحسّت أن المثقفين يقفون معها ويؤيدونها ، وأنه ليس هناك ما تخشاه منهم لأنهم متعاطفون مع سياستها ، سمحت لهم بحريات أكبر ، وعندما كانت تشعر بأنها مكروهة أو مغضوب عليها من المثقفين تلجأ إلى تقييد حرياتهم والعصف بهم . أما السبب فى تقلب موقف المثقفين من السلطة بين الرضا والسخط فهو تقلب ما يشعرون به من الأمل فى الإصلاح أو التقدم أو النهضة ، فإذا قوى لديهم الأمل والتفاؤل أصبحوا ليسوا فقط أكثر رضا وابتهاجا

وتأييدا للسلطة بل وأيضا أكثر استعدادا للإبداع والقدرة عليه . وإذا خبا لديهم الأمل وغلب عليهم التشاؤم ، نفروا من السلطة وتقوقعوا وانكمشوا داخل أنفسهم ، وأخذ منبع الإبداع لديهم يجف وينضب . ليس من الصعب التدليل على ذلك ، بتتبع ما حدث للإنتاج الثقافى فى مصر بمختلف فروعه منذ ١٩٥٢ وحتى اليوم .

فلنتذكر مثلا ذلك الشعور الغامر بالسعادة والتفاؤل بمستقبل الوطن الذى سيطر على المثقفين فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ وهم يشهدون طرد الملك وإعلان الجمهورية ، وصدور قانون الإصلاح الزراعى والقضاء على الإقطاع بضربة واحدة ، ووضع حد بين يوم وليلة للفساد والرشوة . مازلت أذكر صور الوزراء فى هذه الفترة وهم ينزلون من التاكسيات فى طريقهم إلى اجتماع مجلس الوزراء لأنهم لم يكونوا يملكون سيارات خاصة ، ولم تخصص لهم سيارات حكومية ، فيقضون عشر أو إحدى عشرة ساعة فى الاجتماع ، فإذا شعروا بالجوع أرسلوا من يحضر لهم سندويتشات الفول والطعمية .

فى هذه الفترة لابد أن نجيب محفوظ كان يكتب أول أجزاء ثلاثيته الشهيرة ، التى ربما كانت أفضل أعماله طرًا ، وظهرت أول مجموعة قصصية ليوسف إدريس (أرخص ليالى) فى ١٩٥٣ ، وأولى بوادر المدرسة المصرية فى الشعر الحديث على أيدى صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطى حجازى ، وظهرت أولى الأغانى الجميلة لعبد الحليم حافظ وكمال الطويل والموجى الغنية بإيقاعات جديدة وكلمات جديدة ليس فيها الذل التقليدى أمام الحبيب ، والمملوءة تفاؤلا بالحياة .

ولكن حدث فى ١٩٥٤ أن وضع عبد الناصر فى السجن عددا كبيرا من كبار المثقفين وأساتذة الجامعات ، من اليسار والإخوان المسلمين ،

لأنهم لم تكن تعجبهم اتفاقية الجلاء التى وقعت فى ١٩٥٤ ، وكانوا يرون (بحق وقتها) أنها لا تكاد تختلف عن مشروع معاهدة صدقي- بيفين الذى أسقطته تظاهرات الطلبة فى ١٩٤٦ ، وكان المثقفون وقتها أكثر تعاطفا مع محمد نجيب ، بينما كانوا لا يكادون يعرفون من هو جمال عبد الناصر .

على أن الأمر تغيّر تماما بعد ١٩٥٦ ، وعاشت الثقافة المصرية فيما بين ١٩٥٦ و١٩٦٥ أزهى عصورها فى نصف القرن الماضى كله . أخرج نجيب محفوظ بقية الثلاثية ، وظهرت أجمل قصص ومسرحيات يوسف إدريس ، ومسرحيات نعمان عاشور وألفرد فرج ، وأغنيات وأشعار صلاح جاهين البديعة ، ومدرسة أحمد بهاء الدين فى الصحافة ، وأجمل أعمال مدرسة الشعر الحديث ، وشهدنا ظهور فرق الرقص الشعبى ، وأنشئت فرق الباليه والأوبرا المصرية ، وأعيد طبع كتب التراث بنشاط بالغ وظهرت مجموعة الألف كتاب ، وتألقت مجلات الفكر المعاصر والمجلة والكاتب والطليعة ، وأنشىء البرنامج الثانى فى الإذاعة ، واستمر كمال الطويل والموجى يقدمان أجمل ألحانهما لعبد الحليم ونجاة الصغيرة وفايزة أحمد ، ولحن محمود الشريف نشيده البالغ القوة "الله أكبر" ، الخ . كان كل هذا فى رأيى تعبيرا عن الآمال الجديدة التى فجرها نجاحنا فى أكثر من مجال : فى تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثى وفى بناء السد العالى ، وتمصير البنوك والمشروعات الأجنبية ، ووضع وتنفيذ أول خطة تنمية طموح ، وفى التقريب تقريبا حقيقيا بين طبقات المجتمع ، منذ إلغاء الألقاب وضرب الإقطاع فى بداية الثورة ، وحتى القوانين الاشتراكية المتتالية فى النصف الأول من الستينات .

ـجاءت الضربة الكبري بالطبع بهزيمة ١٩٦٧ ، ولكن حتى قبيل هذا
ة أو بسنتين ، كان عبد الناصر قد بدأ يحس وطأة الضغوط الخارجية
ـع المعونات الغربية عنه ، واشتداد الضغط عليه فى اليمن وأفريقيا ،
ـكس هذا منذ ١٩٦٥ فى بداية التوتر فى علاقته بالمثقفين ، الذى بلغ
ـاه بوقوع الهزيمة . فقد أصاب المثقفين بسببها حالة اكتئاب شديد ،
قف منهم عن الانتاج بسببها من توقف وسافر منهم من سافر ،
ـتمر هذا الوضع دون تغير بل زاد استفحالا حتى ١٩٧٣ .

فى الفترة (١٩٦٧- ١٩٧٣) أصيب صلاح جاهين باكتئابه الشهير
ـى لازمه حتى وفاته ، وتوقف يوسف إدريس توقفا يكاد يكون تاما
الكتابة القصصية واتجه إلى المقالات ، وكان نجيب محفوظ قد أتم
ـل أعماله ودخل مرحلة جديدة بالغة التشاؤم بدأت " بثرثرة فوق
ـ " فى ١٩٦٦ ، واتجه صلاح عبد الصبور إلى أعمال إدارية ، وسافر
ـازى وعدد من المثقفين الكبار إلى فرنسا . بل حتى أم كلثوم ، وإن
ـرت فى الغناء ، أصاب أغانيها تدهور ملحوظ قد يلخصه الفارق بين
ـات «أنت عمرى» التى غنتها فى ١٩٦٤ بألحان عبد الوهاب الذى
ونت معه أم كلثوم بناء على أمر مباشر من قائد الثورة ، وكلمات
ب إيه اللى إنت جاى تقول عليه» التى غنتها فى فترة الانحسار . فى
الفترة أيضا نشر توفيق الحكيم للأسف كتابا سيئا هو «عودة الوعى» ،
ـه وقع هو وكثير من أبرز الكتاب بيانا غاضبا إلى السادات فى
١٩ ، قبيل حرب أكتوبر ، يعبرون فيه عن سخط المثقفين والناس
ز نهم على ما وصل إليه حال الوطن ، ففصلهم السادات جميعا من
ئفهم ، إلا من أعلن منهم التوبة .

جاءت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فترة قصيرة عاد فيها الأمل من

جديد ، وأعاد خلالها السادات المفصولين إلى وظائفهم، وتكلم عن المنابر وأنشأ أحزابا جديدة . ولكن سرعان ما بدأ السادات يتكلم عن السلام ولم يكن قد مضى أسبوعان أو ثلاثة على عبور قناة السويس. وشعرنا بأن فى الأمر شيئا وأن ليس كل شىء على ما يرام . وبدأت الفجوة تتسع كل يوم بين السلطة وبين المثقفين ، كما اتضحت نيّات السادات الحقيقية ، أو بالأحرى ، وظيفته الحقيقية . منذ منتصف السبعينات إذن بدأت فترة انحسار جديدة فى العلاقة بين المثقفين والسلطة، سافر أثناءها أحمد بهاء الدين إلى الكويت ، وعشرات من الكتاب إلى العراق ودول الخليج الأخرى ، ومن كان منهم قد عاد من باريس فى أعقاب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة ، سرعان ما قرر العودة إلى باريس مرة أخرى. فى هذه الفترة حدث أيضا الخصام بين أم كلثوم وسيدة مصر الأولى ، الذى يرمز فى نظرى للقطيعة بين السلطة والناس ، وبداية سير كل منهما فى طريق مختلف عن طريق الآخر ، بينما كان عبد الناصر ، (الذى لم يكن يعشق الغناء حقيقة) ، يعامل أم كلثوم بالاحترام الواجب لها ، مادام الناس قد نصبوها كوكبا للشرق ، وعرفوها وأحبوها قبل أن يسمعوا أى شىء عن سيدة مصر الأولى أو الأخيرة . وتوقفت أم كلثوم عن الغناء ، ثم توفيت بعد ذلك بوقت قصير. وفعل عبد الحليم حافظ مثلما فعلت . ولحق بالاثنين بعد قليل الشاعر صلاح عبد الصبور .

زاد الأمر سوءا بالطبع بعد زيارة السادات المفاجئة للقدس فى ١٩٧٧ (التى سميت وقتها بالمبادرة) وبتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل فى ١٩٧٨ و١٩٧٩ ، واضطر السادات إلى معاداة المثقفين معاداة صريحة بوضعهم جميعا ، بمختلف فصائلهم واتجاهاتهم ، فى السجن فى واقعة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة .

حل شهر عسل جديد فى العلاقة بين السلطة والمثقفين فى السنتين أو الثلاثة التى أعقبت مقتل السادات فى ١٩٨١ ، وخروج المثقفين المسجونين من السجن إلى القصر الجمهورى مباشرة حيث قدم للمثقفين ما يشبه الاعتذار عما ارتكبته السبعينات فى حقهم .

ولكن شهر العسل هذا لم يستمر طويلا هو الآخر . إذ سرعان ما تبين عجز السلطة عن رد اعتداءات إسرائيل المتتالية ابتداء من مذابح صبرا وشاتيلا فى ١٩٨٢ ، ورضوخها للمطالب الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية . وأصاب المثقفين درجة عالية من النفور من جديد . وإذا كان هناك دائما بالطبع كم هائل من الكتابات التى لا تنقطع ، وعدد لا نهائى من الصحف والمجلات الجديدة ، فمن المهم أن نلاحظ عدة أمور ، منها أن عددا كبيرا من المثقفين الجادين الباقين على قيد الحياة ، إما توقف عن الكتابة أو الإنتاج ، أو انصرف إلى أعمال أخرى بدت لهم أكثر جدوى فى مثل هذه الظروف ، فمن الكتّاب من أصبح مراسلا لصحف خليجية ، ومن الموسيقيين اللامعين من اشتغل بالتجارة ، ومن المعلقين السياسيين البارعين من التحق بمكاتب الاستشارات الأجنبية . . الخ .

نلاحظ أيضا انصراف المسرح إلى إرضاء أذواق السياح العرب ، والتمثيليات التلفزيونية إلى ما تقبل تلفزيونات الخليج إذاعته ، ودور النشر إلى ما ترضى عنه أو تموّله الدول البترولية . وانخفض توزيع الصحف والمجلات الجادة انخفاضا ملحوظا ليس بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة ، كما يقال ، بدليل رواج مجلات أعلى سعرا بكثير مثل «نصف الدنيا » و «كل الناس»أو جرائد أخرى مثل «أخبار الحوادث» . . الخ ، بل انخفض توزيع تلك الصحف والمجلات الجادة فى رأيى لأن القارىء لم يعد يجد فيها مرآة لمشاعره وأفكاره .

هكذا نرى أنه فى كل عهد من العهود الثلاثة كانت هناك سنوات الازدهار وسنوات الانحسار فى العلاقة بين المثقفين والسلطة . وكان الازدهار والانحسار مرتبطين ارتباطا وثيقا بازدهار الآمال فى مستقبل الوطن أو انحسارها . فعندما يسود المثقفين التفاؤل ، ويرون أن السلطة تقوم بواجبها إزاء القضايا القومية والوطنية ، تنشط حواسهم ، ويقوى دافع الإبداع لديهم . وإذ تحس السلطة بتعاطف المثقفين معها تزيد من الحريات الممنوحة لهم ، فيزداد المثقفون تألقا وإبداعا . ويحدث العكس بالضبط إذا خبت الآمال وساد التشاؤم بمستقبل الوطن وضعفت الثقة بقدرة السلطة أو بالتزامها بالصالح العام ، وتحس السلطة بذلك فتزيد من فرض القيود على الحريات فيزداد التشاؤم ويخبو ضوء الإبداع وينكمش المثقفون إلى داخل نفوسهم ، ويلتزمون الصمت أو يتلهون بالتهريج .

ينطبق هذا على كل عهد من العهود الثلاثة ، ولكن هناك فارقا جوهريا بين فترات الانحسار الثقافى فى عهد عبد الناصر وفترات الانحسار فى العهدين التاليين . فى عهد عبد الناصر كانت الضربة التى وجهت إلى الآمال المصرية ، موجهة ليس فقط للشعب المصرى بل وللسلطة أيضا . كان الاكتئاب الناتج عن هزيمة ١٩٦٧ اكتئابا عاما أصاب المثقفين والسلطة معا (هل من قبيل الصدفة أن مات عبد الناصر مكتئبا فى سن الثانية والخمسين ، بينما عاش السادات مزهوا بنفسه فرحا بما أتاه حتى آخر يوم فى حياته؟) ذلك أن هزيمة ١٩٦٧ كانت هزيمة الجميع : هزيمة الحكومة والشعب معا .

الفصـل الثـانى

غـزو الكويت وحرب الخليـج

(١)

أصارح القارئ بأنى، عندما قامت العراق باحتلال الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، لم أستطع استساغة أى من التفسيرات الشائعة التى قدمت لهذا الاحتلال . لم أصدق أن السبب هو متاعب العراق الاقتصادية، أو نمو قوتها العسكرية ، أو رغبة العراق فى وضع حد لتعدّى الكويت على حقوقها فى البترول، أو اعتقاد العراق أن الكويت هى فى الحقيقة، جزء من العراق ، أو رغبة العراق فى توحيد العرب، أو فى إعادة توزيع الثروة العربية بالعدل ، أو مجرد طموح الرئيس العراقى إلى مزيد من السيطرة والنفوذ . . إلخ.

لم أستسغ أيا من هذه التفسيرات رغم ترددها على أسماعنا منذ ٢ أغسطس صباح مساء، وذلك لعدة أسباب . منها أن ما حدث هو حادث فريد من نوعه، فالذاكرة لا تجلب إلى الذهن حادثا مماثلا من اعتداء دولة من دول العالم الثالث على دولة أخرى إلى حد ابتلاعها ابتلاعا بزعم أنها جزء منها . وإذا كان الحادث بهذه الجسامة وهذه الغرابة فلا يكفى لتفسيره أسباب ودوافع تافهة لا تتناسب على الإطلاق مع خطورة الحادث ونتائجه . إنى لا أقصد بالطبع القول بأن « توحيد العرب » أو «إعادة توزيع الثروة العربية » هما من الدوافع « التافهة» ، ولكن التافه هو الظن بأن هذا أو ذاك هدفان ممكنا التحقيق الآن وبهذا الأسلوب .

من الأسباب أيضا أن الحاكم الذى قام بالاعتداء ، مهما قيل فى

وصفه، كان وقت الاعتداء ، يحكم أو يشترك فى حكم دولة مهمة من دول العالم الثالث منذ ٢٢ عاما ، ولو كان من نوع الرجال القادرين على القيام بعمل بهذه الخطورة بوحى من تفكيره المستقل لما صبر عليه المجتمع الدولى والدول الكبرى طوال هذا الوقت. بل إن هناك من الدلائل ما يدل على تعاون وثيق بينه وبين هذه الدولة الكبرى أو تلك ، بل وصداقات حميمة بين نظامه وهذه الحكومة الأوروبية أو تلك ، كما أن حربه مع إيران التى استمرت ثمانى سنوات حظيت بنوع من « المباركة» والدعم من الدول الكبرى وحصل خلالها على قدر هائل من الأسلحة من نفس هذه الدول، ونحن نعرف أن الولايات المتحدة قد أسعفت النظام العراقى عندما بدا وكأنه يتعرض لخطر الهزيمة على يد إيران ، حتى مكّنته من الانتصار ، ناهيك عن مختلف التصريحات الودّية التى صدرت لصالحه من جانب دولة غربية بعد أخرى، كان آخرها ما أعلن على الملأ من أن السفيرة الأمريكية الأخيرة فى بغداد قد أخبرته بأن واشنطن تعتبر موقفه من الكويت من المسائل التى لا تحب واشنطن أن تتدخل فيها.

أضف إلى ذلك أن الحادث حدث فى غمار تغيرات عنيفة وخطيرة على نطاق العالم بأسره، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعلاقة بين المعسكرين الشرقى والغربى: الإمبراطورية السوفيتية تنهار، والحرب الباردة تنتهى ، ودول أوروبا الشرقية تتخلى عن الشيوعية واحدة بعد الأخرى، وألمانيا الشرقية تتحد مع الغربية . فإذا رأينا فى غمار هذا كله شيئا آخر على جانب كبير من الخطورة يحدث فى منطقة بالغة الحساسية من العالم، لما تحتويه من احتياطيات البترول، فإن من المستبعد جدا أن يكون هذا الذى يحدث منبت الصلة بما يحدث فى بقية أجزاء العالم، وأن يكون مجرد تعبير عن طموحات غريبة لحاكم عراقى.

قلت لنفسى : إن العالم كله يدخل مرحلة جديدة تذكّر المرء بشدة بما يحدث فى أعقاب الحروب العالمية : إمبراطوريات تنهار ، وتحالفات تسقط ، وقوميات صغيرة تطالب بالاستقلال ، وتحالفات جديدة تنشأ ، وأعداء الأمس يصبحون أصدقاء اليوم ، والعكس بالعكس ، والدول العظمى تضع لنفسها تصورا لما تريد أن يكون عليه العالم الجديد . فلابد أن يكون هناك تصور جديد أيضا لهذا الجزء من العالم ، البالغ الأهمية استراتيجيا واقتصاديا ، بل من الجائز والمحتمل جدا أن يكون التنافس الجديد الذى يزداد حدة يوما بعد يوم ، بين الولايات المتحدة من ناحية ، وبين أوروبا الغربية واليابان من ناحية أخرى ، عاملا أساسيا فى تشكيل التحالفات الجديدة ، والتقسيم الجديد لمناطق النفوذ ، خاصة وأن أوروبا الموحدة على الأبواب ، وهذا يشكل مصدر قلق بالغ ومتزايد للولايات المتحدة ، واقتصاد الولايات المتحدة يتعرض لمصاعب جمّة تكاد تستعصى على العلاج ، والولايات المتحدة تملك فى نفس الوقت أكبر قوة ضاربة فى العالم ، فلا شك أن من أغرب الأمور ألا تستخدم الولايات المتحدة هذه القوة الضاربة لتحسين موقفها النسبى فى الاقتصاد الدولى ، وتقوية مركزها التفاوضى مع أوروبا الغربية واليابان .

خلاصة الأمر أنى نظرت إلى ما حدث بين العراق والكويت على أنه وثيق الصلة بما يحدث فى العالم ، واعتبرت أن من الخطأ الفادح ألا يفسر أو يشخص كجزء من الصورة العامة . قليلون من كانوا يعرفون ماهية التصور الجديد الذى تحمله الولايات المتحدة للعالم فيما بعد الحرب الباردة ، ومركز إسرائيل فيه : هل ستحقق إسرائيل مكاسب جديدة فيه أم ستحاول الولايات المتحدة وضع حد لنمو القوة والمطامع الإسرائيلية ؟ وقليلون من يعرفون حدود القوتين الأوروبية واليابانية إذا اصطدمت

إرادتاهما بالإرادة الأمريكية ، كما أننا لا نعرف إلى أى حد وصل الضعف بدول أوروبا الشرقية وإلى أى حد تضاءل دورها فى الجولة الجديدة من اللعبة الدولية . يمكننا أن نخمن بعض العناصر هنا وهناك ، وأن نرجح بعض الاحتمالات على غيرها ، ولكن الذى بدا لى شبه مؤكد ولا يحتمل الجدل هو أن ما حدث بين العراق والكويت هو جزء من هذه التطورات الدولية الخطيرة وليس خارجا عنها أو تحديا لها ، وأنه يمثل إحدى خطوات تنفيذ هذا التصور العام لعالم ما بعد الحرب الباردة .

تلا الغزو ما نعرفه بالطبع من الزحف الأمريكى الكثيف على السعودية وعشرات التصريحات كل يوم بعضها يقول إننا أتينا فقط لتأديب العراق ، وبعضها يقول إننا أتينا لنبقى . بعضها يقول إن الحرب قادمة لا محالة ، وبعضها يقول إن السلم أفضل من الحرب . عشنا هذا لبضعة شهور ، فلم أزدد إلا اقتناعا بأن غزو العراق للكويت لم يكن عملا فرديا ، تعبيرا عن مطامح شخص واحد أو نظام واحد ، بل هو إجراء اعتبرته بعض المصالح الأساسية فى النظام الدولى ضروريا أو مفيدا للغاية كجزء من إعادة تنظيم العالم ، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، فى عهد ما بعد الحرب الباردة ، لخدمة هذه المصالح ، وأن النهاية التى سوف نشهدها لهذا الغزو لابد أن تحقق الأهداف التى توختها أصلا هذه المصالح ، أو على الأقل لابد أن تعكس نتيجة تفاعل وتضارب بعض المصالح الأساسية فى النظام الدولى ، كالتفاعل والتضارب بين المصالح الأمريكية والأوروبية واليابانية مثلا وبوجه خاص ، وقد نضيف إلى ذلك المصالح الإسرائيلية أيضا . أما المصالح العربية ، فإنى استبعدها للأسف لأسباب معروفة ، ويكفى القول بأن العرب قد مضى عليهم زمن طويل ، وهم لا يمارسون دورا إيجابيا أو فاعلا فى تطور النظام الإقليمى الذى ينتمون هم أنفسهم إليه .

هذه النظرة للأمور لا يميل إليها الكثيرون . وكثيرون من الناس يطلقون عليها اسم " نظرية المؤامرة " ويصفون أصحابها بالشطط والمبالغة فى الخيال ، والبعد عن الموقف العلمى ، والبعض يشبهونها بالاعتقاد فى الكرامات والمعجزات ، ويقولون إنها الصورة العصرية للإيمان بالأساطير . واسم " نظرية المؤامرة " لا يزعجنى كثيرا وإن كنت أعتبره اسما غير دقيق . فالاعتقاد بصحة ما ذكرت فى السطور السابقة لا يعنى بالضرورة الاعتقاد بوجود "مؤامرة " ، كل ما يعنيه هو الاعتقاد بأن الدول الكبرى ، أو دولة كبيرة ما ، تلعب الدور الحاسم فى تخطيط وتنفيذ كثير مما يحدث فى العالم ، خاصة فى العالم الثالث ، بما فى ذلك أحداث كثيرة تصور لنا وكأن الدول الكبرى لم يكن لها دخل فيها بل وكأنها تحدث ضد إرادتها . إن هذا لا يتطلب بالضرورة أن تكون هناك مؤامرة بالمعنى الحرفى للمؤامرة ، ليس من الضرورى مثلا أن يكون الرئيس بوش قد جلس يوما مع الرئيس صدام حسين ، وعلى وجه كل منهما ابتسامات شيطانية ، يخططان لغزو الكويت ، بل إن من الممكن جدا أن يدفع صدام حسين إلى القيام بعمل معين دون أن يكون واعيا وعيا تاما بدوافعه ونتائجه ، أو على الأقل دون أن يقال له بالضبط أهداف الخطة وأبعادها وخطوات تنفيذها خطوة خطوة . إن الأمر هو مؤامرة، فقط بمعنى أن الضحية أو الضحايا ، وهم فى العادة من الأفراد العاديين الذين لا يدخلون طرفا فى اللعبة السياسية ، لا يدرون الأسباب الحقيقية لما يحدث ، بل وتبذل جهود متعمدة لتضليلهم .

إذا كان هذا هو المقصود بنظرية المؤامرة ، فما هو المستهجن فيها وأين الشطط والبعد عن الموقف العلمى ؟ وما هو وجه الشبه بينها وبين الإيمان بالأساطير القديمة ؟ أليس صحيحا أن ثلاثة أرباع أحداث التاريخ

الكبرى ، إن لم يكن أكثر ، منذ أن كانت هناك دول كبرى ودول صغرى ، قد اتضح بعد أن عرفت الحقائق ، وأفرج عن الوثائق السرية ، ونشرت مذكرات أصحاب اليد الطولى فيها ، أنها كانت نتيجة " مؤامرات " بمعنى أن دولة أو أكثر من الدول الكبرى خططتها ونفذتها ، وإن ما قيل لنا وقتها كان عكس الحقيقة بالضبط ؟ ألا نقبل جميعا الآن أن الذى أسقط محمد على كان مؤامرة ، وأن ما كانت تقوله بريطانيا وقتها كان عكس الحقيقة ؟ ألا نقبل جميعا الآن أن سقوط إسماعيل كان مؤامرة ، وأن الاحتلال الإنجليزى لم يكن بسبب شجار دار بين حمّار مصرى ورجل مالطى ؟ ألم تكن معاهدة سايكس بيكو مؤامرة ، لم يفضحها إلا ما نشرته الثورة الروسية من وثائق ؟ ألم يكن إنشاء دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ مؤامرة ؟ ألم تكن حرب ١٩٦٧ مؤامرة ؟ هل يريد رافضو «نظرية المؤامرة» منا أن ننتظر فى كل مرة ، خمسين عاما أو أكثر قبل أن نعترف ونصدق أن ما حدث كان فى الواقع تنفيذا " لمؤامرة " ؟ وكم سنة ياترى سوف يطلبون منا أن ننتظر قبل أن يسمحوا لنا بتقديم مثل هذا التشخيص لغزو العراق للكويت ؟ .

أو فلنترك التاريخ جانبا ولنحتكم إلى المنطق . أليس من المعقول أن نتوقع أن تزداد احتمالات المؤامرة فى عالم تتداخل فيه مصالح الدول ، أكثر فأكثر ، يوما بعد يوم ، وتتسع دائرة هذه المصالح لتشمل الكرة الأرضية كلها بل والفضاء ، فلا يكون فى وسع أى من الدول الكبرى ، حتى إذا كان فى وسعها فى الماضى ، أن تتجاهل ما يحدث خارج حدودها ، وفى وقت تملك فيه هذه الدول ، أكثر منها فى أى وقت مضى ، وسائل التدخل والضغط فى أصغر صغيرة تحدث خارج حدودها؟ وفى وقت تتسع فيه الفجوة ، أكثر فأكثر بين قدرات هذه الدول

الكبرى وقدرات دول العالم الثالث الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية؟ وفى عالم وصلت فيه وسائل الإعلام ، أو بالأحرى وسائل الخداع وغسيل المخ ، إلى درجة من الكفاءة لم تعرفها البشرية من قبل ؟ بعبارة أخرى ، نحن نعيش فى عصر بلغت فيه كل من حاجة وقدرة الدول العظمى على التحكم فى مصير العالم الثالث مبلغا لم نعرفه من قبل ، وفى الوقت نفسه بلغت فيه قدرة الدول نفسها على إظهار الأمور على غير حقيقتها مبلغا لم نعرفه من قبل : أليس من شأن هذا أن يجعل احتمالات "المؤامرة" أكبر وأوسع منها فى أى وقت مضى ؟

على الرغم من كل ذلك فإن هناك الكثيرين ممن يرفضون الاقتناع أو التسليم بنظرية المؤامرة ، ذلك أن هناك الكثيرين ممن لهم " مصلحة " ما (مع الاختلاف الكبير فى طبيعة هذه المصالح) فى عدم الاقتناع أو عدم التسليم بها . من بين هؤلاء يكفى أن أذكر الأمثلة الستة الآتية :

١- حكومات الدول الكبرى نفسها ، والمتصرون لها والمدافعون بالحق أو بالباطل عن سياساتها . ذلك أن القول " بالمؤامرة " يظهر هذه السياسات فى معظم الأحوال فى صورة غير أخلاقية . ويندرج فى هذا القسم أصدقائى من الأمريكيين الذين كلما عبرت لهم عن رأيى فى هذا الحدث السياسى أو ذاك ، مما يثير شبهة شديدة فى دور الولايات المتحدة فيه ، قالوا : « آه . . ها هى ذى نظرية المؤامرة مرة أخرى . . إن عيب هذه النظرية الأساسى هو أن أصحابها يتصورون أن الولايات المتحدة أذكى بكثير مما هى فى الحقيقة . إن واضعى السياسة الأمريكية ومنفذيها ، على عكس ما يتصور أصحاب نظرية المؤامرة ، يتمتعون بدرجة كبيرة من الغباء . . » .

وردى على ذلك هو أن الدولة العظمى تتمتع ، تلقائيا ، بدرجة عالية

من " الذكاء " ، وأقصد بذلك الذكاء المستمد من القوة نفسها ، ومن تقدم أساليب المعرفة والتحليل ، ومن القدرة على التصرف الحر ، ومن القدرة على التصحيح السريع للأخطاء إذا وقعت أخطاء . كما أن الدولة " العظمى " ليس في وسعها أن تتصرف " بغباء " حتى لو أرادت ، إذ إن مسئولياتها الدولية والوطنية ، تمنعها من ذلك ، وإلا تعرض العالم لمخاطر أكبر بكثير مما يتعرض له بالفعل . كما أننى أفهم جيدا لماذا يفضل المرء أن توصف تصرفات أمته بالغباء على أن توصف باللاأخلاقية .

٢- وسائل الإعلام فى هذه الدول الكبرى لنفس السبب المتقدم .

٣- الحكومات التابعة للدول الكبرى ، ووسائل إعلامها ، لأنها لا تريد أو تملك أن تفضح الدولة المتبوعة ، ولا أن تفضح نفسها .

٤- كثير من مثقفى الدول التابعة الذين لا يريدون أن يتهموا حكوماتهم بأن لا حول لها ولا قوة ، أو الذين يتكسبون من التظاهر بأن حكوماتهم تتصرف تصرفات مستقلة .

٥- معظم المشتغلين بالعلوم السياسية فى بلادنا وخارجها ، الذين يفضلون إضاعة وقتهم ووقتنا فى الانشغال بأمور لا نفع فيها ، مثل الجدل حول ما إذا كانت مصر والعراق تتنافسان على زعامة العالم العربى ، أو حول عدد الدبابات أو الطائرات التى يملكها صدام حسين . . الخ ، إذ إن الحديث فى مثل هذه الأمور هو النوع الوحيد من الحديث الذى يستطيعون التفوق فيه على كلام الأفراد العاديين فى السياسة ، بصرف النظر عما إذا كان هناك أى نفع منه .

٦- طائفة كبيرة من الثوريين الذين لا يستطيعون العيش إذا تبينوا أن الثورة من النوع الذى يحلمون به ، غير ممكنة ، أو أنها ليست على

الأبواب أو أن فرص نجاحها ضئيلة للغاية ، أو إذا تبينوا أن الدولة المتزعمة للمعسكر الثورى فى العالم ، أو كانت متزعمة له ، كانت دائما تتصرف كدولة عظمى لا كقائدة لثورة عالمية ، ومن ثم فإنها كانت كغيرها تحيك المؤامرات وتدبر الانقلابات هنا وهناك ، بقدر استطاعتها ، ولصالحها كدولة عظمى .

(٢)

كان الوضع العربى مأساويا بدرجة كافية حتى قبل غزو العراق للكويت ، وإن لم يخل المشهد من حين لآخر من مفارقات مدهشة كثيرا ما تدعو إلى الضحك بدلا من البكاء . كان الأمر كذلك قبل أن تنتهى الحرب الباردة ، وقبل أن تصل الدولتان العظميان إلى تسوية معظم أوجه الخلاف بينهما ، فكانت المنطقة العربية ، شأنها شأن سائر مناطق العالم ، تعكس بشكل مأساوى/ كوميدى ما يطرأ من تطورات على العلاقة بين هاتين الدولتين العظميين ، وتطور مصالح ورغبات تلك الدولة المقيتة (إسرائيل) المحمية بالحق والباطل من جانب الولايات المتحدة . فلما انتهت الحرب الباردة كان من الطبيعى أن تشهد منطقتنا ، شأنها شأن سائر مناطق العالم ، تقلصات وارتباكات عنيفة كان الغزو العراقى للكويت واحدا من أبشع مظاهرها ، وإن كانت كل الدلائل تدل على أن ما رأيناه حتى الآن ليس إلا المشهد الأول من مسرحية متعددة المشاهد والفصول ، يتعرض فيها العرب لمرحلة جديدة من العبث بمقدراتهم ، ليست بدورها إلا حلقة فى سلسلة طويلة من هذا العبث عمرها أكثر من قرن ونصف ،

وأن مايشهده العرب الآن هو بداية مرحلة جديدة من التراجع والانحسار أمام جحافل الغرب ، تضاف إلى تجارب التراجع والانحسار الماضية ، من احتلال الفرنسيين للجزائر فى ١٨٣٠ ، إلى ضرب تجربة محمد على فى ١٨٤٠ ، إلى احتلال البلاد العربية واحدا بعد الآخر ابتداء من عدن فى ١٨٣٩ وحتى ليبيا فى ١٩١١ ، إلى وعد بلفور فى ١٩١٧ ، إلى تقسيم البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا فى ١٩٢٠ ، إلى إنشاء دولة إسرائيل فى ١٩٤٧ ، إلى ضرب تجربة عبد الناصر فى١٩٦٧ إلى اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ، إلى غزو إسرائيل للبنان فى ١٩٨٢ ، إلى مرحلة جديدة من الخضوع لإرادة الولايات المتحدة التى تقوم الآن بمفردها بإعادة ترتيب المنطقة العربية لصالحها بعد انسحاب الاتحاد السوفيتى منها .

كان خضوع مصر لإرادة الولايات المتحدة فى أعقاب هزيمة عبد الناصر ، قد بدأ يتضح منذ بدأ السادات يتكلم عن السلام فى أعقاب حرب ١٩٧٣ مباشرة ، وما تلا ذلك من اتفاقيات فض الاشتباك ، ثم أصبح واضحا وضوح الشمس بزيارته المشئومة لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ التى سميت حينئذ بالمبادرة ، ثم بتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد الأكثر شؤما فى ١٩٧٨ ثم اتفاقية الصلح مع إسرائيل فى ١٩٧٩ . استمرت السياسة المصرية حتى بعد أن تولى الرئيس مبارك الحكم تعكس نفس الملامح الرئيسية لسياسة السادات من حيث التبعية للولايات المتحدة . ظهر ذلك فى سكوت الحكومة المصرية المطبق على اعتداءات إسرائيل على لبنان والعراق وتونس ، بما فى ذلك مذابح صابرا وشاتيلا ، وفى سكوتها على التعنت الإسرائيلى حتى فيما يتعلق بتطبيق بنود اتفاقية كامب ديفيد ، وفى امتناع مصر عن أى سلوك عدائى ، ولو حتى بالكلام ، تجاه الولايات المتحدة

رغم ظلمها الصارخ فى دعم التصرفات الإسرائيلية وظلمها الصارخ للفلسطينيين ، الذى بلغ حدا بالغا من الصفاقة والتجبر فى حادثة اكيلى لاورو وخطف الطائرة المصرية فى ١٩٨٦ . كان الرئيس مبارك ولا يزال يضايقه وصف السياسة المصرية بالتبعية للولايات المتحدة ولكنى ، على الرغم من أنى أيضا لا أحب التعبير ، لا أجد تعبيرا آخر يفى بالغرض فى وصف ما نحن فيه ، وقد يكون التعبير قاصرا لا لأنه يتجاوز الحقيقة بل لأنه يصف العلاقة بأقل من حقيقتها ، فالعلاقة بيننا وبين الولايات المتحدة ، من نواح كثيرة ، أسوأ من علاقة التابع بمتبوعه ، ولعل تعبير التبعية أقرب إلى وصف علاقة سياسة مسز ثاتشر بالولايات المتحدة منه إلى وصف علاقة السياسة المصرية بالأمريكية . والرئيس مبارك نفسه يقول بصراحة أحيانا ، حينما يشتد به الضيق ، إن من لا يملك غذاءه لا يملك إرادته ، وهو ليس إلا تعبيرا بكلمات أخرى عما نقصده .

ليس من الصعب بالطبع التدليل على تبعية البلاد العربية الأخرى . فأما دول النفط فى الجزيرة العربية فتبعيتها العتيدة للغرب منذ عثر فيها على البترول أوضح من أن تحتاج إلى دليل . لقد كانت الوظيفة التاريخية لحكومات هذه الدول ولا تزال ، منذ تدفقت عليها أموال النفط هى " إعادة تدوير " هذه الأموال إلى الغرب بطريقة أو بأخرى ، إما بشراء سلع الاستهلاك الترفى ، أو إقامة مشروعات قليلة الجدوى للعرب ولكنها كثيرة الربح لشركات الغرب ، أو شراء أسلحة عديمة النفع ، واستثمار ما يتبقى بعد ذلك من فوائض فى بنوك الغرب وشركاته ، أو إقراضه لمؤسسات التمويل الدولية لإعادة إقراضها للعالم الثالث طبقا لشروط هذه المؤسسات . مقابل ذلك قنع حكام هذه الدول بالحصول على إيرادات هى أشبه بالعمولات منها إلى شىء آخر ، تعتبر سخية

بالنسبة لحاجة هذه الأسر الحاكمة ، ولكنها زهيدة جدا بالمقارنة بالثروات التى يسلمونها للغرب .

لم تخل المنطقة العربية بالطبع من حكومات تدعى " الثورية " . ولكن يحار المرء فيما إذا كان هؤلاء " الثوار " الذين رزقنا بهم طوال السبعينات والثمانينات ، أشد أم أقل ضررا من الحكومات التى كانت تعترف بتبعيتها بدرجة أو بأخرى من الصراحة ، كحكومات شبه الجزيرة العربية والأردن والمغرب وتونس فى ظل بورقيبة . قد يكون بعض هؤلاء «الثوار» قد بدأ حياته حسن النية ومملوءا بالآمال الكبار ، ولكنه انتهى مع التدهور السريع فى الوضع العربى إلى التنازل عن هذه الآمال واحدا بعد الآخر .

وقد اضطر بعض هؤلاء الثوار إلى أن يصبحوا تابعين للاتحاد السوفيتى بدلا من االولايات المتحدة ، بينما أدى بعضهم ، كحكام العراق ، دور التبعية للغرب ببراعة انطلت على كثيرين . ولكن هؤلاء الضباط العظام جميعا ، لم يكونوا يعبرون فى الواقع إلا عن طموحات فردية مريضة استخدمتها الولايات المتحدة من ناحية أو الاتحاد السوفيتى من الناحية الأخرى لتحقيق مآربها ، وراح فى غمار ذلك مئات الآلاف من الضحايا من العرب والإيرانيين والأفارقة والأكراد قتلوا باسم الإسلام أو العروبة أو الاشتراكية .

كان من أكثر الأدوار إحكاما من بين ما قامت هذه الحكومات التابعة بتمثيله ، دور الغاضب والثائر على موقف مصر من إسرائيل ، وعلى توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد . فقد كان من المضحك حقا أن تقوم دول الخليج مثلا ، أو الأردن ، وهى الضالعة فى التبعية للولايات المتحدة ، بتمثيل دور الوطنية والتشدد فى معاداة إسرائيل ، والتظاهر

بالغضب على مصر (وهى الدولة العربية الوحيدة التى شكلت أى نوع من التهديد لإسرائيل ، فى أى وقت من الأوقات) ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا عقابا لها على توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وهى نفس الدول التى أغرت السادات قبل توقيع الاتفاقية بسنوات قليلة بالارتماء فى أحضان الولايات المتحدة ، وكانت معوناتها لمصر محكومة خطوة بخطوة برغبات وإيماءات السياسة الأمريكية وفقا لما تبديه مصر من تنازلات ، سواء فى السياسة الاقتصادية أو فى موقفها تجاه إسرائيل .
كانت المقاطعة العربية والخصام العربى لمصر عقابا لها على كامب ديفيد أمرا مضحكا حقا ، ولكن هذه المقاطعة كانت خدمة أخرى رائعة للسياستين الأمريكية والإسرائيلية ، إذ أن مصر ، وقد تركت وحدها ، وجدت نفسها مدفوعة دفعا إلى مزيد من الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة ومن الانصياع أكثر فأكثر لمشيئتها ، كما أن ذلك سمح لإسرائيل بالاستمرار فى تمثيل دور الحمل الوديع المحاط من كل ناحية بالذئاب التى تستعدلافتراسه ، بينما هذه الذئاب المزعومة هى أقل الكائنات افتراسا وأكثرها استئناسا . ووصلت المهزلة إلى قمتها حينما أخذت هذه الدول المستأسدة نفسها ، واحدة بعد الأخرى ، تغير موقفها من مصر بدون سبب مفهوم ودون أن يجد جديد يبرر هذا التغيير ، وتعلن أن مصر ، على الرغم من كل شىء ، هى الشقيقة الكبرى ، وأن العرب بدونها لا يساوون كثيرا ، وإذا بهذه الدول تعلن بعد قمة عمان فى ١٩٨٧ ، عودة مصر للعرب وعودة العرب لمصر ، دون أن تكون مصر قد غيرت موقفها من إسرائيل قيد أنملة . وكما سبق أن صُور أنور السادات على أنه البطل المغوار وهو عائد من توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ، صورت عودة مصر إلى الحظيرة العربية بأنها انتصار لسياسة الرئيس مبارك ، وانتصار لمصر على العرب ، بينما الأمر لا يزيد عن أن الاستسلام المصرى

لإرادتى الغرب وإسرائيل فى ١٩٧٨ و١٩٧٩ ، قد انضم إليه استسلام من بقية العرب فى ١٩٨٧ ، وإعلان القيادة الفلسطينية قبولها للوجود الإسرائيلى فى قمة الرباط .

طوال هذه السنوات التى انقضت على اتفاقية كامب ديفيد ، كانت الحرب الأهلية فى لبنان ما زالت مستمرة بالطبع ، دون أن تقوى دولة عربية واحدة على وضع حد لها ، وقد شلت قدرة مصر على الحركة شللا تاما ، ومن ثم تمكنت إسرائيل من وضع يدها على الجنوب اللبنانى ومن ضرب الفلسطينيين ضربة قاصمة ثم إجبارهم على الخروج من لبنان .

وطوال نفس العشر سنوات دفعت الحكومة العراقية إلى شن حرب مشئومة على إيران ، دون أن يكون للشعب العراقى فيها ناقة أو جمل ، راح ضحيتها مئات الألوف فى البلدين ، وتوقفت التنمية بسببها فى البلدين عقدا كاملا ، ومثل فيها الرئيس العراقى دور حامى حمى العروبة ضد الخطر الفارسى ، وهو فى الواقع لا يفعل أكثر من القيام بخدمة مصالح بائعى السلاح للطرفين ، ويعطل نهضة محتملة لإيران لبضع عشرات من السنين ، فبدد ثروة العراق وإيران والدول العربية النفطية الأخرى فى شراء الطائرات والدبابات باسم العروبة ، ثم مثل دور المنتصر ، ثم لم يلبث أن أعلن قبوله لكل المطالب الإيرانية ، فكأنه إذن قد ضيع أموال العرب وعشر سنوات على الأقل من عمر بلده وعمر إيران من أجل أن تعود أموال النفط من جديد لمنتجى السلاح فى الغرب والشرق على السواء .

بمجرد أن انتهت الحرب الباردة وبدأ عهد الوفاق الجديد بين الدولتين العظميين فى أواخر الثمانينات ، بدأ المسرح العربى يهتز اهتزازا شديدا فقدت بسببه بعض القيادات العربية اتزانها فوقعت وقوعا مثيرا للرثاء

والضحك فى نفس الوقت . فالذين كانوا لا يزالون ينتقدون السياسة المصرية ومستمرين فى تمثيل دور الثائر النقى ، لم يجدوا غضاضة فجأة بعد أن اتفق الروس والأمريكان ، فى أن يتلقوا الرئيس المصرى بالأحضان ، واليمن الجنوبى الذى كان يرفع راية الاشتراكية الماركسية اتحد مع اليمن الشمالى الرأسمالى الرجعى ، ناهيك بالطبع عن انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية فجأة دون أن يكون أحد الأطراف قد حقق شيئا من أهدافه المعلنة .

ومع كل هذا ، فقد كان الرؤساء والملوك العرب طوال هذه الفترة ، يظهرون بكل مظاهر الأبهة والعظمة التى تليق برؤساء الدول التى تتمتع بكامل الاستقلال . فهم يتنقلون من عاصمة عربية إلى أخرى ، محاطين بمظاهر التبجيل والاحترام الواجب ، ويستعرضون حرس الشرف ويتلقون باقات الزهور من الأطفال الصغار ، يصحبهم فى رحلاتهم عشرات الصحفيين والمصورين لتغطية مؤتمرات القمة العديدة والزيارات المفاجئة وغير المفاجئة . ليس هذا فحسب، بل كانوا يفاجئوننا من حين لآخر بتكوين تحالفات جديدة باهرة ، كمجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى ، دون أن يحاولوا إفهامنا ما الداعى إلى تكوين هذا المجلس الآن بين مصر والعراق الشقيق واليمن الشقيق ، دون السودان الشقيق وسوريا الشقيقة وتونس الشقيقة؟ وتأتينا الأخبار خلال هذا كله بأن مئات من المصريين قد قتلوا فى شوارع بغداد وأن عشرات أو مئات الجثث حملتها الطائرات المصرية من العراق بعد أن أطلق الجنود العراقيون عليهم الرصاص ، فلا تريد الحكومة المصرية أن تجرح شعور الرئيس العراقى الشقيق ، ونظل لا نعرف ولا يريد أحد أن يخبرنا بشىء عن عدد القتلى وسبب قتلهم.

كان المثقفون العرب ورجال الإعلام ، خلال هذا كله ، يقومون خير قيام بإخراج وتجميل هذه المسرحية القبيحة لاظهارها بمظهر مقبول. فبمجرد أن يعلن عن تأسيس مجلس التعاون العربى يهرول المثقفون بطريقة مدهشة لتقديم تفسيرات لهذا التأسيس ويشرحون آثاره المحتملة على نهضة الدول الأعضاء . وإذا انعقد مؤتمر للقمة يقر فيها العرب بما سبق أن رفضوه أخذ المثقفون يصفقون ويصيحون : عادت مصر للعرب وعاد العرب لمصر ، فى الوقت الذى لا يزيد فيه ما حدث على أن ما بدأ استسلاما من جانب مصر قد عم واتسع وأصبح استسلاما من جانب الجميع . وإذا أعلن صدام حسين أنه يدافع عن العروبة ضد الفرس مع أنه هو الذى هاجم الفرس ولم يهاجموه ، وأذاق شعبه العربى والكردى الهوان ، نصبوه زعيما للعروبة وسافروا للاشتراك فى مهرجاناته وعادوا محملين بالهدايا فملأوا صحفهم بالثناء عليه . وإذا أعمل الرجل تقتيلا فى العمال المصريين وامتنع عن صرف مستحقاتهم راحوا يبحثون له عن الأعذار ويطلبون منا الصبر حتى تتحسن الأحوال ويصبح قادرا على الدفع . وهم فى غمار هذا التردى العربى العام الذى لا يعادله ترد ، يتكلمون عن بوادر نهضة عربية جديدة تدعو للتفاؤل والبهجة : ألم تعد مصر لتتبوأ مكانها الطبيعى بين العرب؟ ألم ينتصر العرب على الفرس ، ألم تبدأ بوادر الوحدة العربية وإن كانت لا تزال فى بدايتها المتواضعة تتمثل فى مجالس التعاون هنا وهناك؟ والحقيقة أن السبب الأساسى للتفاؤل والبهجة هو ما يحصل عليه هؤلاء المثقفون أنفسهم من هدايا وجوائز ومكافآت فى شتى العواصم العربية ، المحافظة والثائرة دون تمييز.

كان هذا هو الوضع فى العالم العربى عندما حدث غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ . كان الحدث مدهشا حقا ، فقد اعتاد الناس لفترة طويلة على أن ما يحدث فى العالم العربى لا يزيد فى أحسن الأحوال على عقد مؤتمر للقمة أو تكوين مجلس جديد من مجالس التعاون لا يضر ولا ينفع ، بالإضافة إلى هجوم كلامى من حين لآخر من رئيس على آخر تعقبه مصالحة وعناق وتبادل القبلات . أما أن يغزو بلد عربى بلدا آخر على هذا النحو ويعمل فى أهله إذلالا ونهبا ويطرد أميره ويستولى على إذاعته ثم يضم البلد إليه كولاية من ولاياته ، فهو ما لم نشهد مثله ولا رأينا حدثا بدرجة جسامته منذ الخمسينات والستينات ، حينما كانت تتوالى الانقلابات والثورات العربية فى بلد بعد آخر .

والظاهر أن الجميع قد أخذوا على غرة ، من أمير الكويت إلى الرئيس المصرى إلى ملك الأردن ، بل الظاهر أيضا من تصرفات مسز ثاتشر وحكومتها والرئيس ميتران وحكومته أن الأوروبيين أنفسهم أخذوا على غرة ، ولم يكونوا يتوقعون شيئا كالذى حدث ، وأنهم اضطربوا فترة قبل أن يتخذوا قرارا فيما يجب صنعه . الوحيد الذى بدا لى وكأنه لم يندهش مما حدث ، عدا الرئيس صدام حسين بالطبع ، هوالرئيس بوش الذى رأيته على شاشة التلفزيون ببذلته الرياضية المثيرة للضحك فى مثل هذه الظروف ، وهو يدلى بتصريحاته بين ضربة وأخرى من ضربات كرة الجولف .

كانت تصريحات الرئيس بوش فى اليومين الأولين للغزو تتسم بغموض غريب ، فهو لم يزد على قوله ، كلما سئل عن الموقف الأمريكى : إن كل الاحتمالات واردة وكل الاختيارات مفتوحة ، وكل التصرفات ممكنة . تلت ذلك بضعة أيام تحدث فيها عن إجراءات

اقتصادية مع استبعاد القوة العسكرية ، ثم فوجئنا جميعا بعد أن وصلت القوات العراقية سالمة إلى الحدود السعودية وأخذت مواقعها هناك وسيطرت تماما على الموقف ، فوجئنا بهذا النقل الكثيف للقوات الأمريكية إلى السعودية وكأنهم سيبقون هناك إلى الأبد. تلا ذلك ما نعرفه من تصريحات أمريكية تتكلم عن احتمالات البقاء فى هذا المكان إلى أجل غير مسمى وحتى بعد أن تنتهى الأزمة ، إذ من يضمن أن صداما جديدا لن يظهر فى عمان أو البحرين أو قطر؟

إن من لم يكن قد لعب برأسه الشك بعد فى الدور الذى يلعبه الرئيس صدام حسين منذ تولى حكم العراق ، لابد أن يتساءل عن الدور الذى يلعبه الآن ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن العالم كله يدخل الآن مرحلة جديدة تحتاج إلى تخطيط جديد وإعادة تنظيم شاملة لعالم ما بعد الحرب الباردة وانسحاب الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى ، وهى مرحلة لها أوجه شبه كبيرة بالمرحلة التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حينما بدأت الولايات المتحدة تنفيذ مخطط جديد بعيد المدى لمنطقة الشرق الأوسط وغيرها ، اتسم من بين ما اتسم به ، بالاعتماد على الانقلابات العسكرية والتحالفات الجديدة ، وصولا إلى إزاحة النفوذين البريطانى والفرنسى من المنطقة ثم إلى ملء الفراغ الذى خلقته إزاحة هذين النفوذين. الآن يوجد أيضا " فراغ" جديد نشأ بتقلص واختفاء النفوذ السوفيتى، وهناك أيضا تنافس جديد حاد ومتسارع النمو بين أمريكا وحلفائها من الأوروبيين واليابانيين ، وقدأصبح البترول العربى أحد أهم الأوراق الأساسية التى يلعب بها الأمريكيون فى جولتهم الجديدة مع أوروبا الغربية واليابان ، بعد أن اختفت الورقة الأساسية من اللعب وهى الخطر السوفيتى. ألا يجدر بالأمريكيين أن يحكموا قبضتهم على هذه الورقة

الأساسية في الجولة الجديدة ؟ وهل حقا تناسب المرحلة الجديدة نفس النظم العشائرية التقليدية التى أجلسها الأمريكيون على النفط منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؟ أم إن الأمر يحتمل نمطا جديدا للحكم والسياسة والعلاقات العربية؟ ثم ألا يجدر الآن حل المشكلة الفلسطينية حلا شبه نهائى بما يحقق لإسرائيل أرضا أوسع تستقبل فيها المهاجرين السوفيت الجدد ويقضى على صداع دام نصف قرن ؟ لا يمكن لنا أن نتكهن بشكل النظام الجديد بالضبط، ولكنه نظام جديد لا محالة ، تم تخطيطه ورسمه بلا شك، وبدأ عرضه علينا فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، ولكن مشاهده تعرض ببطء ولن نستشف منها المقصود إلا شيئا فشيئا.

ليس من المناسب فى إعادة ترتيب جديدة بهذه الخطورة أن تلعب إسرائيل دورا مرئيا ، بل الأنسب أن تتوارى عن الأنظار والأسماع تواريا تاما ، حتى يتم استدعاؤها فى الوقت المناسب . ذلك أنها على الأرجح أحد المستفيدين الأساسيين من التخطيط الجديد ، ومن الأفضل ألا يتضح ذلك فى البداية ، إذ إن هذا من شأنه إلهاب العواطف وإثارة هياج قد يفسد بسببها الأمر برمته . الأفضل أن يقوم بدور البطولة عربى مغوار ، محب للمغامرة ، سبقت تجربته بنجاح مع الثورة الإيرانية، نتركه يتكلم باسم الوحدة العربية تارة، والإسلام تارة أخرى ، والفلسطينيين تارة ثالثة، وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية تارة رابعة .

بدخول الجيش العراقى دولة الكويت ارتفع الستار فى كل مكان عن مشاهد كانت محتجبة عن الأنظار فعمت الفضيحة أنحاء العالم العربى . فمما ظهر للعيان ، وقد كان الجميع يعرفونه ولكن يفضلون غض البصر عنه ، أن جزءا كبيرا من الشعب الكويتى كان يقضى شهور الصيف فى الخارج ، والأسرة الحاكمة كلها ، كانت أو أسرعت بالهرب إلى الخارج .

ولم نسمع مثلا عن وزير كويتى تم اعتقاله أو وكيل وزارة أصيب برصاصة أو بجرح ، أو عن أن الجيش الكويتى ، الذى أنفقت عليه بلايين الدولارات ، قد اشترك فى معركة . سمعنا فقط عن خادمات من الفلبين وسيريلانكا والهند وبنجلاديش يتعرضن للمخاطر وبعضهن للاغتصاب وقد هرب مخدوموهن بسياراتهم عبر الحدود . المشهد محزن إلى أبعد مدى : المخدومون أصحاب البلد لا يصيبهم سوء لأنهم إما كانوا قد هربوا من حرارة الصيف إلى أوروبا أو القاهرة أو استانبول أو لأن لديهم السيارات والأموال اللازمة للسفر والتى يستطيعون بها رشوة الجنود العراقيين إذا لزم الأمر ، وأما الخادمات الآسيويات اللاتى كن قد تركن أطفالهن فى قراهم أو مدنهم الآسيوية وجئن إلى الكويت لكى يرسلن قيمة الطعام لأطفالهن ، فيتركن لمواجهة القوات العراقية مع ما لا يستحق حمله من متاع ، وربما نسى المخدومون حتى أن يتركوا للخادمات البائسات جوازات سفرهن التى كانوا يحتجزونها خوفا من تركهن الخدمة دون إذن . هؤلاء المستضعفون فى الأرض ، عبيد وأقنان القرن العشرين ، يظلون هم المستضعفين فى الأرض تحت كل الظروف ، قبل الغزو العراقى وبعده ، فى الحياة كما فى الموت .

كان منظر السيدات والبنات الكويتيات وهن يبكين بحرقة فى شوارع لندن ، كما رأينا فى الصور ، ويندبن وطنهن الذى لا يستطعن العودة إليه ، مثيرا للحزن والعطف ولكنهن على الأقل كن فى لندن ، وحولهن على الأرجح أزواجهن وأبناؤهن ، ولديهن فى الغالب من المال فى بنوك أوروبية أو أمريكية ما يستطعن السحب منه ، ولم يكن هذا حال عشرات الآلاف من المصريين فى الكويت ، الذين باعوا ما يملكون فى مصر ليشتروا شهادة " عدم الممانعة " فى دخول الكويت ، ثم استدانوا حتى

يعثروا على عمل ، ثم ضاعت مدخراتهم القليلة وسرقت منهم المروحة اليابانية والثلاجة والتلفزيون التى قضوا من أجلها الشتاء والصيف فى الكويت . سرقها جنود مثلهم من المستضعفين فى الأرض ، جوّعهم صدام حسين ليشترى الدبابات والطائرات من أصحاب مصانع الأسلحة فى أوروبا والولايات المتحدة ، فأصاب هؤلاء الجنود التوحّش وهم يدخلون أرض الكويت ، ولم يجدوا من ينهبونه ويعتدون عليه إلا أمثالهم من المعذبين فى أرض الكويت .

على أن فى الأمر جوانبه المضحكة أيضا . فقد مرت ساعات طويلة بل وبضعة أيام على غزو العراق للكويت دون أن يصدر تصريح واحد من المملكة السعودية أو الإمارات أو سائر الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ، أو حتى من جمهورية مصر العربية . الكويت يجرى غزوها واحتلالها ولا تنبس السعودية بحرف؟ وبقية الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى لا ينبسون ببنت شفة؟ والحكومة المصرية لا تتكلم حتى ينطق ناطق بلسان البيت الأبيض ؟ فإذا نطق البيت الأبيض خرجت البيانات من الحكومات العربية ، واحدة بعد الأخرى ، فى حذر أولا ثم فى طلاقة لسان . مشهد يدعو للرثاء حقا ، تتلوه التصريحات الأمريكية بأن الولايات المتحدة سترسل عشرات الألوف من الجنود إلى السعودية لحمايتها ومعهم كميات غفيرة من كافة أنواع الأسلحة ، فأين إذن أسلحة السعودية التى أنفقت عليها عشرات البلايين من الدولارات منذ تدفقت ثروة النفط؟ لأى شىء كانت تشترى هذه الأسلحة إذا كان الأمر يتطلب تدخلا بهذا الحجم ، ليس فقط من الولايات المتحدة بل وأيضا بعض المساعدة من دولة فقيرة كمصر؟ ما معنى الثروة السعودية بالضبط وما الذى كان يقصده المتكلمون عن النفوذ السعودى إذا كان الأمر بهذا

الضعف؟ ولماذا كان الكونجرس الأمريكى يتشدد وهو يبحث بيع الأسلحة للسعودية؟ من أى شىء كانوا يخافون ؟ فها قد اتضح أن السعودية لا تستطيع بكل أسلحتها أن تؤذى ذبابة ، ناهيك عن الصمود للجيش العراقى أو الإسرائيلى؟ وهل كان أساتذة السياسة الدولية والعلاقات العربية العظام يضحكون على عقولنا أم على أنفسهم وهم يتكلمون عن صراع القوى بين النظم العربية المختلفة ، وعن " الحقبة السعودية " أو عن «النظام الإقليمى العربى» أو عن التنافس بين الحكومات العربية على «زعامة» العالم العربى . . الخ؟ .

أما إرسال مصر لبعض القوات إلى السعودية فليس من الواضح بالضبط ما يحققه من نفع . فمن الواضح أن الجيش الأمريكى يكفى وزيادة لحماية الأماكن المقدسة وحقول النفط . وأن بضعة آلاف من الجنود المصريين لن يضيفوا إلى هذه القوة كثيرا . الفائدة الوحيدة ، فيما يبدو ، هى إسباغ بعض القبول على الوجود الأمريكى فى الجزيرة العربية ، ومن الواضح من التصريحات الأمريكية أن وصف القوات الموجودة هناك بأنها قوات "دولية " و" متعددة الجنسيات» يجعل الأمر أكثر قبولا بكثير أمام الرأى العام الأمريكى ، فلا يعيد لهم ذكرى فيتنام ، وإن كان يذكر بإشراك بريطانيا للجيش المصرى معها فى فتح السودان منذ مائة عام حتى تتجنب القيل والقال من جانب الدول الأوروبية المتنافسة معها على التهام إفريقيا . طبعا تستطيع مصر أن تجد الكثير من الكلام الجميل عن وقوفها إلى جانب شقيقتها السعودية ، واشتراكها فى حماية الأماكن المقدسة ، والوقوف فى وجه جيش غاز ظالم أطاح بدولة مسالمة هى الكويت . كل هذا كلام جميل ولكنه لا يمس جوهر الحقيقة . فالحقيقة هى أن مصر تفعل كل ذلك لأن الولايات المتحدة تريد منها ذلك ، وأن القوات المصرية لم

تفعل شيئا لا تريد منها الولايات المتحد ألا تفعله . إذا قررت أمريكا الهجوم فعلت وإذا قررت الوقوف حيث هى وقفت . وقد وضعت القوات المصرية والسعودية القليلة فى الصف الأول على الحدود الكويتية ووقف وراءها الجنود الأمريكيون ليقوموا بالواجب إذا عجز عنه المصريون .

فى مقابل هذا أعلن أن مصر سوف تعفى من الديون العسكرية المتراكمة عليها لصالح الولايات المتحدة ، وهى فى أكثرها فوائد متراكمة عجزت مصر عن سدادها ، وما ليس بفوائد هو مبالغ حصلت بها مصر على أسلحة لم تستخدمها قط فى معركة وطنية أو قومية ، بل ها هى تستخدم بعضها الآن فى معارك الولايات المتحدة . وقد كانت الحكومة الأمريكية تتعلل دائما بأنها لا تستطيع التنازل عن هذه الديون لعذر سخيف تقدمه بعد آخر ، فها هى الآن تعلن عن تنازلها عنها عندما قدرت أن هذا فى مصلحتها . ولكن الطريف أن القرار ظل ينتظر موافقة الكونجرس ، رغم ما أحيط من دعاية من الجانبين ، والكونجرس قد لا يتخذ قراره ، على حد قول وزير الخارجية الأمريكى إلا فى أوائل ١٩٩١ . كان هناك إذن أربعة أو خمسة أشهر على الأقل يمكن للحكومة الأمريكية أن تبتز خلالها من مصر ما تشاء من تنازلات ، اقتصادية أو عسكرية أو-طبعا- تنازلات لصالح إسرائيل ، قبل أن تنعم علينا بالموافقة النهائية على إلغاء الدين العسكرى . وأيا كان الأمر ، فإن المبلغ يجرى تعويضه فورا من ناحية أخرى .

إذ فلنلتفت إلى ما تم صنعه بالسعودية ، وبأموال دولة الكويت التى كانت تدخرها لتأمين مستقبل شعبها لمواجهة ظروف من هذا النوع . السعودية المسكينة تتعهد بدفع كل نفقات الحملة العسكرية الأمريكية ،

وأمير الكويت المعزول يتعهد بأن يدفع ما قيل إنه أربعمائة مليون دولار شهريا للخزانة الأمريكية بالإضافة إلى مائة مليون شهريا من الإمارات ، لتمويل نفس الحملة التى تزعم أنها أتت لحمايتهم من جيش صدام حسين ، الذى سبق أن بدد بلايين مماثلة ، عربية وإيرانية ، لصالح نفس الخزانة .

فى غمار هذا كله تستمع إلى وسائل الإعلام البريطانية والأمريكية فيصيبك الهلع مما تتحلى به هذه الدول المتمدينة من نفاق : هجوم بذىء مستمر على صدام حسين وهو ربيبهم وصنيعتهم ، يصدر حتى من فم السيدة المحترمة ثاتشر ، وإمعان فى المبالغة فى تصوير قوة صدام حسين وجبروته ، وهم الذين باعوا له الطائرات والدبابات طمعا فى ماله ومال العرب ، وتخويف من أسلحته الكيماوية وهم الذين علموه استعمالها وباعوا له الصواريخ اللازمة لإطلاقها . وهم ينتهزون الفرصة بالطبع لتصوير صدام حسين على أنه يمثل العرب كلهم بل وسائر المسلمين حتى يتعلم أطفالهم أن العربى أو المسلم مجرم بطبعه ، سافل بطبعه ، ومتوحش بطبعه . ثم يصرخون فزعا وهلعا لدى ظهور طفل بريطانى صغير اسمه ستيوارت فى التلفزيون بجوار صدام حسين ، وكأن الرئيس العراقى سيأكله وينهش لحمه . ذلك أن صدام حسين فى محاولة يائسة لتحسين صورته لدى الرأى العام العالمى قد ظهر فى التلفزيون العراقى وحوله مجموعة من الأسر الأوروبية المحتجزة فى بغداد وجعل المصور يصوره وهو يلاطف هذا الطفل الإنجليزى ستيوارت ، فظهرت الجرائد البريطانية فى اليوم التالى وعلى صفحتها الأولى صور مكبرة لهذا الطفل وهو ينظر إلى الرئيس العراقى بخوف يختلط بكبرياء ، والرئيس العراقى يحاول أن يبدو وكأنه إنسان رحيم لا يريد بالأطفال الإنجليز سوءا .

فـإذا بالقـيـامـة تقـوم فى إنجلتـرا لأن الرئيس العـراقى يرعب الأطفـال الإنجليز ويستخدمهم فى الدعاية . وكتبت بعض الصحف تتخيل شعور هذا الطفل حينما لمسه الرئيس بيده ، وتصف القشعريرة التى لابد أنها سرت فى جسده عندما لمسه هذا العربى . الدنيا إذن تقوم إذا مست مشاعر الطفل الإنجليزى ستيوارت ، ولكن مشاعر عشرات الألوف من العمال المصريين وزوجاتهم وأطفالهم الذين يتعرضون للضرب والإهانة والطرد إلى الصحراء ويقاسون العطش والإذلال وهم يقطعون مئات الأميال ليصلوا إلى وطنهم خاليى الوفاض ولا يطمعون فى أكثر من كوب ماء وتأشيرة مرور ، مشاعر هؤلاء وعشرات الآلاف من النساء من الفلبين وسيريلانكا والهند وبنجلادبيش اللاتى يتعرضن لنفس المصير لا تلتفت إليها جرائدهم وتلفزيوناتهم إلا عرضا ، مع أن هؤلاء لم يضطروا إلى تلك الهجرة المشئومة إلى الكويت إلا بسبب سياسات اقتصادية غاشمة فرضها حكام مرتشون وضعتهم السياستان الأمريكية والأوروبية على رأس دولهم تحقيقا لنفس الغرض المعروف : تحويل ثروات بلادهم إلى جيوب الأمريكيين والأوروبيين. المهم هو ما قد يشعر به هذا الطفل الأبيض ستيوارت ذو الشعر الأصفر والعينين الزرقاوين ، على الرغم من أن الأطفال الإنجليز العائدين قد صرحوا هم أنفسهم لدى وصولهم إلى مطار لندن بأنهم عوملوا معاملة طيبة ولم يحرموا من أى شىء ، ولم يعانوا إلا من القلق والتلهف على العودة إلى الوطن .



انقسم المثقفون المصريون أقساما فى تناولهم للموضوع . هناك حفنة ضئيلة للغاية لم تجد غضاضة فيما فعله صدام حسين ، مدفوعة إما

بمصالح شخصية أو بخطأ فادح فى رأيى فى تشخيص دوافع التصرفات العراقية . الغالبية ذهبوا إلى شجب العدوان العراقى ووقفوا إلى جانب الكويت ، لابد أن بعضهم قد دفعه إلى ذلك أن هذا هو الموقف الرسمى المصرى ، ولكنى أعتقد أن رد الفعل الطبيعى لدى المصرى هو الامتعاض من مثل هذه الأعمال الخالية من الإنسانية والتعاطف مع «عزيز قوم ذل» إن المصرى على استعداد دائما للتغاضى عن أى تفاوت غير مبرر فى الثروة وقبول مركزه الطبقى ونسيان أى إساءة قديمة ، ومن ثم فإنه سرعان ما يضع نفسه موضع الكويتى ويتصور كيف يمكن أن يكون شعور الكويتى وقد فقد ماله وبيته ووطنه .

وأعتقد أن شعورا كهذا هو الشعور الذى سيطر على تصرفات وتصريحات الرئيس المصرى وشكّل انفعالاته الأساسية فى الأزمة ، بصرف النظر عن صواب أو خطأ قرار سياسى معين .

على أن جزءا من المثقفين المصريين بلغ بهم الحماس ضد الغزو العراقى حدا منعهم من رؤية الدوافع الحقيقية لمجىء القوات الأمريكية إلى الخليج ، فتحمسوا لهذه القوات وكأنها هى المنقذ للعرب ، بينما الأمر يبدو لى على نحو مختلف تماما : إن مجىء القوات الأمريكية ليس عملا مضادا لغزو الكويت بل هو عمل مكمل له ، وإن القوات الأمريكية لم تأت لتطرد قوات صدام حسين بل إن قوات صدام حسين قد أتت لكى تأتى وراءها القوات الأمريكية .

إلى جانب هؤلاء هناك عدد صغير من المثقفين تعوّدوا اتخاذ الحيطة والتزام الحذر ، إذ إن الأمور لم تتضح بعد ، وهم لا يستطيعون التكهن بما إذا كان صدام حسين سوف يسقط أو لا يسقط ، سينسحب من الكويت أو لن ينسحب ، ولا ما إذا كانت عائلة الصباح سوف تعود إلى

حكم الكويت أو لا تعود ، ومن ثم فهم يرون أن من الحكمة عدم التعبير عن رأى واضح أو مفهوم ، إذ ربما قالوا شيئا ندموا عليه فى المستقبل . وهناك على أى حال الكثير مما يمكن أن يقال مما لا يغضب صدام حسين بشدة ولا عائلة الصباح ، كأن يتكلموا عن عيوب العرب بصفة عامة ، وعن أن ما حدث كان نتيجة لغياب الديمقراطية بصفة عامة ، أو بسبب لا عقلانية العرب بصفة عامة ، ولا بأس من الإقرار بخطأ مغتفر لصدام حسين وخطأ مغتفر لعائلة الصباح ، من النوع الذى لا يترك أثرا عميقا فى النفس ويسهل نسيانه . أسلم السبل إذن هو أن ننقد العرب دون أن ننقد حاكما بعينه ، والعرب على أى حال قد مر عليهم زمن طويل وهم «ملطشة» العالم ، فليس هناك ضرر كبير من أن تنضم إلى زمرة الضاربين والشاتمين ، ولن يعتب عليك أحد لا من الغرب ولا من الشرق ، بل ولا من العرب أنفسهم الذين بلغت بهم الاستهانة بالنفس حدا جعلهم يستطيبون الهوان .

الفصـــل الثالث

المثقفون العرب و"الشرق أوسطية"

(١)

لدىّ ملاحظتان أوليان أريد أن أبدأ بهما :

الملاحظة الأولى : قد تبدو شكلية وغير مهمة ، ولكنى أعتبرها جديرة بالذكر . وتتلخص فى أن عبارة **«السوق الشرق أوسطية»** هى عبارة قبيحة جداً لغوياً ، وقبحها اللغوى يعكس قبح الفكرة نفسها . فوصف سوق بأنها شرق أوسطية ، هو كوصف دولة من الدول الواقعة على البحر المتوسط ، كإيطاليا مثلاً ، بأنها دولة بحر متوسطية . واللغة العربية لا تعرف مثل هذا التركيب وتنفر منه ، تماماً كما أن العربى لا يعرف سوقاً اسمها السوق الشرق أوسطية ، ويجب أن ينفر منها كما ينفر من اسمها .

وبصفة عامة يجب أن نحذر من التعود على استعمال عبارات جديدة لا تكون صادرة منا نحن ، فكثيراً ما تفرض عليك عبارة ما ، فتتعود عليها وتقبلها ، ويؤدى بك ذلك إلى أن تتعود على الفكرة وتقبلها ، دون أن يكون لك مصلحة فى ذلك .

مثال آخر على ذلك كلمة **«التطبيع»** التى شاعت الآن فى وصف العلاقات التى يرجو البعض إقامتها مع إسرائيل ، وكأن قيام هذه العلاقات هو الأمر الطبيعى ، مع أن الأمر الطبيعى فى الحقيقة هو ألا تكون هناك أية علاقة على الإطلاق .

الملاحظة الثانية : هى أن فكرة السوق الشرق أوسطية هذه ، ليست جزءاً من **«أجندة»** عربية ، أى لم تكن بندا من بنود جدول للأعمال أعده العرب ، بل هى جزء من **«أجندة إسرائيلية»** ، فرضت علينا مناقشته فرضاً .

فتحت إسرائيل الموضوع قبيل توقيع اتفاقية غزة / أريحا، وروج للفكرة أصدقاء لإسرائيل فى الوطن العربى وخارجه. فإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يبدو غريبا جدا أن يدافع بعض الناس عن هذه السوق، وكأنها تتفق تماماً مع مصلحتنا. إذ من الغريب أن يكون هناك شيء يحقق كل هذه المصالح لنا، ولم ننتبه إليه من قبل، واحتجنا إلى عدونا التقليدى لكى يلفت نظرنا إليه!

وينقلنى هذا إلى صُلب الموضوع الذى أريد أن أتكلم فيه، وهو استعراض مختلف الحجج التى تُقال دفاعاً عن هذه السوق المسماة بالشرق أوسطية، ومناقشتها وتفنيدها.

وأول ما يسترعى النظر فى الدفاع الذى يقدمه أنصار الفكرة، هو أن من الممكن تصنيفه إلى نوعين من الحجج:

النوع الأول: يعرض عليك المشروع بكلام مؤداه أن السوق الشرق أوسطية آتية لا محالة، ولامفر منها، شاء العرب أم أبوا، وأن الأفضل عدم دفن الرؤوس فى الرمال، وقبول المشروع راضين بدلاً من أن نقبله صاغرين.

والذين يستخدمون هذا النوع من الحجج يريدون فى الواقع أن يقولوا إنه حتى لو كانت لهذه السوق بعض الأضرار لنا، فإن قبولها ضرورى لكى نحصل من إسرائيل على بعض المكاسب الضرورية للفلسطينيين واسترداد بعض أراضيهم أو حقوقهم الضائعة.

ولكن إذا كان هذا المعنى هو المقصود، فإن المسألة تصبح أشبه بشروط الصلح الذى يُفرض على دولة مهزومة فى حرب، ولا حول لها ولا قوة، فى قبول الشروط أو رفضها. كما كانت مثلا حالة ألمانيا بعد

هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وإجبارها على دفع التعويضات، أو إجبارها على قبول التقسيم إلى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية ، ففى الحالتين لم يكن لألمانيا خيار بين القبول والرفض .

ولكن فلنفرض أن هذه هى حالتنا مع إسرائيل الآن ، فما هو التصرف الأمثل من جانب سياسى أو اقتصادى عربى وطنى؟

ما هو التصرف الأمثل من جانب سياسى أو اقتصادى ألمانى وطنى فى أعقاب الحرب الأولى أو الثانية؟ هل هو أن يقف ويقول : إن دفع التعويضات هو فى صالح ألمانيا؟ أو إن تقسيم ألمانيا إلى دولتين هو ما كانت ألمانيا ترغب فيه دائماً؟

هل التصرف الأمثل فى حالتنا نحن ، أن يقف اقتصادى عربى ويقول : إن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل هو ما كنا نتمناه دائما ولكنه تأخر؟ الجواب هو طبعا بالنفى ، ليس فقط لأنه عكس الحقيقة ، ولكن أيضا لأن من شأنه أن يؤدى إلى التهاون حتى فى الحصول على القليل المعروض علينا .

ولكن هذا للأسف هو الموقف الذى يتخذه بعض اقتصاديينا الكبار وبعض كتابنا وسياسيينا . ومن ثم فهم يبدون على استعداد لمناقشة السوق الشرق أوسطية ، والإعداد لها ، والدخول فى اتفاقات بشأنها ، قبل أن يحصل الفلسطينيون على أقل القليل. فإذا كنا نُساق إلى حافة الهاوية ، فدعونا على الأقل نتلكأ فى السير ، على أمل أن تحدث معجزة تنقذنا من هذا المصير ، ولا داعى مطلقاً للسير إلى حافة الهاوية مهللين ومصفقين .

النوع الثانى : من الحجج التى تقال دفاعاً عن السوق الشرق أوسطية ، هو الأجدر بالتوقف عنده ومناقشته ، فهو يقوم على أن هذه السوق

مفيدةلنا بالفعل، وأننا نحقق خسائر محققة برفضها ومقاومتها. والحجج هنا تتراوح بين:

ـ القول بأننا نعيش فى عصر التكتلات الاقتصادية، وأننا نحتاج إلى التكتل لمواجهة التكتلات الدولية الأخرى.

ـ أو إثارة المزايا المعروفة لحرية التجارة واتساع السوق، ومزايا التخصص وتقسيم العمل طبقاً للمزايا النسبية.

ـ أو الإشارة إلى مزايا التعاون بصفة عامة، كالإفادة من التكنولوجيا والمهارات الإسرائيلية، أو إتاحة فرص مجزية للعمالةالزائدة، المصرية مثلا، فى الضفة الغربية وغزة، أو لرؤوس الأموال الفائضة، الخليجية مثلا، أو لاستغلال الموارد الطبيعية، كأراضى سيناء مثلا، أو مياه النيل أوالليطانى . . . إلخ.

ـ وأخيرا يذكر أن التعاون الاقتصادى من شأنه تدعيم السلام، إذ إنه يوجد مصالح جدية لدى الطرفين فى استتباب السلام واستقراره. والسلام ليس فقط شيئا مطلوبا لذاته، ولكنه أيضا يحرر موارد اقتصادية طائلة كانت الدول العربية وإسرائيل على السواء، تضيعانها بلا مبرر على السلاح.

وسوف أحاول الآن الرد على هذه الحجج واحدة بعد الأخرى.

أما الإشارة إلى مزايا التكتل الاقتصادى بصفة عامة، فى عصر التكتلات، فيصعب أن يصادف المرء قولا أسخف منه.

فالكلام على مزايا التكتل بصفة عامة، فى الحالة التى نحن بصددها، يشبه محاولةإقناع شخص بالزواج من امرأة دميمة وسليطة اللسان وسيئة الخلق، بالكلام على مزايا الزواج بصفة عامة ومساوئ العيش المنفرد. إذ

فلنفرض أن التكتل الاقتصادى مفيد ونافع، فلماذا مع إسرائيل بالذات، وما الذى جدّ ليحول إسرائيل من العدو التقليدى إلى الصديق القديم المفقود؟.

وهنا أحب أن أتعرّض لقول كثيرا ما يتردد، ويقصد به الهجوم على فكرة السوق الشرق أوسطية، ومداره أن الفوائد الكبرى من هذه السوق سوف تعود على إسرائيل، بينما لن يعود من الفوائد على العرب إلا القليل، وذلك بسبب صغر حجم السوق الإسرائيلية بالمقارنة بالسوق العربية، وبسبب مشكلة ندرة المياه فى إسرائيل، وندرة رأس المال.. إلخ.

وعلى الرغم من أن هذا القول صحيح، فإننى لا أحب أن أستخدمه على الإطلاق فى نقد فكرة السوق الشرق أوسطية، وذلك لسببين، مدارهما أن هذه الحجة لا هي بالضرورية ولا بالكافية لدحض فكرةالسوق الشرق أوسطية.

فأولا، إنها ليست بالحجة الكافية، لأن القول بأن إسرائيل ستحقق مزايا أكبر من تلك التى سيحققها العرب، لو كان هذا كل ما فى الأمر، لما كان سبباً كافياً لرفض المشروع، إذ ما المانع من الدخول فى اتفاق يستفيد منه الغير أكثر منى ما دام حالى بعد الاتفاق سيكون أفضل، ولو قليلا، من حالى قبله؟.

وثانيا، إنها ليست بالحجة الضرورية: لأن من حق العربى أن يرفض الدخول فى اتفاق سيحقق بعض المصالح لإسرائيل، حتى لو كانت قليلة. فليس من الضرورى لرفض الفكرةأن أثبت أن إسرائيل ستحصل من ورائها على فوائد جمة، بل إن من الواجب رفضها لمجرد أن إسرائيل ستحقق من ورائها أية فوائد على الإطلاق. ذلك أن إسرائيل ليست

مجرد دولة، بل هى «مشروع»، وتحقق مشروعها يتضمن أضرارا محققة بالنسبة إلىّ.

لا يمكن إذن، فى بحث موضوع التعاون المقترح فى استغلال الموارد المائية مثلا، أن أنظر إلى الأمر من زاوية: كم من الأراضى الجديدةستروبها إسرائيل، وكم من الأراضى الجديدة سيرويها العرب؟ بل يجب النظر إليها من زاوية أن حل مشكلة المياه فى إسرائيل سيسمح لها باستيعاب مليونين أوثلاثة ملايين يهودى جديد، يشكل مجيئهم خطرا على الفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل، أو الموجودين فى دولة جديدة قد تقام لهم، أو خطرا على حق الفلسطينيين الطامحين إلى العودة إلى بلادهم، أو خطرا على البلدان العربية المتاخمة لإسرائيل والتى تدخل فى نطاق مشروع إسرائيل الكبرى.

ولكن فلنفرض جدلا أن هذا الخطر غير قائم، فهل صحيح، من الناحية الاقتصادية البحتة، أن الدول العربية سوف تحقق منفعة صافية من تحرير التجارة بينها وبين إسرائيل؟

الكلام على مزايا حرية التجارة، واتساع السوق وتقسيم العمل، والمزايا النسبية، كلام قديم، يرجع كما هو معروف إلى آدم سميث وريكاردو. ولكن هناك كلاما قديما أيضا يرجع إلى الاقتصادى الألمانى فردريك ليست، عن أضرار تحرير التجارة بين دولة وأخرى تفصل بينهما فجوة اقتصادية وتكنولوجية واسعة، وعن فوائد الحماية لصناعات معينة وفى ظروف معينة، وأن فتح الأبواب بين اقتصاد متقدم واقتصاد متخلف يؤدى إلى تكريس تقسيم معين للعمل قد لا يكون له أدنى مبرر فى المدى الطويل. ومن ثم فإن السؤال يصبح: هل الانفتاح الاقتصادى بين البلدان العربية وإسرائيل ينطبق عليه كلام سميث وريكاردو أم كلام فردريك ليست؟

الجواب فى اعتقادى متوقف على نوع طموحاتك.

فأنا لا أنكر مثلا أن تكوين مثل هذه السوق المقترحة قد يمكّن المستهلك المصرى من الحصول على بيض إسرائيلى أو «كتاكيت» إسرائيلية أرخص، تزيد من رفاهية المستهلك المصرى. كما لا أنكر أن استيراد سيارة أمريكية مصنعة فى إسرائيل قد يكون أقل نفقة وأقل تبديدا للموارد من إنتاج سيارة مماثلةفى مصر. كما لا أنكر أن بعض عمال «العريش» مازالوا يعتقدون أن ظروف العمل فى إسرائيل أفضل من ظروف العمل المتاحة لهم فى مصر.

كل هذا صحيح، وبالدرجة نفسها من الصحة التى تقول بأن الاستعمار البريطانى جلب بعض المنافع للاقتصاد المصرى. ألم يبن البريطانيون خزان أسوان الأول، أو لم يصلحوا نظام المالية العامة والضرائب المصرية؟.

ولكن يبقى السؤال: لو كان أمامنا الاختيار فى سنة ١٨٨٢ بين الاحتلال الإنجليزى الذى فتح أبواب الاقتصاد المصرى على مصاريعها على الاقتصاد البريطانى، وحرر التجارة بينهما، وسمح للاستثمارات البريطانية بالدخول دون قيد إلى مصر، لو كان أمامنا الاختيار بين هذا وبين أن تنتصر ثورة أحمد عرابى وتفرض الحماية للصناعة المصرية، فأيهما نختار؟. أولا يحق لنا أن نتوقع أن يكون الاقتصاد المصرى فى هذه الحالة أفضل مما تركه الإنجليز بعد ٧٤ سنة من الاحتلال؟. على أنى على يقين بأن انفتاح مصر على الاقتصاد الإسرائيلى سيكون أشد خطورة من نواح عدة، من انفتاحها على الاقتصاد البريطانى منذ مائة عام.

إن متوسط الدخل فى إسرائيل اليوم هوأكبر بنحو عشرين مرة من

متوسط الدخل فى مصر (١٢ ألف دولار بالمقارنة بستمائة) وهوفارق مخيف يزيد على الفارق بين متوسط الدخل فى مصر وبريطانيا منذ مائة عام. وكذلك فيما يتعلق بهيكل الإنتاج، إذ إن نصيب الزراعة فى الناتج القومى الإسرائيلى هو نحو عُشر نصيبها فى مصر. وهذا يعطينا فكرة عن نوع تقسيم العمل الذى يمكن أن ينشأ بين الدولتين.

طبعاً لن يكون الأمر مع إسرائيل مثلما كان مع إنجلترا، فهناك قرن كامل يفصل بين التجربتين. لن تكون مصر مجرد مزرعة للقطن لإسرائيل أومجرد مصدر للنفط الخام، فتقسيم العمل فى نهاية القرن العشرين لابد أن يكون عند مستوى أعلى مما كان فى نهاية القرن التاسع عشر أو أوائل القرن الحالى. لكن هذا لا ينفى أن هناك فرصا ثمينة ضائعة فى الحالتين، تتمثل فيما كانت تستطيع مصر أو سوريا أولبنان أو فلسطين إنتاجه ولم تنتجه لأنها لم تفرض الحماية الكافية له.

إنى أرفض رفضا باتا القول بأن مصر أوسوريا قد حمتا صناعاتهما بما فيه الكفاية، وبأنهما إذا لم تكونا قد أثبتتا كفاءتيهما حتى الآن، فلن تثبتاها أبدا. إنى أرفض هذا القول لأنى أعتقد أن الحماية لا تتمثل فقط فى الأسوار الجمركية، وهى قد تزول حتى مع بقاء الرسوم الجمركية. لقد انقضت الحماية المفروضة للصناعات المصرية، فى رأيى، بمجرد نشوب حرب ١٩٦٧، إذ إن هذه الحرب قد حملت الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية بأعباء أضاعت معظم آثار الحماية الجمركية. فاضطرار مصر إلى تخفيض الاستثمارات، وتأجيل الصيانة والتجديد، وتحميل الصناعات المصرية بأعباء العمالة الزائدة التى لم يعد من الممكن توظيفها فى مجالات أخرى بسبب آثار الحرب نفسها، كل هذا أرهق كاهل الصناعة المصرية بما عطّل نموها وجعلها فى مطلع التسعينات أسوأ حالا وأقل كفاءة مما كانت فى منتصف الستينات.

لا يمكن إذن أن نقبل أن تأتى إسرائيل فى التسعينات باقتراحات تزعم أنها هى طريقة انتشال الاقتصاد المصرى من عثرته التى لم يقع فيها إلا بسبب أعمال ارتكبتها إسرائيل منذ ربع قرن .

إن أساس رفضى الانفتاح التجارى على إسرائيل هو إذن أننى أصدر من درجة أعلى من الطموح : طموح اقتصادى وطموح حضارى أو ثقافى .

الطموح الاقتصادى يتمثل فى اعتقادى بأنه إذا كانت إسرائيل قد تقدمت صناعيا وتكنولوجيا ، فإن العرب قادرون أيضا على التفوق صناعيا وتكنولوجيا ، لو سمحنا لصناعاتنا بدرجة كافية من الحماية التى حرمت منها .

ولكن هناك أيضا الطموح الحضارى والطموح الثقافى . إنى أزعم أن الثقافة العربيةوالفكر العربى والهوية العربية تحتاج إلى حماية كما يحتاجها الاقتصاد العربى ، وأن الانفتاح على إسرائيل يهدد الثقافة العربية ، كما يهدد الاقتصاد العربى . والسبب هنا أيضا أن إسرائيل ليست مجرد دولةمن الدول ، بل هى «مشروع» . والانفتاح عليها ليس كالانفتاح على هولندا أو بلجيكا ، بل هو أشبه بالانفتاح على دولة استعمارية لها مشروعها الذى يتناقض تناقضا أساسيا مع مشروع الدولة الخاضعة لها .

عندما تعقد دولة عربيةاتفاقيةللتعاون التجارى والتعاون الاقتصادى مع دولة كهولندا ، مثلا ، فإن هولندا لا تصر على تغيير مناهج التعليم فى الدولة العربية . ولكن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أدى إلى مثل ذلك ، فقد بدأ حذف اسم فلسطين من

الخرائط الجغرافية، وحذفت العبارات الواردة فى بعض كتب التاريخ فى مصر عن المسجد الأقصى فى موضوع عن صلاح الدين الأيوبى. وبدأت الموضوعات المتعلقة بالوطن العربى والعلاقات العربية تخضع للتغيير لتناسب التوجه الشرق أوسطى الجديد، أملا فى أن يرسخ فى أذهان التلاميذ بالتدريج أنهم ليسوا فى الحقيقة عربا بل شرق أوسطيين!.

هنا أيضا نجد أن الأمر شبيه جدا بما كان يفعله الإنجليز والفرنسيون بكتب التاريخ فى المشرق أوالمغرب العربى، وتشجيعهم لكتّاب بعينهم، واستبعاد كتّاب آخرين. فالآن أيضا يحدث فى مصر تقديم كتاب وصحفيين بعينهم بسبب مواقفهم الموالية لإسرائيل، وتنشأ مجلات جديدة للترويج لهذه العلاقة الجديدة، بينما يستبعد الكتاب المعروفون بالولاء لأفكار العروبة والوحدة العربية.

إن هذا ليس مجرد إقامة علاقات اقتصادية عادية كما أنه ليس تطبيعا، فحتى بريطانيا وفرنسا لم تعودا تصرّان على مثل هذا النوع من «التطبيع»، ولكن إسرائيل تصرّ عليه، لا لأن العلاقات الاقتصادية وحريةالتجارة تتطلبانه، بل لأنه من متطلبات تحقيق المشروع الإسرائيلى والتصور الإسرائيلى للمنطقة.

ولكن بصرف النظر عن اعتبارات حجم السوق وتقسيم العمل والمزايا النسبية، هناك أيضا ما نسمعه من كلام كثير على مزايا التعاون الاقتصادى بصفة عامة، ومزايا السماح بانتقال عناصر الإنتاج، فتفيد العمالة العربية الزائدة من فرص العمل المجزية فى إسرائيل، أو رؤوس الأموال الفائضة فى الخليج من فرص الاستثمار المجزى فى السوق الجديدة المقترحة، ويستفيد الجميع من مشروعات مشتركة لاستغلال المياه، والطاقة، والسياحة.. إلخ.

على حجم النفع الذى سيعود على العرب بالمقارنةبالنفع العائد على إسرائيل، وإنما أبنيه على شئ مختلف تماما. ذلك أنه لا بد أن نلاحظ أن كل ما يقال الآن من حجج عن المزايا التى يمكن أن تنتج من التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل فى إطار «السوق الشرق أوسطية»، لايكاد يختلف فى جوهره عما كنا دائما نقوله عن مزايا الاندماج الاقتصادى العربى: دول عربية ذات فائض فى العمالة وأخرى ذات ندرة فى العمالة، فمن مصلحتهما معا الاندماج أو التعاون. دول ذات فائض فى رأس المال ودول ذات عجز فى رأس المال، ومزايا المشروعات العربية المشتركة لاستغلال الموارد الطبيعية العربية... إلخ. والسؤال هو: ما الذى جدّ الآن ليجعل كل هذا الكلام مرفوضا ويحل محله الكلام على مزايا التعاون أو الاندماج بين الدول العربية وإسرائيل؟.

إن الفوارق الوحيدة بين المشروعين: المشروع العربى والمشروع الإسرائيل المسمى، من باب الدهاء السياسى، بمشروع السوق الشرق أوسطية، هذه الفوارق تتعلق بالنطاق الجغرافى، أو أولوية الاندماج والتعاون بين إسرائيل ودول عربية معينة قبل غيرها، وبأولوية مشروعات معينة للتعاون على غيرها.

فالظاهر أن السوق الشرق أوسطية المقترحة سوف تشمل إسرائيل والضفة الغربية وغزة والأردن، قبل أن تدخل فيها مصر أو لبنان أو سوريا، وهذه الدول الثلاث الأخيرة قد تدخل فى تعاون مع إسرائيل قبل أن تدخل فيه دول المشرق العربى الأخرى. أما دول المغرب العربى فقد تدخل، وقد لا تدخل على الإطلاق، على حسب طبيعة التكامل المزمع تطبيعه بين المغرب العربى وأوروبا ومدى اتساقه مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

كذلك فيما يتعلق بأولوية مشروعات التعاون والتكامل. فالطرق ووسائل المواصلات التى يبدى البنك الدولى اهتماما خاصا بها، فى إطار مشروع السوق الشرق أوسطية، تمر كلها بإسرائيل، وكأن كل صور التعاون العربى الأخرى ليس لها أية ثمرات اقتصادية ولا تسفر عن مزايا التكامل الاقتصادى المعروفة. وأنابيب النفط المقترحة لابد أن تصبّ فى حيفا، وقنوات الرى المقترحة لابد أن تصل إلى صحراء النقب، وصناديق وبنوك التنمية المفترضة التى ستصب فيها فوائض رؤوس الأموال الخليجية سوف تشترك إسرائيل فى إدارتها، وسائر الدول المتقدمة الأخرى التى قد ترى من صالحها المساهمة فى رأس المال.

الخلاصة إذن، أن مشروعات الاندماج العربى قد ألقى بها عرض الحائط، دون مبرر معقول، لتحل محلها مشروعات اندماج تسمى بالشرق أوسطية لسبب وحيد هو إدخال إسرائيل كشريك أساسى فيها. وعلى ضوء المصلحة الإسرائيلية، يضيق نطاق الاندماج أو يتسع، فيشمل هذه الدولة العربية ويستبعد تلك، وتطرح مشروعات لاستغلال هذا المورد الطبيعى أو ذاك، بهذه الصورة أو تلك، بما يحقق دائما المصلحة الإسرائيلية. بل وحتى إذا تعارض المشروع تعارضا مباشرا مع مصلحة عربية: كما لو حولت مياه النيل مثلا لرى صحراء النقب على حساب التوسع فى الاستصلاح الزراعى داخل مصر، أو كما لو مدت قناة بين البحر الميت وميناء إيلات على حساب قناة السويس، أو كما لو مدت أنابيب النفط لتصل نفط الخليج بالبحر المتوسط عن طريق إسرائيل، على حساب قناة السويس أيضا وإحكاما لقبضة إسرائيل على حركة النفط العربى.

ما الذى يدفع العرب إلى قبول استبدال مشروع الشرق الأوسط بالمشروع العربى إلا محض القوة؟.

إن الأمر لابد أن يذكرنا بما فرضه الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، على البلدان العربية، من الدخول فيما سمى وقتها بمركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Center وهو فى الواقع مشروع استهدف تحقيق نوع من الاندماج والتعاون بين الاقتصاديات العربية لخدمة مصالح الحلفاء فى الحرب، فيستفاد من فائض سلعة استراتيجية فى بلد عربى لسد العجز فيها فى بلد عربى آخر، وهكذا. ولكن المصلحة العليا المستهدفة دائما كانت هى انتصار الحلفاء فى الحرب وليس رفع مستوى الرفاهية لهذا البلد العربى أو ذاك.

الاعتراض إذن، على كل هذه الصور من صور التعاون، ليس أنها لا تفيد العرب البتة، ولا أنها تفيد إسرائيل بأكثر مما تفيد العرب، وإنما يكمن الاعتراض فى أنها حتى لو حققت بعض المنافع للعرب، فإن ذلك يكون نتيجة جانبية أو بالمصادفة، وإن هذه الصور من صور التعاون تقدم كبديل لمشروع آخر كانت أهدافه ونطاقه وأولوياته تستلهم أولا وأخيرا المصلحة العربية دون غيرها.

يقال أيضا إن التعاون الاقتصادى هو أفضل ضمان لاستمرار السلام، وإن الحرب أو الاستعداد للحرب كانا يستنفدان جزءا لا يستهان به من الموارد العربية والإسرائيلية على السواء، مما يمكن الآن توجيهه للتنمية.

ولدى على هذا القول ملاحظتان:

الأولى: هى أن الذى قضى على السلام بين العرب وإسرائيل هو شىء ليس له أية علاقة بوجود أو عدم وجود تعاون اقتصادى. وهذا الشىء هو مجرد رغبة مجموعة من الناس فى الحصول على أراضى الآخرين. لقد كان هناك تعاون، بل وتكامل اقتصادى بين العرب

واليهود فى فلسطين قبل الأربعينات من هذا القرن . والذى قضى على هذا التكامل وانفصل بدولة خاصة لها اقتصاد مستقل وجيش مستقل، ووضع حداللسلام، لم يكن العرب بل اليهود . وكل الحروب التى حدثت منذ ذلك الحين فى ١٩٤٨ و١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، لم يكن الدافع إليها رفض العرب الدخول فى علاقات اقتصادية مع اليهود، بل كان الدافع إليها هو الرغبة فى الاستيلاء على أراض عربية جديدة.

يترتب على ذلك أن التعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل ليس شرطا كافيا للسلام، بل سيظل السلام مهددا طالما كان لدى إسرائيل من الأهداف ما لا يقبله العرب صاغرين. إن أية رغبة إسرائيلية للتوسع فى المستقبل ، سوف يستخدم السلاح الإسرائيلى فى تنفيذها كلما بدا من العرب ميل إلى المقاومة .

الملاحظة الثانية : هى أن تبديد موارد عربية هائلة على السلاح لم تكن إسرائيل هى السبب فى الجزء الأكبر منه، إلا بالاسم. وإنما كان السبب الأساسى وراء الجزء الأكبر من الإنفاق العربى على السلاح هو تحقيق مصلحة بائعى الأسلحة. يظهر ذلك مثلا مما أنفقته دول الخليج على أسلحة ظهرت قلة جدواها إبان أزمة الخليج فى ١٩٩٠/ ١٩٩١ ، كما يظهر مما أنفقته مصر على السلاح منذ منتصف السبعينات وحتى الآن مما ورط مصر فى ديون باهظة فى وقت كان الرئيس المصرى الراحل السادات يقول فيه إن حرب أكتوبر هى آخر الحروب .

ليس هناك إذن ما يمنع على الإطلاق من استمرار تبديد الموارد العربية على السلاح حتى بعد تكوين السوق الشرق أوسطية، بل ربما زاد هذا التبديد إذا وجدت إسرائيل لديها فائضا كبيرا من الأسلحة يحتاج إلى تصريف .

أنصار مشروع السوق الشرق أوسطية لديهم بالطبع ردود على كل هذا، يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : يتساءل هؤلاء عن سر كل هذا الخوف من إسرائيل، التى فى نظرهم ليست إلا دولة صغيرة لا يزيد سكانها على خمسة ملايين نسمة، أى ما لا يزيد على سكان حى من أحياء القاهرة. ويعبرون عن تعجبهم من هذا الخوف من جانب العرب وهم الذين يزيد عددهم على مائتى مليون، ويحيطون بإسرائيل من كل جانب.

وهم ثانيا: ينكرون أن الصناعة الإسرائيلية متفوقة إلى الحد الذى يتصوره البعض. وقد كتب «بنت هانسن» فى هذا المعنى منذ بضع سنوات مشيرا إلى انخفاض الكفاءة فى بعض الصناعات الإسرائيلية مقارنة بمثيلاتها المصرية بسبب ارتفاع الأجور فى إسرائيل وندرة رأس المال. وكثيرا ما يقال فى هذا الصدد أيضا : إذا كنا لا نخشى الانفتاح على أوروبا وأمريكا فلماذا نخشى الانفتاح على الاقتصاد الإسرائيلى الأقل تفوقا؟ .

وهم ثالثا : ينكرون وجود أى خطر على ما يسمى بالهوية العربية أو الثقافة العربية، مرة بالقول بأن الهوية العربية راسخة وثابتة ولا يمكن اقتلاعها أو محوها، ومرة بالقول بأن السوق الشرق أوسطية المقترحة ليست بديلا عن التكامل العربى، بل هى إضافة وتوسيع له، ومرة بالقول بأنه ليس هناك هوية إسرائيلية تهدد الهوية العربية، فحتى فى داخل إسرائيل نفسها، تمارس العادات العربية فى المأكل والملبس والبرامج الإذاعية والتليفزيون . . . إلخ.

ورابعا : يقال إننا نبالغ فى تصوير مدى حاجة إسرائيل إلى الدخول فى

علاقات اقتصادية مع البلدان العربية . فكما نهوّل من الخطر الإسرائيلى نهوّل أيضا من مدى أهميتنا بالنسبة إلى إسرائيل . من ذلك ما قاله الاقتصادى الأمريكى شديد التعاطف مع إسرائيل ستانلى فيشر ، الذى كان حتى وقت قريب كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى ، إذ قال إن الاقتصاد العربى بأسره هو أصغر من حجم الاقتصاد الكندى ، قاصدا بذلك تبديد الظن بأن إسرائيل تتلهف على السلام .

وخامسا : يقول البعض إنه إذا فرض ، وكان الانفتاح على إسرائيل يحمل كل هذه الأخطار التى يتصورها البعض ، فما الذى يمنع البلدان العربية من أن تفرض ما تشاء من قيود وتنظيمات توجه بها هذه السوق لصالحها؟ .

وأخيرا : يتساءل البعض عن سر التباكى على الوحدة الاقتصادية العربية والهوية العربية ، وعن جدوى رفض فكرة السوق الشرق أوسطية ما دام العرب قد ثبت ، بما لا يدع مجالا للشك ، أنهم غير قادرين على تحقيق وحدتهم والدفاع عن هويتهم؟ .

إنى بصراحة لا أجد لأى من هذه الردود والحجج أى صدى فى نفسى ، بل أجد فيه صدى واضحا للغاية للموقف الذى يتخذه كل من يدافع عن الارتباط بدولة كبرى والرضوخ لمشيئتها . فتجد المدافعين عن هذا الارتباط يعبرون عن استغرابهم من التهويل من شأن الدولة الكبرى وقدرتها على تدبير المؤامرات والانقلابات ، ويميلون دائما إلى تصوير قدرات هذه الدولة الكبرى بأقل كثيرا من حقيقتها . كما يستغربون أيضا التضخيم من أهمية ما تحققه الدولة الكبرى من مصالح اقتصادية من وراء سيطرتها على الشعوب الأخرى ، ويقولون إن من أسهل الأمور أن تستغنى الدولة الكبرى عن علاقاتها بالدول الخاضعة لها . وهم ينكرون

أيضا أن الارتباط بهذه الدولة الكبرى يشوّه ويمسخ هوية الشعوب الخاضعة لها، ويقولون إن المسألة فى نهاية الأمر هى مسألة اختيار حر من جانب الشعوب المستضعفة للثقافة الأعظم والحضارة الأرقى. وأخيرا هم يقولون دائما إنه ما دامت الشعوب الخاضعة قد أثبتت عجزها عن تحقيق نهضتها، فالأجدر بها أن ترضى بما يفرض عليها من الخارج.

أما عن ضآلة إسرائيل وقلة سكانها، فالرد عليه هو التذكير بما تحقق لبريطانيا فى القرن الماضى، وهى الجزيرة الصغيرة التى كونت لنفسها إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، أو بما تحقق لليابان فى الثلاثينات من هذا القرن، حينما احتلت جزءا كبيرا من الصين التى كان حجم سكانها سبعة أو ثمانية أمثال حجم سكان اليابان.

وإسرائيل، على أى حال، تستند ليس فقط إلى قوتها الداخلية وسكانها المحليين، بل إلى قوة دولة عظمى وإلى نفوذ اليهود المناصرين لها فى مختلف أنحاء العالم.

حدث فى أعقاب اتفاق غزة / أريحا مباشرة، أن كتب كاتب صهيونى، يعلن على الملأ اعتزازه بصهيونيته، بعد أن عبر عن فرحته الغامرة بالاتفاق، فى مقال بعنوان «أخيرا يخرج اليهود من محبسهم»، كتب يقول إنه إذا كان القرن التاسع عشر هو فى الأساس قرن بريطانيا، والقرن العشرون هو فى الأساس قرن الولايات المتحدة، فإن القرن الحادى والعشرين يمكن أن يكون هو قرن الشرق الأوسط، ولكن بقية المقال توضح أن الكاتب يريد أن يقول إنه قرن إسرائيل.

وقد شهدنا بادرة بسيطة لتحقق هذه النبوءة، عندما رأينا رئيس وزراء إسرائيل فى احتفال توقيع اتفاق غزة / أريحا فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣،

حيث وقف فى مقر حكم أقوى دولة فى العالم يطلب إلى الحاضرين والمشاهدين لهذا المشهد فى أنحاء العالم كافة، أن يقولوا معه «آمين» بعد أن تلا عليهم مقطعا من التوراة، باللغة العبرية، سواء فهموا ما يقول أو لم يفهموه.

وأما القول بأن الصناعات الإسرائيلية ليست متفوقة على بعض الصناعات العربية إلى الحد الذى يتصوره البعض، فنحن على استعداد لقبوله إذا كان معناه أن إسرائيل مستعدة لأن تترك لبعض البلدان العربية بعض الصناعات وتتخصص هى فى غيرها. ولكن السؤال ليس هو بالطبع عما إذا كانت بعض البلدان العربية قادرة على إنتاج بعض السلع بنفقة أقل من نفقة إنتاجها فى إسرائيل، وإنما السؤال هو عن ماهية هذه السلع، من ناحية، وعما إذا كان التفوق الإسرائيلى فى بعض السلع هو تفوق يتعين تكريسه إلى الأبد. إن التصريحات الإسرائيلية حديثة ومتكررة عما يريد الإسرائيليون تصديره إلى البلدان العربية وما يريدون استيراده منها. ما يريدون استيراده هو المواد الخام ورؤوس الأموال الناجمة عن المادة الخام، فضلا عن الأيدى العاملة غير الماهرة، وما يريدون تصديره هو منتجات التكنولوجيا العالية.

ولكن من المهم إن نشير أيضا إلى أن المنافسة بين الصناعة الإسرائيلية والصناعة العربية ليست منافسة اقتصادية بحتة، كما يحاول كثير من الاقتصاديين الأكاديميين تصويرها، والمسألة لن تكون مطابقة لما تحتويه الكتب المدرسية من التخصص طبقا للمزايا النسبية. فهناك طرق عديدة للتغلب على المنافسة دون حماية جمركية، كما نعرف مثلا مما تفعله اليابان تجاه السلع الأمريكية، خاصة إذا كان الاستعداد النفسى للمستهلك الإسرائيلى (كما هو لدى اليابانى) يضمن دائما تفضيل

السلعة الإسرائيلية حتى ولو كانت أعلى سعرا أو أقل جودة. قد يرد على هذا بالقول بأن اللوم هنا لا يقع على الانفتاح الاقتصادى على إسرائيل أو على السوق الشرق أوسطية، بل يجب أن يوجه إلى المستهلك العربى الذى لا يبدى الاستعداد نفسه للتمسك بسلعه كالذى يبديه الإسرائيلى. وردى على ذلك أنى لست هنا بصدد توزيع اللوم، أو الكلام على المزايا النظرية لحرية التجارة، كما أنى لست بصدد فتح باب المناقشة حول ما أدّى بالمستهلك العربى إلى هذا الموقف النفسى الضار. وإنما أتكلم عما أتوقع حدوثه، وعما نحتاج لحماية أنفسنا منه.

أما التساؤل عن السبب فى خوفنا من الانفتاح على الاقتصاد الإسرائيلى مادمنا لا نخشى الانفتاح على أوروبا أو أمريكا، فالرد عليه يمكن أن أوجزه فى نقطتين:

الأولى: إن هناك أيضا من يخشى الانفتاح بلا ضابط على الاقتصادين الأوروبى والأمريكى، وأنا من هؤلاء.

والنقطة الثانية: إن خطر الانفتاح على إسرائيل قد يكون أكبر، بل هو أكبر بالفعل، ليس لأن إسرائيل أكثر تفوقا اقتصاديا أو تكنولوجيا من أى بلد فى العالم، ولكن لأسباب أخرى أهمها:

- إن إسرائيل، كما سبق أن ذكرت، هى بالنسبة إلى العربى ليست دولة عادية كهولندا أو بلجيكا، بل هى «مشروع» يتعارض من أساسه مع مشروع النهضة العربية ومع الحقوق القومية العربية.

- إن الذى استولى على أراض عربية فى الأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٦٧، والذى يطمع فى المزيد منها، ليست هولندا أو بلجيكا، بل إسرائيل.

- والدولة التى غزت مصر فى ١٩٥٦ ووضعت حدا للنهضة الاقتصادية والنهضة الوطنية فى مصر منذ ١٩٦٧، لم تكن هولندا أو بلجيكا، بل إسرائيل.

- والذى يمكن أن يعيد الكرة ويفعل الشيء نفسه مرة أخرى أو أفظع منه لو أرادت مصر أو دولة عربية أخرى أن تمارس مشروعها المستقل الذى قد يتعارض مع المشروع الإسرائيلى، ليس هولندا أو بلجيكا، بل إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن الخطر من الانفتاح الاقتصادى على دولة ما لا يقاس فقط بالفوارق بين مستويات النفقة والكفاءة، بل قد يقاس أيضا بمدى حاجة الدولة التى ترتبط بها، إلى هذا الارتباط، فإذا كان تسويق بعض السلع هو بالنسبة إلى هذه الدولة مسألة حياة أو موت، فلابد أن نتوقع من هذه الدولة أن تمارس وسائل وضغوطا أبعد بكثير من مجرد تخفيض النفقات ورفع الكفاءة الإنتاجية.

وأما إن اعتبارات التصدير قد أصبحت بالفعل بالنسبة إلى إسرائيل مسألة حياةأو موت، فهناك العديد من الدلائل على ذلك مما لا أريد الخوض فيه هنا. وقد كتبت عن هذا الموضوع باستفاضة فى كتاب صدر لى فى أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، هو : **المشرق العربى والغرب** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩).

أما قول ستانلى فيشر، إن حجم اقتصاديات البلدان العربية مجتمعة يقل عن حجم الاقتصاد الكندى، محاولا بذلك الإيهام بأن إسرائيل لا يهمها كثيرا ما إذا قبل العرب الانفتاح عليها أو لم يقبلوا، هذا القول يتضمن مغالطات عدة. فهو أولا : يتجاهل اعتبار القرب الجغرافى

ونفقات النقل. وثانيا عندما يتعلق الأمر بسلع يهم الدولة تسويقها بوجه خاص، فإن المهم هنا ليس الحجم الإجمالي للسوق بل حجم الطلب على هذه السلع بالذات. خذ مثلا تصريف الأسلحة: ما هي جدوى المقارنة بين حجم الاقتصاد العربي والاقتصاد الكندي الذي لا يحتاج، لحسن حظه، إلى الكثير من الأسلحة، ولا تستطيع إسرائيل بسهولة إثارة قلاقل فيه تستوجب شراء المزيد من السلاح؟. وثالثا: إن المقارنة بين حجم الاقتصاد الكندي والاقتصاد العربي على هذا النحو، لا أهمية لها إلا من حيث حجم السوق وإمكانية تصريف السلع، ولا جدوى منها إذا تعلق الأمر بإمكانية الحصول على سلعة استراتيجية كالنفط، أو على قوة عمل رخيصة، أو استغلال مصادر مائية ثمينة.

أما القول بأنه لا خوف من السوق الشرق أوسطية على الهوية العربية، وكأن الهوية العربية شئ خالد لا يمكن أن يهدده شئ أو يتعرض للمسخ والتشويه، فإنى أرفضه، لأن الهوية العربية تتعرض بالفعل للمسخ والتشويه منذ خضعت للاستعمار الغربي، ولابد أن يزيد المسخ والتشويه إذا قبلت الخضوع للاستعمار الإسرائيلي. فمنذ ما لا يزيد على خمسين عاما لم تكن هناك هوية أردنية أو خليجية، وكان اللبناني أو السوري لا يخالجه شك في أنه عربي أولا وأخيرا، أما الآن فقد تراجعت الهوية العربية أمام كل الهويات، وبفعل فاعل. إنى لا أزعم أن هناك شيئا نقيا اسمه «الهوية العربية»، وأن من الممكن أو من الضروري حمايته من الاختلاط بأى أجسام غريبة. إن هذا ليس ممكنا ولا هو بالضرورة مفيد ومرغوب فيه. فليس هناك مثلا موسيقى عربية نقية لا تظهر فيها آثار قوميات أخرى، كالتركية أو الأسبانية أو الأوروبية. ولكنى أزعم أيضا أنه يتعين التفرقة بين التأثر والخضوع، فى الموسيقى والآداب

والتكنولوجيا عموما وسائر مقومات الشخصية القومية، كما فى الاقتصاد والسياسة. ويجب التفرقة بين التأثر التلقائى الناتج نتاجا طبيعيا من الاتصال والاختلاط، وهو شئ صحى ومطلوب، وبين التأثر الناتج من الشعور بالدونية وفقدان الثقة بالنفس من ناحية، ومن محاولة الغير فرض ثقافته فرضا إجباريا، إما لترسيخ نفوذه السياسى، أو لتسهيل سطوته الاقتصادية واستغلاله. إن هذا النوع الأخير من التأثر الثقافى هو المؤسف والمحزن والمرض الذى يتعين مقاومته وحماية ثقافتنا منه. إن الولايات المتحدة، بكل جبروتها وسطوتها، تشعر الآن بالخوف على هويتها الأمريكية من تزايد العناصر الأسبانية والآسيوية، مع أنها ليست إلا عناصر متسللة جاءت تطلب الفتات المتساقطة من المائدة الأمريكية الزاخرة، فما أجدرنا نحن بالالتفات إلى من جاءوا بالبنادق والدبابات والطائرات يطلبون الأرض والمال والسوق.

إن هناك خطرا حقيقيا من أن أجد أننى، بعد عشرين أو ثلاثين سنة، لو قبلنا الدخول فى مثل هذه المشروعات، إذا نظرت إلى المرآة، لا أرى رجلا عربيا بل أرى رجلا شرق أوسطى، إذ إن هذا هو الذى سيقال لى يوما بعد يوم حتى انتهى إلى تصديقه.

وليس صحيحا بالطبع أن هذه الهوية الجديدة المقترحة علىّ، هى إضافة وليست بديلا عن الهويةالعربية، كما يقول البعض عندما يزعمون أن التكامل مع إسرائيل هو توسيع وإضافة للتكامل العربى وليس بديلا عنه.

لقد كان المقصود بالتكامل الاقتصادى العربى، دائما، تكوين كتلة اقتصادية عربية فى مواجهة العالم الأكثر تقدما، وحماية الصناعة العربية الناشئة من منافسة السلع الأوروبية والأمريكية، أما السوق الشرق

أوسطية فتهدف إلى التكامل مع إسرائيل المنفتحة على العالم المتقدم، وهذا ينفى هدفا أساسيا من أهداف التكامل العربى، ويهدد الاقتصاد والتكنولوجيا معا، ليس فقط بما تجلبه إسرائيل من داخلها ولكن بما تجلبه أيضا من سلع وأموال وثقافة الغرب. ناهيك بالطبع أن هذه السوق الشرق أوسطية المطروحة، سوف يختار لها من الدول العربية ما يصلح وما لا يصلح لتحقيق المصالح الإسرائيلية والمصالح الغربية المتضامنة معها. فقد يستبعد منها بعض دول الخليج أو السودان، إذا رئى أن ذلك مفيد، فضلا عن مزيد من تمزيق أوصال الوطن العربى، أو إذا رئى أن تضم هذه الدولة أو تلك إلى فلك اقتصاد آخر، كما لو رئى مثلا، بناء على صفقة تعقد فى ميدان آخر، ترك دول المغرب العربى تسير فى فلك الاقتصاد الأوروبى، مقابل ترك دول المشرق العربى أو بعضها لتسير فى فلك الاقتصادين الإسرائيلى والأمريكى.

إن من الممكن إذن أن ننظر إلى هذا الانفتاح على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلى، على أنه أحدث خطوات الاستعمار الغربى فى السيطرة على الوطن العربى ونهب ثرواته وطمس شخصيته. وبهذا المعنى ليس هناك فى رأيى تجن على الحقيقة فى وصف الانفتاح على إسرائيل، أو دعنا نقول «الاستعمار الإسرائيلى»، بأنه أعلى مراحل الاستعمار الغربى للوطن العربى، فهو كذلك بالفعل: اقتصاديا وثقافيا ونفسيا.

بعضهم يقول، صراحة أو ضمنا، ما كل هذا التباكى على الوحدة العربية والهوية العربية، وأنت ترى عجز العرب وفشلهم المتكرر فى تحقيق هذه الوحدة والانتصار لهذه الهوية، وها أنت ذا ترى تفرق العرب وتشتت كلمتهم، فما الضرر إذن فى أن يقبلوا الخضوع لمن يسيرهم ويقودهم إلى ما فيه مصلحتهم، ما داموا قد أثبتوا عجزهم عن العمل لصالح أنفسهم؟.

وإجابتى عن هذا السؤال بسيطة . فإذا كانت هذه هى حال البلدان العربية اليوم، فالسبب هو وجود عدد غفير من الناس فيها ممن هم على استعداد للكلام بحماس عن سوق شرق أوسطية وأمثالها بمجرد أن يطلب إليهم ذلك، أو بمجرد أن يجدوا فيها مصلحة شخصية لهم .

(٢)

فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة مجموعة من الشبان والشابات النجباء، المملوئين حماسا وحبا لوطنهم وأمتهم، كوّنوا جمعية سموها «رابطة الثقافة العربية» ودعونى مع أستاذين آخرين من أساتذة الجامعة للحديث فى ندوة، ووجهوا إلينا سؤالين محددين :

١ ـ هل التمسك بالهوية موقف رجعى ؟

٢ ـ هل الهوية تتغير أم ثابتة على مر الزمن ؟ وقد أعجبنى اختيارهم لهذا الموضوع فى هذا الوقت بالذات، كما أعجبنى السؤالان، وها أنذا أدلى بدلوى فى الإجابة عنهما . ولكن قبل أن أجيب أريد أن أورد ملاحظتين سوف تساعداننا، فيما أظن، على الوصول إلى الإجابة الصحيحة .

الملاحظة الأولى : إن قضية الهوية لا تثور إلا بصدد تحديد العلاقة مع جماعة من الناس . فهى قضية تحديد الجماعة البشرية التى أنتسب إليها أو أشعر بالولاء نحوها . فالفرد الذى يعيش بمفرده على جزيرة منعزلة، ليست لديه مشكلة هوية . إنه قد يتعلق عاطفيا ببيته أو أدواته أو حيواناته ولكنى لا أظن أن من الممكن أن تثور بالنسبة له مشكلة هوية، ولكن متى

وجد الفرد فى جماعة بشرية، فإن من الممكن أن يكون له أكثر من انتساب وأكثر من ولاء، دون أن يتعارض بعضها بالضرورة مع بعضها الآخر. فأنا مثلا أحمل ولاء لبلدى ودينى وأسرتى، بل وأيضا أحمل نوعا من «الولاء» للحى الذى أسكنه والنادى الرياضى الذى أنا عضو فيه، دون أن أشعر بأن ولائى لأى منها يتعارض مع ولائى للآخرين. ولهذا فإنى أشعر شعورا جازما بأن المناقشات الدائرة حول العروبة والإسلام، إذا أوحت بوجود تضاد أو تعارض فهى تثير قضية مفتعلة، ومن أسهل الأمور بيان أن لا تعارض بين الولاء والحماس لكل منهما. ولكن تنشأ ظروف تجعل تأكيد ولاء معين فى هذه الظروف بعينها، أجدر من تأكيد غيره، ومن ناحية أخرى قد يكون تأكيد ولاء معين فى ظروف معينة موقفا غير سديد، بل وقد يكون فى بعض الأحيان ناتجا عن سوء النية والرغبة فى صرف الناس عن الاهتمام بما يجدر بهم حقا الاهتمام به.

فى مطلع القرن الماضى كان المصرى إذا سألته عن هويته لا يتردد لحظة فى أن يقول إنه مسلم، ولكن فى نهاية القرن بعد أن احتلت بريطانيا مصر وتبلورت القضية الوطنية فى التخلص من هذا الاحتلال، كان من الطبيعى جدا أن يحدد المصرى هويته «بالمصرية» دون أن يعنى ذلك أنه أقل حبا أو ولاء للإسلام مما كان. وعندما ظهر بوضوح التهديد الصهيونى، ثم الإسرائيلى لوجود ومصالح الأمة العربية كلها، لم يكن غريبا أن يحدد المصرى هويته بأنه عربى، دون أن يعنى ذلك أنه أقل حبا لمصر أو أقل حبا للإسلام.

وعلى صعيد أقل أهمية بكثير، إذا اشترك نادى المعادى مثلا فى مباراة لكرة القدم مع نادى الزمالك، وإذا افترضنا أنى ذهبت إلى المباراة لتشجيع النادى الذى أنتسب إليه، وفعل مشجعو النادى الآخر الشئ

نفسه ، فإن منتهى السخف أن يقف شخص فى وسط المباراة ليصيح : فلنكف عن المنافسة فكلنا مصريون! لا شك فى سخافة هذا الموقف ، ولكنه لا يختلف كثيرا فى الحقيقة عن موقف أولئك الذين يكتبون هذه الأيام ، ونحن فى قمة الشعور بالخطر الإسرائيلى الذى يهدد كل عزيز لدينا ، فيكلموننا عن الكونية والعالمية ، وأن العالم أصبح كالقرية الكبيرة الواحدة! إن هذا الموقف فى الحالين لا يعنى إلا أن الشخص الذى يسمح لنفسه بأن يقول هذا الكلام ، إنما هو شخص يفتقد الولاء المطلوب بالدرجة الكافية أو إنه لسبب أو آخر ، يتعمد صرفنا عن التمسك بهذا الولاء .

أما الذين يتكلمون عن وجود هوية أخرى اسمها «الشرق أوسطية» فهم أشد سخفا أو أسوأ نية ، فالفرق الأساسى (أو الفرق الوحيد الذى له أية أهمية عملية فى الوقت الحاضر) ، بين ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط ، وبين العالم العربى ، هو وجود إسرائيل فى الأولى دون الثانى ، ومن ثم فالتأكيد على الشرق أوسطية الآن ، لا يعنى إلا إدخال إسرائيل فى دائرة الولاء أو الانتساب . ولكن إسرائيل دولة لا أشعر بأى ولاء نحوها أو أى نوع من الانتساب إليها ، ولا تهمنى نهضتها بل يهمنى أفولها وانهيارها ، لأن نهضتها لا يمكن أن تكون إلا على حسابى وحساب أناس أشعر بالولاء والانتساب إليهم . الشرق أوسطية إذن ليست فقط شيئا غير هويتى ، بل إنها تهدد هويتى .

الملاحظة الثانية : إن إدراك الشخص لهويته وتمسكه بها أمر حيوى للغاية ، ويكاد أن يكون هذا التمسك بالهوية والدفاع عنها حاجة بيولوجية ، وحرمان المرء منها هو حرمان من إشباع حاجة أساسية كالماء والهواء . إن الفرد يمكن أن يستقل بنفسه ، ويترك أهله وعشيرته وراءه

ليذهب وحده لاكتشاف العالم، ولكنه يحتاج دائما إلى أن يعرف أن له أهلا وعشيرة ينتسب إليهم ويحدبون عليه، وأنه مهما طال ترحاله فهو عائد إليهم. والأمر يذكرنى بمنظر لعلنا كلنا قد شاهدنا مثله: منظر طفل يلعب على شاطىء البحر ويجرى هنا وهناك لاكتشاف ما حوله ولكنه يعاود النظر بين الحين والآخر إلى الوراء، حيث تجلس أمه وأبوه، فإذا اطمأن إلى وجودهما وإلى متابعتهما لما يفعل، عاد إلى محاولاته لاكتشاف العالم. فإذا حدث أن نظر ولم يجدهما أصابه الرعب والفزع وترك كل شىء حتى يعثر عليهما.

لا عجب إذن أن من أقسى ما يمكن أن يعانى منه المرء الشعور بالغربة أو الاغتراب. وإن المغتربين لا يكاد ينقطع حديثهم عن بلدهم الأصلى، ولو بانتقاده، وكأنهم بهذا يعيدون وصل ما انقطع بينهم وبينه. وفقدان الأهل، الذى يتصدع له المرء ويشعره بالضياع، يشبهه تعرض الوطن لهزيمة فادحة فيشعر أبناء هذا الوطن بشعور يشبه شعور المرء لدى فقدان الأم أو الأب. هكذا كان شعورنا، مسلمين وأقباطا، عندما سمعنا بهزيمة ١٩٦٧، فلا عجب أن كثر الكلام فى أعقاب الهزيمة عن أمجاد مصر الماضية، وقويت بشدة النزعة إلى العودة إلى التراث، سواء كان تراثا قوميا أو تراثا دينيا، وعند المسلمين والأقباط على السواء.

التراث إذن وثيق الصلة بالهوية، بل يكادان يكونان كلمتين مختلفتين للتعبير عن الشىء نفسه. التمسك بالتراث والاعتزاز به هما تمسك بالهوية واعتزاز بها. وكما أن الهوية متعددة الجوانب لا يناقض جانب منها آخر، وإنما تظهر الحاجة إلى تأكيد هذا الجانب أو ذاك مع اختلاف نوع التهديد الذى تتعرض له، فكذلك التراث: هو أيضا ثرى متعدد الجوانب، وتمسكى بجانب منه لا يعنى إنكارى للجوانب الأخرى. فالمصرى المسلم

لا يجوز أن يتنكر للتاريخ القبطى لأنه جزء من تراثه، كما أن القبطى لا يجوز أن يتنكر للتاريخ الإسلامى لأنه جزء من تراثه. وهذا هو بلا شك جزء من المعنى النبيل الذى قصده مكرم عبيد عندما قال عبارته المأثورة: «أنا قبطى دينا ومسلم وطنا».

إن هذا هو الذى يجعلنى مثلا، عندما أتأمل ما يفعله الإنجليز فى الوقت الحاضر بأسرتهم المالكة إذ يشبعون هذه الأميرة وذلك الأمير طعنا وتجريحا، أعتقد اعتقادا جازما بأنهم يسيئون بشدة إلى أنفسهم، فتخليهم عن احترامهم التقليدى للأسرة المالكة وسماحهم لكل من هب ودب بأن ينال من سمعتها، هما بداية لانهيار سريع لحضارتهم، أو هو دليل على بداية هذا الانهيار.

هاتان الملاحظتان يتضمنان فيما أظن، الرد على السؤالين المطروحين علينا: هل التمسك بالهوية موقف رجعى؟ وهل الهوية ثابتة لا تتغير؟ لا، ليس التمسك بالهوية رجعية على الإطلاق، بل هو فى رأيى شرط أساسى لكل شئ طيب، والتخلى عن الهوية أو التردد فى الدفاع عنها هو نوع من الاستسلام للموت.

ولكن هذا لا يعنى أبدا أن الهوية ثابتة، فنحن نتكلم عن هوية شئ حى كالفرد والأمة، وأى شئ حى هو دائم التطور، وإن كان الثبات أيضا شرطا من شروط بقائه حيا، بل إن نوعا من التغير فى الهوية مع مرور الزمن، ليس فقط شيئا حتميا، بل هو أيضا مرغوب فيه، بشرط أن يحدث هذا التغير طواعية ودون قهر.

وهنا فى الواقع تكمن صعوبة هذا السؤال. فالأمر وإن كان واضحا تماما فى التطور المادى، فهو ليس كذلك فى تطور شئ معنوى كالهوية.

ففيما يتعلق بالجسم المادى ليست هناك أية صعوبة فى التمييز بين القتل وبين الإصابة وبين مجرد تغير الصفات الجسدية مع نمو الجسم، أما فيما يتعلق بالهوية، فإن هناك حقا ما يقابل القتل، وما يقابل الإصابة وما يقابل تغير الصفات الجسدية ولكن التمييز بينها ليس دائما سهلا. التطور الطبيعى للهوية بتعرضها للتفاعل الحر مع الغير أمر مطلوب وصحى، أما «إصابة» الهوية بتعدى الغير عليها، فأمر مؤسف وإن كان يؤمل فى علاجه، أما «قتل الهوية» فهو فاجعة ومأساة. لتوضيح ما أقصده: إنه ليس هناك، أو يجب ألا يكون هناك اعتراض على التفاعل بين الثقافات والحضارات، فهذا التفاعل يغنى كل ثقافة ويثريها. يطورها ويغيرها، هذا صحيح، ولكنه تطور صحى طالما تم طوعا ودون قهر، سواء كان هذا القهر بالسلاح أو المال أو حتى ببعض أنواع الإغراء. هذا القهر لثقافة مغايرة هو بمثابة الإصابة الجسمية وقد يصل إلى حد القتل. وهذا هو بكل أسف ما فعلته الحضارة الغربية بثقافة الهنود الحمر ومختلف الحضارات والثقافات التى كانت سائدة فى أمريكا الجنوبية واستراليا. فما حدث هناك لم يكن أقل من «القتل» بالمعنيين المادى والمعنوى على السواء. وشئ شبيه بذلك هو ما فعله الفرنسيون باللغة العربية فى الجزائر وبدرجة أقل فى المغرب وتونس، أو لعله من قبيل الإصابة الجسمية التى ما زال المصاب بها فى حاجة إلى إنقاذ عاجل لا يصل إليه للأسف.

ليست هناك أية غضاضة فى أن ترسل طالبا تونسيا أو مغربيا إلى باريس ليتعلم الأدب الفرنسى ثم يعود ليدرسه بلغة عربية سليمة. فهذا من قبيل التفاعل الصحى المطلوب، أما تعويد التونسى أو المغربى أو الجزائرى على الحديث والتفكير بالفرنسية، حتى فيما يتعلق بأخص خصائص حياته، فهو على أقل تقدير من قبيل الإصابة الجسيمة.

لمزيد من التوضيح لما أعنيه، إنى أميل مثلا إلى الاعتقاد بأن ما فعله سيد درويش بالموسيقى العربية هو مثال لثمرة التفاعل الصحى بين الثقافات المختلفة، بعكس ما فعله محمد عبد الوهاب فى معظم أعماله الأخيرة، فهذا أيضا فى رأيى من قبيل الإصابة البالغة التى تحتاج إلى علاج.

ولكن أسوأ ما يهددنا الآن من أخطار هو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية (الذى هو أقرب إلى أن يكون مشروع إمبراطورية إسرائيل الكبرى منه إلى مشروع السوق المشتركة)، وهذا المشروع يجرى الآن تنفيذه، هو بدوره، بمختلف أنواع القهر العسكرى والاقتصادى والنفسى.

ولا أخفى عليكم أننى أخاف خوفا شديدا من أن يكون ما يحدث للعرب الآن، هو شئ شبيه جدا بما حدث للهنود الحمر، وإن كان يحدث ببطء أكبر، والإبادة فيه معنوية أكثر منها إبادة مادية. والفلسطينيون هم بالطبع فى الواجهة من هذا كله، ماديا ومعنويا. ففضلا عن التقتيل والتشريد، وإيقاع بعضهم ببعض ليشبعوا بعضهم البعض تقتيلا، يقترب منظر الفلسطينيين الآن داخل بلادهم شيئا فشيئا، من منظر محميات الهنود الحمر فى القارة الأمريكية. ويدعم هذا بالطبع ويؤكده، علو نبرة الصهاينة، شيئا فشيئا، وهم يشيرون إلى العرب باعتبارنا أمة وثقافة لا تستحقان البقاء.

سؤال أخير من جانبى: ما هو بالضبط الشئ الفظيع والمأساوى فى فقدان أمة لهويتها؟ لماذا لا نقبل الفكرة الشائعة بأن هناك حضارة واحدة ستطبع العالم كله بطابعها، إن عاجلا أو آجلا؟

الفظيع والمأساوى فى قتل هوية أمة هو بالضبط، فى نظرى، الفظيع والمأساوى فى قتل أى شخص ظلما. فلماذا يصيبنا الجزع والأسى عندما نعلم بأن شخصا ما قد قتل ظلما؟ لماذا نجزع كل هذا الجزع من مقتل إنسان؟ لأن كل شخص متفرد بذاته، ويستحيل تعويضه، فليس ثمة شخص يمكن أن يعتبر بديلا عن آخر. كذلك ليست هناك ثقافة أو حضارة يمكن اعتبارها بديلا عن الأخرى، وهذا هو المؤسف فى قتل أية أمة أو إجبارها على التخلى عن شخصيتها.

ونحن نعرف أن الجزع يكون أكثر عندما يكون المقتول طفلا. وسبب ذلك، ليس فقط براءة الطفل، بل أنه يحمل كل الإمكانيات التى لم تتحقق بعد، ولا نعرف بالضبط كم كان من الممكن أن يكون جميلا ومبدعا وظريفا لو تركناه يعيش. هكذا تكون المأساة أكبر عندما نكون بصدد أمة لم تعبر عن كل إمكانياتها بعد، وعندما يكون هناك ما يبشر بالكثير من الإبداع، وهذا هو حال الأمة العربية فى رأيى.

ولكن يبدو أن أهل الحضارة الغربية قد اهتدوا إلى صحة هذا الكلام فيما يتعلق بأنواع الطيور والأسماك والحيوانات، ولم يهتدوا إليه بعد فيما يتعلق بالأمم والحضارات الأخرى. فهم قلقون جدا من الخطر الذى يهدد بانقراض أنواع معينة من الطيور والحيوانات (بل وتصلنا الأخبار أخيرا بأنهم على استعداد لقتل بعض البشر دفاعا عن بعض الحيوانات)، ولكنهم لم يهتدوا بعد إلى تطبيق الدرجة نفسها من الرحمة على الأقل، على الثقافات المغايرة. (ربما لأن الأسماك لا تهدد حضارتهم بمثل ما يهددها العرب أو المسلمون!).

لا يمكن إذن أن يكون التمسك بالهوية موقفا رجعيا، بل هو أقرب إلى الدفاع عن النفس، أو تمسك من يوشك على الغرق بما يحفظ له

حياته . أما القول بأن الهوية تتغير وهو صحيح ، فهو للأسف يستخدم الآن كما تستخدم «كلمة حق يراد بها باطل» . فكل الكلام الشائع الآن عن المتغيرات العالمية وضرورة «أن نتغير مع تغير العالم»، وعن الكونية والعالمية الجديدة . . إلخ ، المقصود به إقناعنا بأن نتخلى عما ما زالت يدنا تتمسك به حفاظا على أنفسنا من الغرق والهلاك ، أن نتخلى عنه حتى يمكن القضاء على ثقافتنا ونمط حياتنا قضاء تاما ، لمجرد أن هذه الثقافة وهذا النمط من أنماط الحياة يشكلان عقبة فى طريق السيطرة التامة لحضارة الاستهلاك الأمريكية / الصهيونية .

(٣)

طفح الكيل ، وبلغ السيل الزبى ، ولم يعد من الممكن السكوت على كل هذا الذى يكتب عن علاقتنا المقبلة مع إسرائيل . فمنذ فبراير ١٩٩٣ ونحن نتعرض لحملة من أقلام تحاول كلها التمهيد لعلاقات اقتصادية وثيقة مع إسرائيل ، وأن تجعلنا نقبل ما ترفضه عقولنا وقلوبنا وضمائرنا وما ينفر منه كل عصب فينا .

بدأ الأمر فى فبراير ١٩٩٣ عندما طلع علينا السيد/ يوسف والى بمقال غريب جدا فى الأهرام تحت عنوان «مصر الخضراء»، يدعو فيه إلى شىء أغرب هو ما أسماه «بالسوق الشرق أوسطية» . ولم يحفل بأن يقول لنا ما المقصود بالسوق ، ولا ما هى حدود الشرق الأوسط . فكل هذا لا يهم فى الحقيقة ، المهم شىء واحد فقط : هو أن هذه السوق تدخل فيها إسرائيل ، وندخل فيها نحن أيضا بالطبع .

كان هذا قبل أن يسمع أحد عن اتفاق أوسلو الشهير باسم «غزة وأريحا أولا» .

ولكن اتفاق غزة ـ أريحا أخذ المحبّذين للتعاون مع إسرائيل على حين غرة . فقد فوجئوا باتفاق سيئ للغاية ، ولم يكونوا يتصورون هذه الدرجة من السوء . كانوا يقولون : «وما المانع من التعاون الاقتصادى مع إسرائيل عندما تعطينا إسرائيل السلام الشامل والعادل وكل ما تتمنون؟» ، فإذا بإسرائيل لا تعطى شيئا على الإطلاق ، فأصيب هؤلاء الاقتصاديون وغيرهم من الكتاب المصريين ، السائرين سيرهم ، أصيبوا بالحيرة . كنت أتوقع من بعضهم على الأقل ، أن يقفوا بمجرد قراءتهم لنصوص اتفاقية غزة / أريحا ، فيقولوا : «إننا كنا على خطأ تام ، وقد اتضح الآن بما ليس فيه مجال للشك ، ما الذى تنويه إسرائيل وما هى على استعداد لتقديمه : لا شيء ، ومن ثم فلا تعاون اقتصادى ولا يحزنون» . ولكننى فوجئت بأن الأمر ليس كذلك ، وأن هؤلاء الاقتصاديين مصممون على التعاون مع إسرائيل تحت أى ظرف من الظروف ، وإن كانوا قد وجدوا صعوبة بالغة فى العثور على الطريقة التى يمكنهم بها الاستمرار فى الدفاع عن هذا التعاون فانقطعوا عن الكتابة فى الموضوع بضعة أسابيع ، ثم طلعت علينا كتاباتهم الغزيرة فى الدفاع عن التعاون الاقتصادى الوثيق مع إسرائيل .

وهكذا قدر لنا أن نقرأ على صفحات جريدة الأهرام الغراء ، جريدتنا القومية العتيدة ، سلسلة من المقالات بعد سلسلة ، وإن اختلفت مناهجها ، فقد اتفقت فى أشياء كثيرة : اتخاذ مظهر الموضوعية والعلمية ، وتحويل الموضوع السياسى والقومى إلى موضوع فنى أو فلسفى معقد ،

ونسيان التاريخ كله، وعدم التعرض بكلمة واحدة لماضى علاقتنا بإسرائيل وما فعلته بنا، والتعامل مع إسرائيل وكأنها دولة عادية كبقية الدول.

هذه الطريقة فى الكتابة تفترض أن القارئ لا ذاكرة له، ولا عاطفة، ولا يغضب ولا ينفعل ولا يتعلم من ماضيه وتجاربه، وأن المسألة كلها هى مسألة: «حاجز نفسى» كما قال السادات مرة، حاجز نفسى لا أساس عقلانى له، مع تغليف هذا الكلام بعبارات معقدة جدا أحيانا، يصعب فهمها إلا إذا قرئت عدة مرات، أو ألفاظ منتقاة بعناية فائقة لتمرير أفكار سيئة للغاية، أو الاستغراق فى توضيح المعانى الدقيقة للمصطلحات، كالتمييز بين المعاملة التفضيلية فى التجارة وتطبيع العلاقات (مع أن إسرائيل لم تصل بعد إلى طرح هذا التمييز على بساط البحث).

لهذا كله طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، ولم يعد السكوت ممكنا رغم أنه قد كان لى فى هؤلاء أساتذة وأصدقاء، ومن ثم فإنى سأتناول مقالات هؤلاء الأساتذة الكبار واحدا بعد الآخر.

* * *

لم يكد الأستاذ لطفى الخولى ينتهى من سلسلة مقالات يشرح فيها الأسباب العميقة جدا التى تجعل محتما علينا أن نقول «نعم» للرئيس مبارك فى استفتاء الرئاسة الثالثة، حتى بدأت سلسلة أخرى من المقالات شرح فيها الأسباب العميقة أيضا التى تجعل من الضرورى الدخول فى تعاون وثيق مع إسرائيل. فى السلسلة الأولى اعتمد الأستاذ على حجة

جوهرية هى هل تريدون الإرهابيين أن يستولوا على الحكم؟ ، وكأن مصر قد خلت إلا من مجموعتين من الناس ، مجموعة يرأسها الرئيس مبارك ومجموعة الإرهابيين . أما التعاون مع إسرائيل فأساسه أن إسرائيل لم تعد هى الوحش المخيف القديم ، بل قد أصبحت مع تغير الظروف الدولية ، كالحمل الوديع الذى يمكن التعامل معه دون أى خوف .

وقد اختار الأستاذ لسلسلته الجديدة من المقالات عنوانا رائعا هو «من صراع الموت للآخر إلى صراع الحياة مع الآخر» . وتأمل جمال العنوان ومعناه . «فالآخر» هنا هو بالطبع إسرائيل . وتعبير «الآخر» هذا تعبير شاع أخيرا فى الكتابات الغربية وتلقفه بعض المثقفين العرب المطلعين على آخر التطورات الثقافية فى الغرب ، وأنا أستثقله وأستسخفه لأنه يخفى أكثر مما يوضح ، ولكنه على كل حال مفيد جدا فى هذه الحالة للأستاذ لطفى الخولى على الأقل . فلو أنه استخدم عبارة «الحياة مع إسرائيل» لنفر منه القارئ العربى الذى مازال يذكر وما زال يرى ويشاهد ما فعلته وما تزال تفعله إسرائيل بنا . أما عبارة «الحياة مع الآخر» فيمكن تمريرها ، كما يمر السم فى الدم ، إذ لن يكتشف القارئ أن هذا «الآخر» هو إسرائيل إلا بالتدريج وبعد أن يكون قد ابتلع السلسلة كلها .

لاحظ أيضا جمال العبارة وما فيها من طباق : صراع الموت للآخر يقابله صراع الحياة مع الآخر . . ! ما أجمل هذه العبارة وأذكاها ، بل وما أنبلها ! فمن هذا الذى يجرؤ على رفض الحياة كبديل للموت؟ كان فى الأمر أكثر من ذلك ، إذ فليلاحظ القارئ استخدام كلمة «الصراع» مرتين ، فهناك ليس فقط «صراع الموت» بل أيضا «صراع الحياة» وهو استخدام مفيد لأنه يوحى للقارئ بأن الكاتب لا يقصد أن الصراع قد انتهى ، أبدا ، أبدا ، لا تظن أنك بالتعامل مع إسرائيل تتخذ موقفا

استسلاميا ومستضعفا، بل إنك بهذا التعاون مستمر فى «الصراع» وإن كان صراعا من أجل الحياة. . فما أجملك وما أنبلك حينئذ!.

هذه باختصار، ودون وقوف عند كل كلمة أو جملة من هذا النوع، هى طريقة لطفى الخولى فى الكتابة هذه الأيام: تجرعك السم فى شراب يبدو نقيا وصافيا. وقد اهتدى إلى تركيبة فعالة للغاية لتحقيق هذا الغرض يمكن تسميتها بتركيبة «التسوية» أو «النديّة»، وتقوم على الفكرة الآتية: إن الظروف الدولية والإقليمية فى السنوات الأخيرة قد سوّت بين العرب وإسرائيل، وجعلتهما ندين. كلاهما ضعيف وكلاهما معذب، وكلاهما فقد الأمل فى أن يحقق مشروعه: لا المشروع الصهيونى ممكن تحقيقه (هكذا أدرك الصهاينة) ولا المشروع القومى العربى يمكن تحقيقه (هكذا أدرك العرب)، وكلاهما فى ضائقة اقتصادية خانقة. فأى شىء أكثر منطقية من أن يرتمى أحدهما فى أحضان الآخر؟. هذه التركيبة الغريبة (التى لا تختلف فى فسادها عن القول بأن الرئيس «مبارك» هو أصلح الرؤساء لأن الإرهابيين على الأبواب) تلقفها أساتذة آخرون من الأستاذ لطفى الخولى، إذ وجدوها تركيبة بديعة تحدث أثرها فى النفس بسرعة لأكثر من سبب. من هذه الأسباب ما تعكسه من إدراك وإحاطة بآخر التطورات العالمية (أو إذا استخدمنا اللفظ المحبب لدى مثقفينا: المتغيرات). ومن ثم فالذى يرفض هذه الفكرة يسهل اتهامه بأنه شخص جامد متمسك بالقديم وجاهل بكل جديد، ومنها أيضا ما تبعثه فى الجسم من راحة واسترخاء لدى معرفة أن هذا العدو الإسرائيلى المخيف قد أصابه الضعف هو الآخر. لا يهم بعد ذلك ما إذا كانت حقيقة الأمور هى على هذا النحو فعلا أم على عكس ذلك تماما. لا يهم مثلا أن من الواضح لكل ذى عينين أنه رغم كل «المتغيرات» العالمية الهائلة، هناك

أشياء ثابتة ثباتا غريبا ، منها ثبات الصهيونيين على مبدئهم فى التجبر والتعنت وقدرتهم على توجيه السياسة الأمريكية مع ما يتفق مع مصالحهم . ومنها أن إسرائيل رغم ضعفها الاقتصادى ما زالت قادرة على تطوير وتخزين وشراء المزيد والمزيد من الأسلحة . ومنها بالطبع أن الاتفاق الذى حصل عليه الفلسطينيون فى أوسلو لا يعكس ندية ومساواة على الإطلاق ، بل العكس تماما . كل هذا غير مهم . فمادام الأستاذ لطفى الخولى يريد أن يرى ندية ومساواة ، فليكن هناك ندية ومساواة ، وما دام الأستاذ يريد أن يرى إسرائيل دولة ضعيفة أجبرها ضعفها على توقيع اتفاق الند بالند مع الفلسطينيين فلا يهم بعد ذلك أن الفلسطينيين قد تم فى الواقع تركيعهم وإذلالهم بهذا الاتفاق على نحو لم يسبق له مثيل .

عندما أقرأ هذا النوع من الكتابة ، كم أشعر بالتعاطف والاحترام تجاه رجل الشارع البسيط الجاهل ، فهو يعرف من الحقيقة عن إسرائيل وعن ميزان القوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر مما يعرفه الأستاذ لطفى الخولى ، أو على الأقل وبكل تأكيد ، يعرف أكثر مما تحتويه هذه السلسلةالرديئة جدا من المقالات .

(٤)

اختار الأستاذ السيد ياسين عنوانا لإحدى مقالاته فى سلسلة كتبها عن العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بعد اتفاق غزة / أريحا (الأهرام : ٦/ ١٢/ ١٩٩٣) اختار عنوانا يثير الأسف والسخرية في الوقت نفسه وهو «تحولات المشروع الصهيونى» . إذ لابد أن أى قارىء يتابع بدرجة أو

بأخرى ما يكتب فى هذا الموضوع من نفس المدرسة السياسية التى ينتمى إليها الأستاذ ياسين، لابد أن يتوقع ما يعنيه الكاتب بهذا العنوان : إنه يريد أن يقول بالطبع إن المشروع الصهيونى يتحول، وإسرائيل تعانى من الاكتئاب منذ فترة، مما اضطرها إلى عقد اتفاق غزة / أريحا، الذى لم تكن إسرائيل سعيدة به بالمرة، بل إن درجة شقائها به تكاد تزيد على درجة شقاء الفلسطينيين والعرب به.

هذه هى بالضبط الرسالة التى يريد الأستاذ ياسين توصيلها إلينا بمقاله. والمقال يستحق القراءة ممن يحب أن يتسلى ويتأمل بعض التمرينات البديعة فى اللعب بالألفاظ، واستخدام تعبيرات فخمة للتمويه أحيانا، أو لتمرير أفكار ما كانت لتمر بهذه السهولة لو كانت العبارة أسهل وأوضح. للتدليل على ذلك سألخص المقال للقارئ فى أقل عدد ممكن من الجمل، ولكن مستخدما بقدر الإمكان تعبيرات الأستاذ الكاتب نفسه.

يقول الأستاذ ياسين إنه منذ فترة طويلة «استقر العقل السياسى العربى» على صورة محددة لإسرائيل، هى صورة الروح العدوانية العنصرية التوسعية الراغبة فى الهيمنة، وترتب على ذلك أن «استقر فى يقين العقل السياسى العربى» أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود. ولكن بدأت هذه الفكرة فى التحول فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، حيث بدأت تظهر «بوادر عقلانية عربية جديدة» أخذت تنظر لإسرائيل نظرة مختلفة.

(أرجو أن يلاحظ القارئ استخدام كلمة «عقلانية» هنا بدلا من «عقلية»، فالعقلية يمكن أن تكون خاطئة تماما، ولكن العقلانية توحى بالاتزان والتفكير الصحيح).

ولكن فى رأى الكاتب كانت «حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى بداية الانحسار الحقيقى للمشروع الصهيونى» (فيلاحظ القارئ إذن أن هناك انحسارا للمشروع الصهيونى، وهو فى نظر الكاتب انحسار «حقيقى») ولكن الكاتب لم يكلف نفسه عناء إثبات أن هناك بالفعل انحسارا، بل اتجه فورا إلى محاولة تحديد موعد بداية هذا الانحسار، هل كان فى أكتوبر أم فى نوفمبر؟ وأنا شخصيا وكثيرون غيرى لا يرون أى دليل على وجود أى انحسار للمشروع الصهيونى، بل يرون على العكس ألف دليل على عكسه. هل نحن نشكك فى أهمية انتصار أكتوبر أو فى بسالة الجيش المصرى؟ كلا بالطبع، وإنما نشكك فيما حدث بعد هذا من القيادة السياسية، وفيما سمحت القيادة السياسية لنفسها بأن تفعله بعد عبور القناة مباشرة. ومنذ هذا الوقت والمشروع الصهيونى فى نمو وتعاظم واكتساح، ويحقق انتصارا بعد انتصار، رغم كل محاولات الأستاذ السيد ياسين للإيحاء بغير ذلك.

يستطرد الكاتب فيقول: «قدر قادة المشروع الصهيونى أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى تنفيذه بنفس الطرق والوسائل التى ساعدتهم من قبل». لقد احترنا معك والله أيها الكاتب الكبير، فلماذا لا تقول كلاما واضحا ومباشرا؟ هل المشروع الصهيونى انحسر أم لم ينحسر؟ فمنذ سطرين فقط قلت إنه انحسر انحسارا حقيقيا، والآن تقول انهم قرروا فقط تغيير الوسائل. أم أنك تقصد شيئا غير هذا وذاك؟ ربما، فقد عدت بعد بضعة أسطر لتبين لنا أن الانحسار أو عدمه ليس له المعنى البسيط الذى قد يتبادر إلى أذهان أصحاب التفكير السطحى من أمثالنا، فتقول: «ليس لدينا شك فى أن المشروع الصهيونى بعد أن بدأت مرحلة انحساره عقب حرب أكتوبر ١٩٩٣، بالمعنى التاريخى للكلمة، خضع

لضغوط داخلية . . » آه . . الآن فهمت . هناك انحسار بالمعنى التاريخى وانحسار بمعنى غير تاريخى . والأمر لاشك يحتاج لفهمه إلى قراءة الفلسفة الهجيلية وفهمها ، وهو أمر شبه مستحيل . الأرجح إذن فى رأى الأستاذ الكبير ، أن الانحسار الذى بدأ حدوثه فى أكتوبر ٧٣ هو «انحسار تاريخى» بمعنى أنه سيحدث فى يوم من الأيام فى المستقبل ، وإن لم يكن قد حدث بالفعل فى الماضى ، وليس عليه أية شواهد فى الحاضر . أى أن بذور الانحسار قد تكونت فى أكتوبر ٧٣ وقد لا تؤتى ثمارها ، لا فى خلال حياة الأستاذ السيد ياسين نفسه ، ولا فى حياة أحفاده . ولكن ربما فى حياة أحفاد أحفاده .

هذا هو فيما يبدو معنى انحسار المشروع الصهيونى بالمعنى التاريخى ، الذى من أجله (ما دام الأستاذ السيد ياسين واثقا من أنه انحسار حقيقى رغم أنه تاريخى) على العرب أن يقلعوا عما استقر فترة طويلة فى «العقل السياسى العربى» ويتبنوا «عقلانية عربية جديدة» تقبل وجود إسرائيل والتعايش والتعامل معها ، وتنسى الماضى البائس كله فى سبيل مستقبل سعيد حتما .

أما النظرة إلى المشروع الصهيونى وكأنه «غير قابل للتغير ، وأنه مازال على أهدافه المبدئية حتى لو تغيرت أساليبه» فهى فى رأى الأستاذ العالم «نظرة غير علمية» ، ولماذا يا ترى؟ لأن كل المشاريع العنصرية التى عرفها التاريخ قد سقطت . ويدلل الأستاذ على ذلك بسقوط النازية والفاشية ، وهزيمتهما عسكريا ، بقيادة تحالف دولى واسع . ويدلل عليه أيضا بسقوط المشروع الاستعمارى الاستيطانى فى جنوب إفريقيا «نتيجة النضال البطولى للسود أصحاب البلاد الحقيقيين» . ولى على هذا التدليل بضع ملاحظات . الأولى : أن السيد الكاتب كان كريما مع السود

أصحاب جنوب إفريقيا أكثر من كرمه مع الفلسطينيين، فهو لم يتكرم على الفلسطينيين بوصف «أصحاب البلاد الحقيقيين»، والملاحظة الثانية أن دعوة الأستاذ للعرب بالتعايش والمحبة وقبول الوجود الإسرائيلى والتحول إلى العقلانية والتخلى عن تعنتهم وعنادهم، هذه الدعوة لا يبدو لى أنها يمكن أن تساعد على سقوط المشروع الصهيونى العنصرى وانحساره انحسارا تاريخيا، كما سقطت المشروعات الأخرى التى ذكرها الأستاذ. فهو لا يدعو العرب إلى القيام «بتحالف دولى واسع» وبعمل عسكرى لإسقاط إسرائيل، كما سقطت النازية والفاشية، وهو لا يدعو أصحاب فلسطين الحقيقيين إلى الاستمرار فى «النضال البطولى»، على غرار ما حدث فى جنوب إفريقيا. كلا، إن رسالة مقاله هى عكس ذلك بالضبط. إنها دعوة عقلانية هادئة مسالمة، تنفر من التعصب والعناد بدليل انها تستخدم هذا العنوان للمقال «تحولات المشروع الصهيونى». فما داموا هم يتحولون، فلماذا لا نتحول نحن أيضا؟ والنتيجة المنطقية التى تترتب على مقال الأستاذ السيد ياسين هى أن دول الحلفاء التى أسقطت النازية والفاشية، عليها أن تحمد الله صباح مساء، وكذلك على السود فى جنوب إفريقيا أن يحمدوا الله كل يوم، على أنه لم يظهر عند هؤلاء ولا عند أولئك، أستاذ كالسيد ياسين يدعو إلى نظرية «الانحسار التاريخى لجميع المشروعات العنصرية» مع مرور الزمن، ويقول إن الدول العنصرية كلها مصيرها الانحسار فى النهاية. إذ لو كان قد ظهر كاتب كالأستاذ السيد ياسين فى أوروبا فى الثلاثينات، لما رأى الحلفاء أى داع للقيام بأى عمل عسكرى ضد النازية أو الفاشية، ولو كان قد ظهر كاتب مثله فى جنوب إفريقيا فى الخمسينات، لما رأى السود أى داع للقيام بأى عمل بطولى ضد العنصريين فى جنوب إفريقيا!

(٥)

لا أعرف أى تفسير مقبول لهذا النشاط الكبير الذى أبداه الدكتور سعيد النجار فى مناقشة الترتيبات الاقتصادية التى يمكن أن تجرى بين الدول العربية وإسرائيل. فهو حريص على أن يشير إلى أن هذه الترتيبات تفترض حدوث السلام الشامل والعادل، ولكن كل الدلائل تدل على أننا أبعد ما نكون عن الحصول على السلام الشامل ناهيك عن العادل.

لقد كتب د. سعيد النجار سلسلة من ست حلقات فى جريدةالأهرام، عن تصوره لهذه الترتيبات الاقتصادية بعد حلول السلام، ولا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن ندوة أو مؤتمر أو محاضرة عن الموضوع نفسه، ويكاد د. سعيد النجار أن يكون مشتركا مستديما فى هذه الندوات والمؤتمرات. فهل يتصور د. سعيد أن السلام الشامل والعادل هو حقا قريب إلى هذه الدرجة، مما يتطلب كل هذه العجلة؟ أم إنه مستعد لقبول سلام ليس شاملا تماما ولا عادلا كل العدل؟

إن هذا الإصرار على الكلام على الترتيبات الاقتصادية المقبلة حتى لو اقترن هذا الكلام دائما بذكر السلام الشامل والعادل كشرط للتعاون الاقتصادى له ضرر محقق، هو إيهام الناس من فرط تكرار كلمة السلام، بأنك على وشك الحصول على هذا السلام العادل والشامل، وبأن إسرائيل فى نيتها حقا إعطاؤنا هذا النوع من السلام، بل وقد يترتب عليه الإيهام بأننا قد حصلنا على هذا السلام بالفعل. وهذا خطر حقيقى أحب أن ألفت نظر د. سعيد النجار إليه.

بل إنى أجد أمثلة كثيرة في مقالات د. سعيد تدعونا إلى عتابه عتابا شديدا على الإيحاء المستمر بأن السلام الشامل والعادل هو قاب قوسين أو أدنى، مع أن كل الدلائل تشير إلى غير ذلك. بل إن د. سعيد النجار يقول بصريح العبارة فى بداية مقاله الأول إن «الغاية المحتومة» لاتفاق غزة وأريحا هى «قيام دولة فلسطينية»، وهى نتيجة لا أعرف أى منطق أدى به إلى استخلاصها، ولا أى قراءة للتاريخ انتهت به إلى كل هذه الثقة بالطرف الإسرائيلى، الذى مازال يعلن على الملأ ويكرر أن الكلام عن دولة فلسطينية هو أضغاث أحلام.

والذى يزيد من قلقنا أن د. سعيد النجار تصدر عنه أحيانا عبارات توحى بأنه مستعد للتساهل إلى درجة كبيرة فى موضوع السلام الشامل والعادل (بالإضافة إلى تعجله الواضح فى الكلام عن ترتيبات ما بعد السلام). ففضلا عن أن من الواضح أنه راض إلى حد بعيد عن اتفاقية غزة وأريحا (أو على الأقل ليس ساخطا عليها بالمرة) فإنه يقول مثلا فى المقال الثانى من سلسلة مقالاته (الأهرام ١٦/ ١١/ ١٩٩٣) والذى يناقش فيه موضوع المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، إن هناك شروطا ثلاثة لإنهاء هذه المقاطعة منها: «أن تنجح اتفاقية غزة ـ أريحا فى تمكين الشعب الفلسطينى بعد الفترة الانتقالية من استرداد حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره». ولا أخفى على القارئ أنى غير راض بالمرة عن طريقة د. سعيد النجار فى صياغة هذا الشرط. إذ ليس من الواضح منها تماما ما إذا كان شرط إنهاء المقاطعة هو حصول الشعب الفلسطينى على هذه الحقوق بالفعل، أم مجرد حدوث بعض الخطوات فى إطار اتفاق غزة وأريحا (الذى أعتبره اتفاقا سيئا ومضللا للغاية) وهى خطوات قد تبدو شكليا وكأنها خطوة نحو تحقيق حقوق الفلسطينيين (كالاتفاق الأصلى نفسه) دون أن تكون فى الحقيقة كذلك.

بل إن الدكتور سعيد نفسه يقول بعد عرضه للشرطين الآخرين لإنهاء المقاطعة (وهما تسوية كل القضايا المعلقة فى المسارات السورية واللبنانية والأردنية وأن يتم إنهاء المقاطعة من كل البلاد العربية فى وقت واحد) يقول: «وليس معنى هذه الشروط الثلاثة أن تبقى المقاطعة قائمة إلى أن يتم الانسحاب الكامل من الجولان مثلا. ويكفى أن يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على المبادئ التى تحكم التسوية وعلى جدول زمنى للمراحل المختلفة». ويضيف: «من ناحية أخرى، ليس ثمة ما يمنع من التفاوض على صيغة التعاون الإقليمى فى قطاع من القطاعات مثل المياه أو البيئة على أن توضع الصيغة موضع التنفيذ بعد إنهاء المقاطعة».

هكذا يقول د. سعيد إنه ليس من الضرورى الانتظار حتى يتم الانسحاب من الجولان (مثلا).. أى بعبارة أصرح وأوضح، ليس من الضرورى الحصول على حقوقنا بالفعل، فليس من الضرورى استعادة القدس الشرقية (مثلا).. يكفى عقد اتفاق على «مبادئ»، من نوع اتفاق غزة وأريحا (مثلا)، ولا داعى لتضييع الوقت الثمين فى الانتظار حتى تمام الحصول على هذا الحق أو ذاك من حقوق الفلسطينيين أو العرب، فتضيع فرصة تحقيق المنافع الذهبية التى يمكن الحصول عليها من الاستغلال المشترك لمصادر المياه، أو من جراء تنظيف البيئة.. إلخ.

واضح إذن أن د. سعيد النجار فى عجلة من أمره. وقد ظهر ذلك بصورة أوضح فى مقاله الخامس الذى يحمل عنوان «السوق الشرق أوسطية وخيار البينلوكس». وخيار البينلوكس يشير إلى الاتحاد الجمركى الذى تم بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم حل محله وتخطاه اتفاق السوق الأوروبية المشتركة. وفى هذا المقال يناقش د. سعيد إمكانية تطبيق اتحاد من النوع نفسه بين إسرائيل

وفلسطين والأردن، وكل ما يقوله ضد هذه الفكرة هى أنها تفترض اتخاذ «قرارات ذات أبعاد سياسية واقتصادية خطيرة لا يمكن افتراض حدوثها ببساطة» ولكنه على أى حال لا يرى موجبا لتحذير الأردن من الدخول فى اتفاقات تعاون اقتصادى مع إسرائيل، حتى ولو وصلت إلى مستوى «البينلوكس» قبل أن يتحقق «السلام الشامل والعادل». الأمر إذن متروك فقط لتقدير الحكومة الأردنية وعما إذا كانت على استعداد لاتخاذ قرارات «ذات أبعاد سياسية واقتصادية خطيرة لا يمكن افتراض حدوثها ببساطة».

وهذا يقودنى إلى عتاب آخر أريد أن أوجهه للدكتور سعيد النجار يتعلق باستسهاله صياغة أفكاره ومقترحاته فى صيغة افتراضية، على غرار عبارة «إذا افترضنا قيام سلام بين الدول العربية وإسرائيل، فإنه لا يكون هناك مانع من كذا وكذا». . وهى عبارة تتكرر بصورة أو أخرى فى كل مقالاته. إن مثل هذه الصياغة قد تجوز فى بحث أكاديمى ولكنها بصراحة لا تجوز فى موضوع كالذى نحن بشأنه. نحن هنا لا نشرح نظرية كنظرية ريكاردو فى النفقات النسبية فنقول مثلما كان يقول «لنفرض أن العالم يتكون من دولتين فقط، وأنه ليس فى العالم إلا سلعتان فقط». . إلخ. نحن نتكلم عن تحليل لعلاقات سياسية واقتصادية لها جذور تاريخية وموازين قوى، وعن سياسات واجبة الاتباع بين دول متفاوتة تفاوتا كبيرا فى القوة، مما لا يجوز معه أن نتجاهل كل ما جرى فى التاريخ وننسى ذكرياتنا القريبة والبعيدة ولا نتعلم منها، وأن نتجاهل كل ما نراه بأعيننا ونسمعه بآذاننا كل يوم ونفترض أن إسرائيل دولة مسالمة، حسنة النية، تعمل بمفردها دون مساندة من أحد، ومستعدة لتطبيق كل قواعد اللعب طبقا لأصولها المرعية، وأن تمتثل لقواعد القانون الدولى، وكأنها

دولة عادية تريد أن تدخل معنا فى علاقات تجارية عادية، ومن ثم نتجاهل أنها دولة ذات مشروع لا تنكره ومطامح لا تخفيها وتتعارض كلها مع مشروعنا العربى ومطامحنا.

إذا كان الأمر كذلك فكيف تستقيم كل تحليلات وتوصيات د. سعيد النجار التى وردت فى مقالاته الست مع ما جاء فى مقاله الأول، عندما قال إن من المبادئ الأساسية التى يتعين أن تحكم الموقف العربى المبدأ الآتى:

«إن أى ترتيب تشتم منه رائحة الإكراه سوف يكون على حساب السلام نفسه»، ألم يشتم د. سعيد النجار من كل ما قرأه ورآه وسمعه من الإسرائيليين والأمريكيين رائحة الإكراه؟ مما كان من الواجب أن يجعله يشك فى صحة القول بأن «الغاية المحتومة» لاتفاق غزة وأريحا هى «قيام دولة فلسطينية»؟.

والدكتور سعيد يصف جوهر العملية التفاوضية بأنه «تنازلات متبادلة من الطرفين» وليس «هات، هات و هات» على طول الخط وإلا كان السلام «إملاء من طرف على الطرف الآخر». فهل يرى د. سعيد النجار اتفاق غزة وأريحا ثمرة عملية تفاوضية عادية أم إن هذا الاتفاق هو أقرب إلى أن يكون «هات، هات، هات» على طول الخط؟ مما يجعل مطالبته لنا «بالتفاعل الإيجابى» مع هذا الاتفاق فى غير محلها؟ أم إنه سيقول لنا هنا أيضا «دعنا نفترض أن اتفاق غزة أريحا يمثل تنازلات متبادلة من الطرفين»؟.

***

من بين المبادئ الخمسة التى يطرحها الدكتور سعيدالنجار فى مقاله

الأول، والتى يقول إنها يجب أن تحكم الموقف العربى «إن أى ترتيب شرق أوسطى تكون إسرائيل طرفا فيه لا يجوز أن يكون على حساب العلاقات العربية العربية». ويقول إن هذا ليس بدعة «فالتعاون الإسلامى والتعاون بين بلاد البحر الأبيض المتوسط والتعاون فيما بين البلاد الإفريقية. . . كل هذه الدوائر تسير بالتوازن مع دائرة التعاون العربى دون أن تفتات إحداها على الأخرى. كذلك الحال بالنسبة للدائرة الجديدة المطروحة وهى التعاون الإقليمى الشرق أوسطى».

وأنا أجد مثل هذاالكلام ثقيلا جدا على النفس والقلب. إذ لا أستطيع أن أتصور أن رجلا كالدكتور سعيد النجار لا يعرف النتيجة المحتومة لمشروع الشرق الأوسط هذا، وأثره المحتوم على العلاقات العربية ـ العربية. إنه هو نفسه فى المقال السادس، الذى يناقش فيه فكرة إنشاء «بنك الشرق الأوسط للتنمية» يشير إلى «أن هناك من يرى أن المؤسسات العربية الإنمائية، وعلى وجه الخصوص الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى» تغنى عن النظر فى إنشاء «بنك الشرق الأوسط للتنمية» ويقول إن هناك ثلاثة اختيارات ممكنة:

١) عدم إنشاء بنك الشرق الأوسط والاكتفاء بالصندوق العربى.

٢) أن يتحول الصندوق العربى إلى بنك الشرق الأوسط مع زيادة رأس ماله وتوسيع عضويته ليشمل إسرائيل وغيرها «بعد قيام سلام شامل».

٣) أن ينشأ بنك الشرق الأوسط دون المساس بالصندوق على أساس أنهما مؤسستان مختلفتان كل الاختلاف من حيث العضوية ومجالات النشاط، وهو شخصيا يفضل الاختيار الثالث.

وأنا من ناحيتى أريد أن أقول إن ما يشير إليه الدكتور سعيد من أن «المؤسستين مختلفتان كل الاختلاف» يكاد ينحصر فى أن إحداهما تضم إسرائيل والأخرى لا تضمها. لقد أشار د. سعيد إلى أن الصندوق العربى يعتمد على موارده الذاتية، أما البنك المقترح فسوف يقوم أيضا بالاقتراض والإقراض، أى سيقوم بدور الوسيط بين الدول المقترضة والمؤسسات المالية الدولية. ويقول أيضا إن هناك «فروقا أخرى واضحة» ولكن هذه الفروق الأخرى الواضحة هى أن الصندوق «مؤسسة عربية بحتة». هذا إذن هو الفارق، الذى نقول إنه يكاد أن يكون الفارق الوحيد. إذ حتى فيما يتعلق بفارق الوساطة، فإن الذى يمكن أن يمنع الصندوق العربى من القيام بهذه الوظيفة هو فقط أن الأسواق المالية الدولية قد تمتنع عن تمكينه من القيام بهذا الدور، طالما أن إسرائيل لم تنضم إليه، بينما تقوم هذه المؤسسات بإقراض بنك إقليمى جديد تدخل فيه إسرائيل. كان من الممكن إذن للدكتور سعيد النجار أن يقترح توسيع وظائف الصندوق العربى بحيث يقوم بدور الوساطة (ولكن دون أن تدخل فيه إسرائيل) بدلا من اقتراح بنك إقليمى، فلا تكون هناك أية حاجة إلى هذا البنك الجديد. فإذا قال إن الظروف الدولية لن تسمح بذلك إلا إذا دخلت إسرائيل عضوا فى الصندوق العربى، ومن ثم فهو اقتراح خيالى، قلنا إن هذا لا يقل فى خياليته عما يتصوره من إمكانية الدخول فى علاقات مع إسرائيل دون المساس بالعلاقات العربية - العربية. ولكن يبدو أن بعض التخيلات أكثر قبولا لدى النفس من تخيلات أخرى. ذلك أن إنشاء هذا البنك المسمى بنك الشرق الأوسط للتنمية لابد أن يقتطع من الموارد المالية العربية ما يمكن أن يذهب إلى «صندوق عربى بحت» فيذهب لتمويل مشروعات تستفيد منها إسرائيل فى المقام الأول، بل وقد يضع بعض الموارد العربية تحت رحمة إسرائيل،

وربما أصر البنك الدولى والدول والمؤسسات الغربية المساهمة فى هذا البنك على مشروعات من هذا النوع لمجرد أنهـا ترسخ التكامل بين الاقتصاد العربى وإسرائيل وتضعف التكامل الاقتصادى العربى. كيف يمكن أن نتصور فى ظروف كهذه ألا يؤدى الدخول فى علاقات مع إسرائيل إلى المساس بالعلاقات العربية ـ العربية؟ ليس هناك فيما يبدو إلا حل واحد لهذه المشكلة، وهو أن نقول، كعادة الدكتور سعيد: «دعنا نفترض أن إقامة بنك شرق أوسطى لن يمس بالعلاقات العربية ـ العربية» فتزول المشكلة من الوجود.



يختتم الدكتور سعيد النجار مقاله الأول بالتعبير عن سخطه الشديد على الرافضين لاتفاقية غزة أريحا «باعتبارها استسلاما للمخطط الصهيونى» والذين «ينادون باستمرار الصراع مع إسرائيل والصهيونية العالمية»، فيقول إن هؤلاء «أحرار طبعا فيما يذهبون إليه» ولكنه يحذرهم تحذيرا مخيفا قائلا إن «هذا الموقف لابد أن يؤدى إلى ضياع فلسطين ومعها القدس وضياع الأراضى العربية الأخرى التى تحتلها إسرائيل فى الوقت الحاضر. . . وعلى أصحاب هذا الاتجاه أن يتحملوا مسئولية موقفهم الرافض وأن يوضحوا لنا ما هو برنامجهم لتحرير الأراضى العربية. هل يعتقدون حقيقة أن هذا التحرير سوف يتحقق عن طريق اغتيال مستوطن يهودى هنا وهناك أو إطلاق بعض الصواريخ فى تجاه إسرائيل؟» ولى ملاحظتان على هذا التحذير الذى يوجهه الدكتور سعيد:

الأولى : أنه يحاول أن يخيفنا من شئ قد وقع بالفعل، فلا أدرى ما وجه الإخافة فيه؟ فهو يقول إن هذا الموقف لابد أن يؤدى إلى ضياع كل فلسطين ومعها القدس . . إلخ . وأنا أسأل د. سعيد: ألا ترى أن ما تحذرنا من إضاعته قد ضاع كله بالفعل وأن اتفاق غزة - أريحا الذى تدعونا إلى «التفاعل الإيجابى معه» لم يفعل شيئا واحدا فى سبيل استرجاع ما ضاع؟ ليس هناك إذن ما نخسره بعدم السير فى الطريق الذى يقترحه علينا د. سعيد النجار.

والملاحظة الثانية : أن د. سعيد ناقض نفسه بهذا القول مناقضة واضحة فهو قبل هذه الفقرة ببضع فقرات، فى المقال نفسه، كان يستعرض الأسباب أو «المتغيرات» التى أدت إلى ما يسميه «تغيرا» فى فكر إسرائيل ونياتها. فهى تنفى نفيا قاطعا أن هذا «التغير» الذى يراه فى تفكير إسرائيل ونياتها قد جاء «من أجل سواد عيون الشعبين الفلسطينى والعربى». (وهو طبعا ما لم يخطر لنا على بال) وإنما جاء فى رأيه انعكاسا لعدد من المتغيرات على الصعيدين الدولى والإقليمى. ويذكر د. سعيد بعض المتغيرات من بينها «الانتفاضة الفلسطينية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الإسرائيلى، وعلى صورة إسرائيل فى نظر العالم الخارجى». إذن فالدكتور سعيد يعتقد أن الانتفاضة الفلسطينية (بما فى ذلك إلقاء حجر على مستوطن يهودى هنا وهناك) قد دفعا إسرائيل دفعا إلى تغيير موقفها لصالح العرب. فلماذا لا يريد للمعارضة أن تستمر؟



يتعرض الدكتور سعيد النجار فى المقال الثانى من سلسلة مقالاته للمقاطعة الاقتصادية العربية. وأنا أعتقد أن مناقشة هذا الموضوع فى

الظروف التى نحن فيها كانت تستدعى تأكيد ضرورة المقاطعة واستمرارها وإحكام نطاقها. فاتفاق غزة - أريحا سيئ جدا، وهو حتى فيما يتعلق بالقليل جدا الذى وعد به متعثر جدا فى التطبيق. فالموقف الطبيعى لأى كاتب فى هذه الظروف هو الدعوة إلى تشديد المقاطعة كنوع من الضغط على إسرائيل دفعا لها للتخفيف من جبروتها وتعنتها. ولكن الدكتور سعيد بدلا من هذا يقول «التبادل التجارى العادى أمر متوقع بعد السلام ولا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان هناك اعتراض على السلام ذاته». هل هذا هو الكلام المناسب الآن؟ وما لزوم التهديد الآن بالقول بأن كل من يعترض عل التبادل التجارى العادى هو معترض على السلام؟ السلام يا دكتور سعيد شيء محبوب جدا وعظيم للغاية، ولكن القضية الآن ليست هى ما إذا كنا نحن العرب محبين للسلام أو غير محبين له، بل هل إسرائيل مستعدة لإعطاء أى شيء للفلسطينيين أم غير مستعدة؟ فالكلام المناسب الآن ليس هو: «اعط إسرائيل ما تطلبه وإلا كنت ضد السلام»، بل الكلام المناسب هو أن نقول لإسرائيل: «فلتعط للفلسطينيين بعض حقوقهم على الأقل وإلا فلن ننهى المقاطعة».

أما استطراد. د. سعيد إلى محاولة التمييز بين التبادل التجارى المادى مع إسرائيل وبين إعطائها مزايا تفضيلية، كالدخول فى منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى، فيكاد يبدو لى وكأنه من قبيل ذر الرماد فى الأعين. فهو يقول إنه «ليس ثمة ما يمنع من الاعتراض على إعطاء إسرائيل مزايا تفضيلية دون أن يتناقض ذلك مع حالة السلام». المسألة الآن هى المقاطعة وليست المعاملة التفضيلية، وإسرائيل نفسها لا تطلب الآن إلا إنهاء المقاطعة، والذى يحتاج إلى تعريف دقيق وتمييز واضح من د. سعيد هو ما يعنيه «بحالة السلام» فهل نحن فى «حالة سلام» الآن وتستوجب كل

هذا الكلام عن التبادل التجارى العادى؟ هذا هو ما لم يوضحه.

من الطريف أن الدكتور سعيد النجار فى مقاله الرابع المعنون «السلام والسوق الشرق أوسطية» يلوم الذين تناولوا هذا الموضوع قبله لأنهم «لم يوضحوا تماما ما هو المقصود بهذا الاصطلاح، ويبدو أنهم افترضوا أن الفكرة واضحة بذاتها وفى غير حاجة إلى تعريف، غير أننا لا نستطيع المناقشة المستنيرة دون تحديد دقيق للمراد منه». ثم يستطرد الدكتور سعيد فى توضيح الأمر وتقصى المعانى الدقيقة «للسوق»، ويفرق بين التبادل التجارى العادى ومنطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة. وأنا أجد هذا طريفا لأن اصطلاح السوق الشرق أوسطية ليس من اختراعنا ولا من بنات أفكارنا، بل أول من أدخله هو بعض السياسيين المعروفين بولائهم لإسرائيل. فصاحبة الفكرة إذن هى إسرائيل. وأنا أوافق د. سعيد النجار على أن المعنى المقصود من السوق الشرق أوسطية غير واضح، ولكن ليس لأن الاصطلاح صعب ولكن لأن الذين طرحوا الفكرة لم يعنوا بتوضيح المقصود من هذه السوق الجديدة المقترحة، وذلك لسبب بسيط جدا، ما كان يجب أن يخفى على الدكتور سعيد النجار، وهو أن الإسرائيليين، فى هذه المرحلة، لا يعنيهم على الإطلاق ما المقصود بالسوق، هل هى سوق مشتركة أم منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركى، ولا يهمهم على الإطلاق فى الوقت الحاضر تحديد ما إذا كانت تشمل المشرق العربى وحده، كله أو جزءا منه، أم شمال إفريقيا أيضا . . إلخ. المهم فقط أنه تعاون اقتصادى وثيق إسرائيل طرف فيه. أما تحديد صور التعاون الاقتصادى بالضبط، وتحديد الأطراف بالضبط، فلعل إسرائيل تعرفهما بالتفصيل ولكن ليس من المهم أن يعرفهما العرب الآن. المهم فقط أن يروج لفكرة التعاون الوثيق بين العرب وإسرائيل، وأى اصطلاح

أنسب لذلك من اصطلاح فضفاض كاصطلاح «السوق»؟ وأى وصف فضفاض للمنطقة، أفضل من وصف «الشرق الأوسط؟»؟.

هذه هى أقصى درجة من الوضوح يمكن أن نصل إليها فى الوقت الحاضر، مهما بذل الدكتور سعيد من محاولات للتمييز بين المصطلحات المختلفة، فإذا أراد مزيدا من الدقة فعليه أن يسأل الإسرائيليين.

ولكن مادام الدكتور سعيد حريصا على «الدقة والوضوح والمناقشة المستنيرة» إلى هذا الحد، فإن لدينا ما نقوله فى هذا الصدد. إن الموقف العلمى حقا، والدقة الحقيقية، والمناقشة المستنيرة فعلا، تتطلب عدة أمور غير تحديد معنى المصطلحات، لم يراعها دائما د. سعيد النجار فى مقالاته الأخيرة فى جريدة الأهرام.

من هذه المتطلبات ألا يقحم المرء على الواقع أمورا من صنع خياله، وأن يقرأ الواقع قراءة صحيحة، وألا يجعل تحليله للأمور محكوما بالنتيجة التى يريد أن يصل إليها. من متطلبات المناقشة المستنيرة ألا يتكلم المرء عن شئ غير واقعى بالمرة وكأنه ممكن أو قريب الحدوث، وألا يستدرج القارئ بعيدا عن القضايا الأساسية والحالة إلى مناقشة قضايا ثانوية أو غير جوهرية أو لم يحن وقت الكلام فيها. ومن متطلبات المناقشة العلمية أيضا أن يحاول المرء قدر الإمكان أن يتجنب استخدام تعبيرات وألفاظ مشحونة بالإيحاءات التى لم يثبت المناقش صحتها بعد أو المشكوك فى صحتها أصلا.

بناء على كل ذلك لم يكن يجوز فى رأيى أن يقرأ د. سعيد النجار اتفاقية غزة - أريحا قراءة تؤدى به إلى أنها ستؤدى «حتما» إلى الدولة

الفلسطينية، وأن يتكلم عن السلام وكأنه واقع غدا أو وقع بالفعل، وأن يصف العيوب الصارخة فى اتفاق غزة - أريحا بأنها مجرد «ثغرات»، أو يتكلم عن السلام الشامل والعادل وكأن إسرائيل فى نيتها إعطاؤه للعرب، أو عن إسرائيل وكأنها قد تغيرت وأصبحت كالحمل الوديع. كل هذا غير علمى لأن كل الشواهد تدل على عكسه.

ولم يكن يجوز فى رأيى أن يصف الدكتور سعيد الجزء الذى تحتله إسرائيل من لبنان بأنه «الشريط الأمنى»، لأن هذا التعبير يحمل إيحاءات تعكس موقفا سياسيا لا علميا. وقل مثل هذا عن استخدام د. سعيد لتعبير «الحاجز النفسى» لوصف خوف العرب من التفوق الاقتصادى الإسرائيلى، إذ إنه تعبير يوحى بأننا بصدد موقف لا عقلانى ليس هناك ما يبرره ويحتاج لطبيب نفسانى لعلاجه. بل إنى أعتقد أن العنوان الذى تحمله سلسلة مقالات د. سعيد النجار، هو نفسه له من الإيحاءات ما لا يمكن وصفه بالحياد. فعنوان سلسلة المقالات هو «نحو استراتيجية عربية للسلام»، ولكن استخدام لفظ السلام لوصف ما يحدث بين العرب وإسرائيل منذ بدأ السادات يتكلم عنه بعد أيام قليلة من عبور أكتوبر ١٩٧٣ ، استخدام هذا اللفظ الجميل البرىء لوصف ما يحدث من تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية ، بكل ما تضمنه من اعتداءات إسرائيلية مستمرة على العرب، هو نفسه عمل مضلل جدا ومضر جدا.

فالذى يحدث منذ ١٩٧٣ ليس سلاما، قد نسميه مفاوضات، أو ترتيبات، أو سلسلة من محاولات للضغط من جانب على آخر، أو سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على العراق وعلى لبنان وعلى تونس وعلى الفلسطينيين، ولكنه بالتأكيد ليس سلاما. ووصف هذا كله بأنه

«عملية سلام» هو اختراع إسرائيلى كان يجب أن نحذره ونتجنبه. فإسرائيل مستمرة فى جمع وتطوير أسلحتها، وتعلن ويعلن أصدقاؤها ضرورة تمسكها بالسلاح النووى، ومستمرة فى الاعتداء، وترفض الانسحاب، وكل الدلائل تدل على أنها لم تتخل قط عن طموحاتها التوسعية. فلماذا نجاريها فى وصف هذا الذى يحدث بأنه سلام؟. وإذا كانت هى تضع لنفسها وللمنطقة استراتيجية عدوانية وتوسعية وتسميها بهذا الاسم اللطيف «استراتيجية إسرائيل للسلام»، لأن هذه التسمية مفيدة لها بالطبع، فما الذى يجبرنا على أن نسايرها فى هذا الأمر؟ نحن لا نحتاج إلى «استراتيجية عربية للسلام» بل إلى «استراتيجية عربية لاسترداد الحقوق»، وهما ليسا بالضرورة متطابقين.

(٦)

من أسخف ما يمكن أن يقال عن العداء العربى لإسرائيل إنه نتيجة مجرد «حاجز نفسى»، أو إنه «مشكلة نفسية». قالها السادات مرة منذ نحو عشرين عاماً فأثارت الاستياء الشديد، والاستغراب من أن يتدنى رئيس جمهورية مصر إلى هذا المستوى من تصوير الأشياء على غير حقيقتها. ولكن حيث أن أغرب الأمور يصبح فى هذه الأيام أمراً عادياً، فقد سمعنا هذا الوصف يتكرر من جانب أساتذة مشهورين، كان آخرهم أستاذا مشهورا فى الطب النفسى هو الدكتور جمال ماضى أبو العزايم، الذى حضر ندوتين مع الإسرائيليين فى دار الإفتاء، دعت إليهما جمعيات دولية متخصصة فى الصحة النفسية، وكانت إحدى الندوتين

تحمل هذا العنوان الغريب: «الإسلام والسلام النفسى» فى محاولة جديرة بالاحتقار، لإقحام الاسلام فى تبرير الدخول فى تعاون اقتصادى مع إسرائيل. وقد صرح الدكتور أبو العزايم بأن «الصراع العربى الإسرائيلى ليس سوى مشكلة نفسية، وأن اللجوء إلى القوة فى حل ذلك الصراع كان بمثابة مضيعة للوقت باهظة التكلفة»!

والذى يثير الغضب والاستياء الشديد من مثل هذا الكلام هو أن درجة تعارضه مع الحقيقة هى من الشدة حتى ليحار المرء كيف يمكن أن يرد عليه، وهو يثير من الغيظ أكثر مما يثير من الرغبة فى الرد عليه. ولكن كيف السكوت وهذا الكلام أصبح يتردد على لسان كاتب بعد آخر؟

نعم، هناك فى «الصراع» العربى الإسرائيلى مشاكل كثيرة، منها ولا شك مشاكل نفسية، ولكن بنفس المعنى الذى يمكن أن يوصف به أى انفعال إنسانى بأنه يعكس «مشكلة نفسية». فالجوع الشديد يمكن أن يولد «مشكلة نفسية»، والغضب الشديد مشكلة نفسية، والكراهية الشديدة مشكلة نفسية، واعتداء شخص بالضرب على آخر لابد أن تكون وراءه مشكلة نفسية، ولجوء هذا الآخر إلى الهرب خوفا وهلعا وراءه مشكلة نفسية أيضاً. وعندما خلع خروتشوف حذاءه غاضبًا فى الأمم المتحدة ووضعه على المائدة فلابد أنه كان يمر فى لحظتها بمشكلة نفسية، كما أن قيام الفيتناميين بالثورة ضد القوات الأمريكية لابد أنه كان نتيجة معاناة نفسية طويلة. هناك دائماً إذن مشاكل نفسية فى كل تصرف أو موقف إنسانى يتسم بدرجة أو أخرى من الانفعال، أو حتى فى كل حالة يحدث فيها قصور عن تلبية حاجة إنسانية طبيعية. ولكن هذا شىء، والقول أو الإيحاء بأن المسألة ناتجة عن موقف غير عقلانى أو مرض يحتاج إلى علاج نفسى، هو شىء آخر تماماً. فالجائع الذى اشتد به الجوع حتى صاح مطالباً بالطعام علاجه هو أن يقدم له الطعام وليس أن يتمدد على أريكة

الطبيب النفسى ويحكى قصة حياته للطبيب، والفيتناميون كان علاجهم أن تنسحب القوات الأمريكية من بلادهم وليس أن يعرضوا، واحداً بعد الآخر على الدكتور جمال ماضى أبو العزايم. وقل مثل هذا على غضب السود فى جنوب افريقيا، وغضب العرب من تصرفات إسرائيل. الحل فى الحالة الأخيرة هو أن يحصل العرب والفلسطينيون على حقوقهم لا أن نعقد لهم ندوة فى دار الإفتاء بعنوان «الإسلام والسلام والنفسى».

هل الأمر يحتاج إلى مزيد من الإيضاح؟ لنفرض أن لك جاراً كلما رآك خارجا من منزلك أوسعك ضرباً، فيشج لك رأسك يوما، ويكسر لك ساقا فى يوم آخر، ويلكمك فى صدرك يوما ثالثا، حتى أصابك منه الجزع الشديد فأصبحت تجرى هاربا كلما رأيته قادما من بعيد، وأصبحت تراه كل ليلة فى كابوس مخيف أثناء نومك. ما تشخيص هذه الحالة فى رأى الدكتور أبو العزايم؟ المشكلة نفسية بلا شك، ولكن هل الحل هو أن تذهب إلى طبيب نفسى أم أن تبلغ البوليس؟.

أعترف أن لدى مشكلة نفسيه مع إسرائيل بهذا المعنى. فأنا منذ كان عمرى أثنى عشر عاما والأخبار الآتية من فلسطين ثم من إسرائيل تصيبنى بالكرب والحزن. سمعت فى صباى عما فعلوه فى مذبحة «دير ياسين» ثم كيف طردوا الفلسطينيين وأقاموا دولة على أرضهم، ثم كيف هزموا الجيوش العربية فى ١٩٤٨، لأنه كلما أحرز العرب انتصارا فرضت هيئة الأمم المتحدة علينا هدنة حتى تستعيد اسرائيل قوتها. وعندما أبدى مندوب سويدى محايد عن الأمم المتحدة تعاطفا مع الحق العربى هو برنادوت، قتلوه. أصابتنى إسرائيل إذن بمرارة فى حلقى منذ كنت فى الثانية عشرة من عمرى، لم تزل منذ ذلك الوقت بل ازدادت عاما بعد آخر. ففى مطلع شبابى عرفت بهجوم إسرائيل على غزة، وعندما أممنا قناة السويس فى العام الثانى وفرحنا بذلك فرحاً لا يقدر، دبرت إسرائيل

عدوانا علينا مع بريطانيا وفرنسا احتلوا بها سيناء. وبعد أن اضطروا للانسحاب عادت إسرائيل فاحتلتها مرة أخرى هى والضفة الغربية والجولان ووضعوا بذلك نهاية حاسمة لتنمية اقتصادية ناجحة للغاية فى مصر لم ننجح فى استعادتها حتى الآن. ثم عندما حاولنا استرداد أرضنا فى ١٩٧٣ وعبرنا القناة عبروا هم القناة فى الاتجاه المقابل وحاصروا الجيش المصرى فى سيناء وهددوه بالفناء. وبعد أن وقعوا اتفاقية سموها اتفاقية السلام فى ١٩٧٩، ضربوا العراق ثم ذبحوا الفلسطينيين فى صبرا وشاتيلا فى ١٩٨٢ واحتلوا الجنوب اللبنانى وضربوا الفلسطينيين فى تونس، ثم أجبروا الفلسطينيين على توقيع اتفاق مهين للغاية فى سبتمبر ١٩٩٣.

اعترف بأن كل هذا قد أصابنى «بعقدة نفسية» لا أستطيع لها حلا، ولكننى واثق كل الثقة من أن الحل ليس الذهاب إلى د. جمال ماضى أبو العزايم ولا غيره من الأطباء النفسيين. إن مشكلتى ليست هى أنى لا أعرف سبب أزمتى النفسية، أو أنى لا أعرف ماهو حلها، بل هى أنى لااستطيع تنفيذ هذا الحل لأسباب متعددة منها بكل تأكيد وجود بعض الناس مثل د. جمال ماضى أبو العزايم والندوات والجهود التى يبدو أنه يقوم بها عن طيب خاطر.

ثم فلنفترض أن مشكلة «الصراع العربى الإسرائيلى» هى مشكلة نفسية على حد قوله. فمن هو المريض فيها ياترى؟ هل هو العربى فقط أم الإسرائيلى أيضا؟ ألا يمكن أن تكون لدى الإسرائيليين أيضا عقدة نفسية تحتاج إلى علاج، وتدفعهم إلى ضرب العرب كلما رأوهم؟ ولماذا لا يعرض د. أبو العزايم خدماته على الإسرائيليين لبعض الوقت بدلا من تركيز جهوده على المسلمين فى دار الإفتاء فى القاهرة؟ وإذا كان د. أبو العزايم آسفا لهذه الدرجة على ما ضيعه العرب من وقت ومال فى محاولة

حل هذا «الصراع» بالقوة، أفلا يرى من المناسب أيضا أن يقول مثل هذا للإسرائيليين؟ بل قد يكون توجيه هذا القول للإسرائيليين هو الأوجب والأنسب إذ ربما لو لم ينفق الإسرائيليون كل هذا المال والوقت على الحرب ما اضطر العرب إلى إنفاق ما أنفقوه من مال ووقت. بل إنى سأذهب إلى أبعد من هذا، ولأسلم مع الدكتور أبو العزايم بأن شخصاً مثلى يحمل كل هذه الكراهية لإسرائيل، ويرفض كل الرفض أن يتعامل مع الإسرائيليين بأية صورة من الصور، لديه مشكلة نفسية بل عقدة نفسية تحتاج إلى حل. وقد اعترفت بهذا على أية حال وقدمت أسبابى لذلك، فمن يضمن لنا أن الدكتور أبو العزايم نفسه وأمثاله، ممن يبدون استعدادا مدهشا وغريبا حقا لنسيان كل هذا الذى حدث والجلوس مع الإسرائيليين وكأنهم لم يرتكبوا شيئا ضدنا ولم يأخذوا منا شيئا ولا يرون أيةغضاضة فى أن يدخل الإسرائيليون دار الإفتاء ويحضروا فيها ندوتين، يفتتح إحداهما فضيلة المفتى نفسه، ما الذى يضمن أن هذا الموقف الغريب الذى يتخذه د. أبو العزايم وأمثاله ليس ناتجا هو نفسه عن عقدة نفسية تكونت لديه منذ الصغر، لا يعرف كنهها إلا الله، وحلها ليس أسهل من حل مشكلتى؟ فربما كان د. أبو العزايم مثلا قد عومل فى صباه معاملة غير كريمة من أحد الناس جعلته يقبل بعد ذلك الذل والضيم بدرجة لا يقبلها غيره؟ لا يعرف أحد بالطبع حقيقة الأمر، ولكن كل ما أريد أن أقوله هو أنه من المحتمل جدا أن يكون د. أبو العزايم يعانى من مشكلة نفسية لا تقل جسامة عن مشكلتى. فالغضب - لكل الأسباب التى شرحتها - يبدو شيئا طبيعيا جدا بالمقارنة بالهدوء والسكينة أمام كل مافعله ويفعله الإسرائيليون. ربما كان هناك مرض نفسى حقا، ولكن من المؤكد أن المرضى الحقيقيين ليسوا هم الذين يعادون إسرائيل، وليحاول د. أبو العزايم أن يبحث عن مرضى حقيقيين بين أناس آخرين غيرنا،

ولعله يتفضل علينا أيضا بأن يقوم ببحثه فى مكان آخر غير دار الإفتاء حتى لا يضاعف ما نشعر به من حزن ومرارة، وحتى لا يكلف فضيلة المفتى أكثر من طاقته.

(٧)

كنت دائما ولا أزال أعتقد أن من أفضل ما حدث لمصر فى النصف الثانى من القرن العشرين، إن لم يكن فى تاريخها الحديث كله، هو تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ . هكذا كان رد فعلنا إزاء قرار التأميم ونحن شباب صغار، وهكذا ظل اعتقادى حتى الآن. وبنفس الثقة كنت ولاأزال اعتبر أن من أسوأ ما أصابنا خلال هذه الفترة، إن لم يكن أسوأه على الإطلاق هو حرب ١٩٦٧ ، أو بالأحرى الاعتداء الإسرائيلى علينا فى ١٩٦٧ ، وأن كثيراً مما تعانى منه مصر «بل والعرب» حتى الآن، اقتصادياً وسياسياً، هو من آثار ذلك الاعتداء المشئوم. فيما بين هذين التاريخين (١٩٥٦ و١٩٦٧) كنت ولا أزال اعتقد أن مصر قد شهدت فترة من أزهى فترات تاريخها، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مما مازلنا نجنى ثماره حتى الآن: سواء تعلق بارتفاع معدل النمو، أو تغير الهيكل الاقتصادى لصالح الصناعة، أو إعادة توزيع الدخل وإطلاق عقال الطبقات الدنيا وتحريرها اقتصاديا ونفسيا، أو تحقيق نهضة ثقافية لا شك فيها فى مختلف الجوانب: القصة والمسرح والشعر والموسيقى والبحث الاجتماعى وإعادة طبع كتب التراث والفنون الشعبية والاتصال بالفنون الغربية الراقية.. الخ.

كان لكل هذا ثمن دفعناه، يتمثل أساسا فى فقدان الديمقراطية السياسية (وإن كان الموجود منها قبل الثورة قليلا أصلا) كما أنه اقترن

بأخطاء جسيمة، ولكن المحصلة النهائية لكل هذا كانت في اعتقادي إيجابية للغاية، تكفي لأن يعتبر جمال عبدالناصر، على الرغم من كل أخطائه، من أعظم القادة الوطنيين الذين عرفتهم مصر في تاريخها الطويل.

بعد اعتداء ١٩٦٧ تغيرت الأمور تغيراً جذريا، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو في حياتنا الاجتماعية والثقافية، وكان معظم التغيرات في كل هذه الجوانب إلى الأسوأ بحيث أني اعتبر المحصلة النهائية لما حدث في الربع قرن الماضي سلبية للغاية، وأعتبر ما حدث خلالها هو المسئول الأساسي عما نحن فيه الآن.

ليس هنا مجال إثبات صحة ما أقول، وإنما ما يدفعني إلى كتابة ذلك الآن هو الرغبة في أن ألفت نظر القراء الذين وصلوا الى نتائج قريبة مما وصلت اليه في تقييم هاتين الحقبتين، أو على الأقل الذين هم على استعداد للاستماع إلى حجج تؤيد ما أقول، إلى مقال غريب للغاية كتبه د. عبدالعظيم رمضان في مجلة اكتوبر بعنوان «أيها السادة: على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟» (٢٧/ ٢/ ١٩٩٤)، وصل فيه إلى عكس ما أقوله بالضبط. عهد عبدالناصر هو المسئول عن كل «أو معظم» ما تعاني منه مصر الآن من متاعب. وليس هذا الموقف بجديد، فنحن نعرف كتابات كثيرة أخرى لنفس الكاتب وكتاب آخرين، يرددون هذا الموقف منذ فترة طويلة. وإنما الذي يلفت النظر بوجه خاص في هذا المقال شيء مختلف تماماً، وهو الذي يستوجب التنبيه إليه، وألا يترك يمر ببساطة، بل إني بعد أن فرغت من قراءة المقال تكوّن لدي الاعتقاد بأن الدافع الحقيقي الذي دفع د. رمضان إلى كتابة المقال ليس هو الهجوم على عبدالناصر على الإطلاق بل شيء مختلف تماماً، وهو تدشين ما يمكن أن يسمى «بالتفسير الإسرائيلي للتاريخ المصري» وليس هذا المقال إلا حلقة

من حلقاته الأولى وسوف تليها حلقات وحلقات من د. رمضان وغيره.
والهدف الأساسى من هذا التفسير، ليس هو بالضبط تشويه صورة عبدالناصر لدى الجيل الجديد من القراء (وإن كان هذا سوف يكون من نتائجه لا محالة) بل الهدف الأساسى هو تبرئة إسرائيل من أية مسئولية عما حدث لمصر خلال نصف القرن الماضى، وإظهارها بمظهر من كان دائما يواجه المرة بعد المرة بحماقات المصريين وقادتهم، فلا تجد إسرائيل أمامها إلا الدفاع عن نفسها دون أن تكون قد جنت ذنبا.

هناك بالطبع ألف طريقة لرواية أى قصة ولكتابة أحداث أى حقبة تاريخية. ويكاد يكون من المستحيل أن نتصور وجود كتابة للتاريخ محايدة مائة بالمائة، خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع كالذى نحن بصدده الآن تحتدم حوله العواطف وتتعلق به مصالح الناس. إن استبدال كلمة واحدة بكلمة أخرى، فى وصف حادث معين، أو إسقاط بعض التفصيلات البسيطة فى التاريخ لحقبة ما، يمكن أن يؤدى بالقارىء الى تقييم مختلف جداً للحادث أو الحقبة التاريخية. إن وصف الرئيس كلينتون مثلا لمذبحة المسجد الإبراهيمى بأنها «مأساة» بدلا من أن يصفها بأنها «جريمة» يجعلها تبدو وكأن ليس هناك مسئول عنها، شأنها شأن الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الزلزال. ولكن هناك حداً أدنى من النزاهة يحق لنا أن نطلبه من المؤرخ أو المحلل السياسى، ونحن قبل كل شىء نستهجن بشدة أن يقبل مؤرخ مصرى أن يضع نفسه وعلمه ومهارته فى الكتابة، فى خدمة دولة تستهدف إفقاد الشعب المصرى ذاكرته، وإضعاف ثقته بنفسه، والتحقير من شأنه ومن شأن زعمائه وانتصاراتهم الحقيقية، وتعليمه التنكر لأشقائه وأنصاره الحقيقيين.

لقد شهدنا من تاريخ الإسرائيليين والصهاينة ما يكفى لتأكيد اعتقادنا بأن من عاداتهم الثابتة تكرار ترديد الخبر الكاذب حتى يصدقه الناس من

فرط تكراره. الفلسطينيون يقاتلون من أجل استرداد حقوقهم؟ لا تهتم بذلك، قل فقط إنهم إرهابيون، ولا تملّ من تكرار ذلك فسوف يصدق العالم ما تقول فى النهاية. بيجن إرهابى قديم؟ قل إنه محب للسلام وكرر ذلك فتجده يحصل فى النهاية على جائزة نوبل للسلام. إسرائيل تعتدى باستمرار على جيرانها؟ لا بأس عليك من ذلك، قل إنها تحتاج إلى حدود آمنة لتحمى نفسها من عدوان جيرانها، وكرر ذلك مئات المرات حتى تصبح الحدود الآمنة لإسرائيل مطلبا بدهيا وطبيعيا. اليهود يريدون استعادة ممتلكاتهم فى مصر والهيمنة على اقتصادها؟ قل إن اليهود هم الذين بنوا الأهرامات. هل يبدو هذا القول مضحكا فى البداية؟ لا تيأس، كرّره المرة بعد المرة حتى يصبح حقيقة.

هاهو ذا المؤرخ العظيم د. عبدالعظيم رمضان يقدم خدماته للإسرائيليين لتنفيذ هذا المخطط الشيطانى. هل إسرائيل مستمرة فى ممارسة نفس أعمالها الإجرامية التى لم تكف عنها منذ مذبحة دير ياسين؟ لا بأس، فهاهو عبدالعظيم رمضان فى مقاله المذكور بمجلة اكتوبر يعبر عن استغرابه الشديد ممن يزعم شيئا من هذا القبيل، فيقول إنه لا يملك نفسه من العجب والدهشة: «كلما قرأت ما يكتبه هؤلاء الكتّاب عن إسرائيل بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها عنها قبل انسحابها الكامل من سيناء ومن طابا! أو ما يكتبونه عن السوق الشرق أوسطية بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها قبل انهيار الاتحاد السوفييتى وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على رأس مال العالم الرأسمالى».

هل المصريون مازالوا فخورين بقيام عبدالناصر بتأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦؟ لا بأس، قل لهم يادكتور رمضان إن ما قام به عبدالناصر فى تلك السنة هو مجرد «إلقاء خطبة حماسية» وإن مصر «ظنت أنها أفلتت من العقاب بنجاحها فى تسيير الملاحة فى قناة السويس بالملاحين

المصريين بعد انسحاب المرشدين الغربيين» . وقل لهم أيضا ما معناه أن عبدالناصر بتأميم القناة ارتكب عملا غاية فى الحماقة إذ إنه كان «هو الرجل الوحيد فى العالم أجمع الذى كان يؤمن بأن قرار تأميم القناة لن يترتب عليه رد فعل انتقامى عسكرى من الغرب! «ناهيك عن أنه اتخذ بمفرده قرار التأميم» الذى يعرض مصر لمواجهة عسكرية قاتلة مع الجيوش الاستعمارية والإسرائيلية» .

هكذا يبدو جليا إذن إن إسرائيل باشتراكها فى العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ كانت فقط ترد على حماقة مصرية هى تأميم قناة السويس، حيث كان على حد تعبير د. رمضان «من الطبيعى أن تسقط سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى، ولا تخرج منها إلا بتنازل خطير هو مرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران إلى البحر الأحمر» .

ترتب على ذلك أيضاً «محاولة إسرائيل الاستعاضة (بميناء ايلات) عن قناة السويس لنقل البضائع والتجوال بين آسيا وافريقيا وأوروبا» ثم إنها «أعلنت بعدها أنها سوف تعتبر أن إغلاق خليج العقبة فى وجه ملاحتها يستوجب شن حرب وقائية ضد مصر» .

ما الذى يفهم من كل هذا؟ الذى يفهم منه أن عبدالناصر كان عليه أن يمتنع عن تأميم قناة السويس لكى لا يعطى إسرائيل المبرر لأن تتخذ هذا التصرف «الطبيعى» جداً وهو احتلال سيناء. تأميم القناة إذن، وبصريح العبارة، تصرف أحمق وغير طبيعى، بينما احتلال إسرائيل لسيناء تصرف طبيعى. كما أن قيام إسرائيل بالاعتداء على مصر مرة أخرى، واحتلالها لسيناء مرة أخرى فى ١٩٦٧ هو أيضا أمر طبيعى لأنه كان «حربا وقائية» ردا على قيام مصر بذلك العمل العدائى الخطير وهو إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية! وعلى أى حال فالدكتور رمضان يرى أن قيام عبدالناصر بإغلاق خليج العقبة كان خطأ أيضا

لسبب آخر، وهو أنه كان مبنيا على معلومات خاطئة من أساسها، وهو ما أشيع عن وجود حشود إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية، إذ قد ثبت فيما بعد، كما يقول د. رمضان «عدم وجود هذا الحجم من الحشود الإسرائيلية، وأن الوجود الفعلى لا يتعدى قوات رمزية كانت ستشترك فى الاستعراض العسكرى الذى أقيم فى القدس احتفالا بعيد إنشاء دولة إسرائيل». ألا ترى الظلم الفادح الذى ارتكبته مصر إزاء إسرائيل؟ دولة مسكينة تستعد للاحتفال فى القدس بعيدها القومى، فتضع قوات رمزية على الحدود السورية، فهل يستحق ذلك من عبدالناصر أن يغلق فى وجهها خليج العقبة؟.

يختتم د. رمضان هذا الجزء بهذه العبارة القاطعة وهى أنه «فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ أعلن قرار بإغلاق العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية اعتبارا من اليوم التالى ٢٣ مايو، وبذلك أصبحت الحرب بين مصر وإسرائيل أمراً مقضياً». والمعتدى إذن فى حرب ١٩٦٧، كما هو واضح، هو مصر وليس إسرائيل، فقد ارتكب عبدالناصر من الأخطاء ما جعل هذه الحرب «أمراً مقضياً» أو بعبارة أصرح «عملا طبيعيا ومشروعا».

ماأشد فرحة إسرائيل بهذا الكلام، وبوجود مؤرخ مصرى على هذه الدرجة من الكفاءة فى تقديم التفسير الإسرائيلى للتاريخ المصرى بهذه الصورة السلسة للأجيال الصاعدة من المصريين. وما أشد حزننا وأسفنا.

(٨)

هناك شبه إجماع فيما نشرته وأذاعته وسائل الإعلام، وفى تصريحات الكتاب والمثقفين والمعلقين السياسيين، على أن الدافع إلى ذلك الحادث الفظيع، حادث الاعتداء على الأستاذ نجيب محفوظ هو

التعصب الديني، أي أن شخصا أو مجموعة من الأشخاص اعتبروا أن نجيب محفوظ قد أساء إلى الدين على نحو ما، فأرادوا الانتقام منه أو تلقين غيره درسا. ولنفرض أن هذا صحيح فيما يتعلق بالشخص الذى طعن الأستاذ نجيب، وكذلك بالأشخاص الذين على صلة مباشرة بهذا الذى طعنه، ولكن ماالذى يمنع من أن يكون صاحب الفكرة أصلا (أو أصحابها) الذين أوعزوا إلى المتعصبين دينيا فى مصر بتنفيذها، لهم أغراض مختلفة تماما؟ بل وألا يكونوا مسلمين أصلا؟ وما الذى يمنع من أن يكون هؤلاء هم الذين خططوا ومولوا وسهلوا عملية الاعتداء، وأن لولاهم ما كان الحادث ليحدث بالمرة؟ بل وما المانع من أن يكون هؤلاء هم أيضا المخططون والمموّلون والمساعدون على تنفيذ معظم أعمال الإرهاب التى حدثت فى مصر خلال العشرين عاما الماضية؟

إنى بصراحة أميل بشدة إلى هذا التفسير، ليس لمجرد أنك تقرأ من حين لآخر فى الصحف إشارات إلى تصريحات للمتهمين مؤداها أن العملية تمت بناءً على أوامر من الخارج، فالمرء لم يعد يعرف ما الذى يجب أن يصدقه وما الذى يجب أن يتجاهله مما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام. وإنما دافعى إلى هذا التفسير أسباب تكاد تكون عقلية بحتة وإن كانت تستند إلى قراءة الأحداث المتتالية فى مصر والمنطقة العربية خلال العقدين الماضيين. وعندما يفقد المرء ثقته فيما تقوله وسائل الإعلام، فلا حيلة أمامه إلا الاعتماد على محاولة الاستنتاج المنطقى من مجموعة قليلة من المعلومات التى لا يشك فى صحتها.

وقد قادتنى هذه المحاولة إلى أبعد من هذا، وهو دون لف أو دوران، أن المحرك الأساسى لهذا الحادث الإجرامى (وكثير غيره) هو إسرائيل، أو بالأحرى جماعة من الإسرائيليين أو الصهاينة، دفعهم إلى تخطيط هذا العمل وتسهيل تنفيذه اعتقادهم بأن هذا الاعتداء يخدم مصالح معينة لدولة إسرائيل.

وللدفاع عن رأيى سأبدأ من البداية، فأزعم أولا أن إسرائيل وجدت من مصلحتها منذ فترة طويلة، قد تعود إلى أوائل السبعينات، أن تشجع حركات التطرف الدينى فى مصر بمختلف الوسائل، إذ أن ذلك من شأنه أن يحقق لإسرائيل مصالح مهمة ومتعددة. ليس الغرض هو مجرد «زعزعة الاستقرار» فى مصر، كما يقال كثيرا، فهذا تعبير عام وغير واضح، كما أن «زعزعة الاستقرار» بمعنى من المعانى، قد تكون عكس ما تريده إسرائيل فى وقت معين. فاستقرار نظام معين للحكم فى مصر، كالذى نعيش فى ظله مثلا منذ بداية عهد السادات، هو فى صالح إسرائيل وليس ضدها. وليس الغرض هو مجرد «تخريب الاقتصاد المصرى»، فهذا أيضا ليس دائما فى مصلحة إسرائيل، بل يكون كذلك فقط فى فترات معينة يراد فيها الضغط على النظام المصرى عندما يبدى ترددا وإحجاما عن اتخاذ موقف معين فى صالح إسرائيل.

الأهم من هذا وذاك فى نظرى هو أن نمو الحركات الدينية المتطرفة فى مصر وتكرار أعمال الارهاب من وقت لآخر، يحققان الفوائد الآتية لإسرائيل.

أولا: إنه يسىء بشدة إلى سمعة العرب والمسلمين والفلسطينيين فى العالم كله، خاصة إذا لجأت إسرائيل إلى تضخيم كل حدث يحدث من هذا النوع ونشره على أوسع نطاق، وتكرار إذاعته حتى يسمعه الأصم فى أبعد أطراف الأرض، وهو ما دأبت إسرائيل بالفعل على عمله منذ سنوات عديدة. والإساءة إلى سمعة العرب والمسلمين والفلسطينيين تكسب إسرائيل عطفا واسعا من الرأى العام العالمى، ويسهل بشدة مهمة الحكومات الغربية التى تعمل باتفاق تام مع إسرائيل، كما يسهّل تمرير أى أعمال إرهابية وأى خرق صارخ للعدالة وللقانون الدولى تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب.

ثانيـا: إنه أداة ضغط رائعة على الحكومة المصرية تجعلها على الدوام تحت رحمة الدولة الحامية لها، اقتصاديا وأمنياً، وهى الولايات المتحدة. فكلما اشتد تهديد الحركات الدينية المتطرفة للحكومة المصرية، أمنياً واقتصادياً، زاد اعتماد هذه الحكومة على الولايات المتحدة كمصدر للسلاح والمعونات الاقتصادية. وكلما تدهور ميزان المدفوعات بسبب تدهور السياحة الذى يرجع بدوره إلى تدهور حالة الأمن الداخلى، كلما أصبحت الولايات المتحدة كمصدر للسلاح والمعونات الاقتصادية قادرة على الضغط على الحكومة المصرية (بما تملكه من قدرة على منع شحن القمح وغيره من سلع ضرورية) وذلك للرضوخ لمطالب الولايات المتحدة التى كثيرا ما تحقق مصالح جوهرية لإسرائيل، سواء بتوقيع اتفاقات صلح وسلام، أو الإسراع بإجراءات التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، أو باستخدام الحكومات المصرية كأداة ضغط على الفلسطينيين ودول عربية أخرى لقبول ما تطلبه منهم إسرائيل.

ثالثـا: هناك بالطبع الفائدة المحققة لإسرائيل من تشجيع التطرف الدينى والمتمثلة فى نشر مناخ من اللاعقلانية والدروشة العامة لابدّ أن تجنى إسرائيل ثماره فى المدى الطويل، إذ هو يعطّل ملكة التفكير لدى قطاع كبير من عامة الناس، ويشغلهم عما يجرى بالفعل فى الحياتين السياسية والاقتصادية وعن أخطار المشروعات الإسرائيلية للمنطقة، ويصرفهم إلى التفكير فى أمور تتراوح بين عذاب القبر وبين الصور المختلفة التى يمكن أن يظهر بها الشيطان.. الخ. قد يقال إن هذا التطرف الدينى قد يتحول إلى خطر يهدد إسرائيل نفسها، ولكن الحقيقة هى أن الذى يهدّد إسرائيل ليس هو اللاعقلانية فى تفسير الدين بل التفسير العقلانى للدين والسياسة والاقتصاد والمجتمع. وقد سبق لنجيب محفوظ أن عبّر عن ذلك تعبيراً طريفاً للغاية فى رواية «ثرثرة فوق النيل»،

عندما عبّر أحد الحشّاشين عن خوفه من أن تفاجئهم الحكومة وترسل لهم رجال الشرطة للقبض عليهم، فردّ عليه زميله يطمئنه قائلا إن الحكومة لا تخشى المسطولين، وإنما تخاف فقط من «الفايقين». نفس القول يمكن أن ينطبق على إسرائيل.

رابعا: يؤدى نموّ الحركات الدينية المتطرفة وتكرّر أعمال الإرهاب التى تقوم بها إلى إسباغ نوع من الشرعية الغريبة على نظام الحكم الحالى فى مصر، فى نظر طوائف واسعة من الشعب المصرى، ماكانت لتصبر على هذا النظام لولا خوفها من الحركات المتطرفة. وإسرائيل تحتاج بالطبع إلى استمرار هذا النظام فى مصر لتحقق هى مآربها. فليتذكر القارىء أن وجود هذه الحركات الدينية المتطرفة والإرهابية كان هو الحجة الأساسية التى استخدمها النظام للدفاع عن إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسته الثالثة، وهو التبرير الأساسى الذى يقدّم لاستمرار قانون الطوارىء والتضييق التعسفى من حريات الناس.

خامسا: بصرف النظر عن ذلك النوع الغريب من المشروعية الذى اكتسبته الحكومة من جرّاء نموّ الحركات الدينية المتطرفة، فإن نمو هذه الحركات قد أحدث أيضا رعبا حقيقيا لدى طوائف هامة ومتعددة من المصريين جعلهم، ليس فقط أكثر استعداداً للصبر والسكوت على نظام الحكم فى مصر، بل وأيضا، وياللأسف، جعلهم يعتبرون الخطر الإسرائيلى أهون من خطر الحركات الدينية المتطرفة. وأنا أعتبر هذا المكسب الأخير الذى حققته إسرائيل هو المأساة الحقيقية ومبعث الجزع الحقيقى.

لقد بث هذا التطرف الدينى والإرهاب رعباً حقيقياً ومفهوماً تماما لدى غالبية الأقباط، ولدى شرائح واسعة من المثقفين والفنانين الذين يخافون خوفا حقيقياً على حرية الفكر وحرية التعبير الفنى، ولدى نسبة عالية من

النساء اللاتى يخشين بدورهن مما يمكن أن يتعرضن له من تهديد حقيقى لحريتهن الشخصية إذا استولى المتطرفون على الحكم. كل هذا الخوف مفهوم ومشروع تماما. ولكن تظهر المأساة فى اعتبار أن هذا الخيار البائس المطروح أمامنا هو الخيار الوحيد الحقيقى المتاح لنا: إما الخضوع لإسرائيل أو الخضوع للحركات الدينية المتطرفة؟ من الذى وضعنا فى هذا الموقف البائس إلا إسرائيل نفسها بمساعدة نظام للحكم يحلو له بدوره أن يصوّر لنا أنه ليس أمامنا بديل ثالث؟ من الذى قال إن من المستحيل أن يكون لنا نظام وطنى يرفض الخضوع لإسرائيل والولايات المتحدة ويرفض فى نفس الوقت الخضوع لتفسيرات لا عقلانية وإرهابية للدين تتخلى عن العقل وتقيّد الحريات؟ إن اسرائيل لها مصلحة محققة بالطبع فى تصوير الأمر على أنه لا خيار إلاّ بين هذين الأمرين، ليس فقط أمام المثقفين والسياسيين المصريين بل وأيضا أمام الرأى العام الغربى، فهى قد دأبت منذ سنين عديدة على تصوير أن المتطرفين الدينيين والإرهابيين وكأنهم على وشك الاستيلاء على الحكم فى مصر، ومن ثم يظهر التصور الإسرائيلى للمنطقة وكأنه أفضل مائة مرة، ليس فقط للمصريين، بل وأيضا للمصالح الأجنبية الموجودة أو الراغبة فى الوجود فى مصر. وهى فى سبيل تأكيد هذه الفكرة عملت جهدها على محو أى تمييز بين أى فكر وطنى يثير الحمية الوطنية وبين الفكر الدينى، وكذلك بين أى فكر دينى وبين الحركات المتطرفة، ثم بين الحركات المتطرفة وبين الإرهاب. ومن ثم فلا موقف وطنى إلا إذا كان دينياً، ولا موقف دينى إلا إذا كان متعصبا، ولا موقف متعصب إلا إذا كان إرهابيا، ولا بديل للإرهاب إلا التعاون مع إسرائيل!.

إلى هذا الحد وصل تشويه الحقائق. وللأسف وقعت أعداد غفيرة من المثقفين المصريين فى هذا الفخ، بعضها عن حسن نية وغفلة مؤسفة،

وبعضها بسوء نية. هكذا نشأت وترعرعت فى حياتينا الثقافية والسياسية هذه الثنائية الملعونة، والمزيفة والمختلقة اختلاقا: إما إرهاب وتعصب دينى أو التسليم لإسرائيل بمطالبها.

انظر كيف أن الحكومة تتحمل بعض العقلانيين وتفسح لهم مساحات فى وسائل الإعلام ماداموا يتكلمون ضد الإرهاب، وفى نفس الوقت تجد كثيرين من المثقفين الوطنيين يتحملون فساد الحكومة خوفا من الإرهاب، وكلاهما يغض البصر عن جرائم إسرائيل ومطامعها، لأنها فى نظرهم أهون من جرائم الإرهابيين وأخطارهم. ومن ناحية أخرى تجد بعض الوطنيين والكارهين لإسرائيل يسكتون على التطرف الدينى كرها فى إسرائيل والتبعية للولايات المتحدة.

هناك أيضا ممن يتظاهرون برفع شعار التنوير والعلمانية من هم أفاقون حقيقيون، لا يبتغون إلا تحقيق مصالح مادية رخيصة ولو على حساب الوطن وبقية المجتمع، ولكن يصادقهم ويتعاون معهم تنويريون حقيقيون لا يهمهم إلا إعلاء شأن العقل، يصادقونهم ويدعمونهم لسبب واحد فقط: وهو أنهم ليسوا من دعاة الإسلام السياسى، ومن ثم «ليسوا إرهابيين»!.

وهناك من النساء اللاتى يقلقهن ما تتعرض له المرأة المصرية من غبن واضطهاد، ويطمحن، قبل كل شيء، إلى أن تحصل المرأة المصرية على حقوقها، ولكنهن على استعداد للتعاون مع حكومة فاسدة وجائرة، أو حتى مع إسرائيل، مادامت هذه أو تلك تعادى مثلهن أعضاء الجماعات الدينية الإرهابية!

* * *

فى هذا المناخ الغريب وقع هذا الحادث الفظيع : الاعتداء على الأستاذ نجيب محفوظ ، فحدث بالطبع ما كان لابد أن نتوقعه ، وتكرر المنظر المعتاد مع اشتداد حدته بما يتناسب مع مكانة نجيب محفوظ العالية . المثقفون جميعا على بكرة أبيهم لا يحتاجون إلى أكثر من دقيقة واحدة من التفكير لتحديد المجرم ودوافعه إلى الجريمة ، بل ولا حتى دقيقة واحدة من التفكير . وسلطات الأمن بدت وكأنها قد قبضت على المجرم حتى قبل أن يخرج الأستاذ نجيب محفوظ من بيته ، حتى ليكاد المرء أن يتساءل : مادمنا على هذه المعرفة الوثيقة بالمجرم ودوافعه فلماذا لم نمنع وقوع الجريمة أصلا؟ طبعا امتلأت الصحف ووسائل الإعلام بعبارات الإدانة والشجب للمعتدى ودوافعه ، وصدرت أعداد خاصة من بعض الصحف وهى لا تكاد تحتوى إلا على عبارات الإدانة للجريمة من جانب مثقف بعد آخر . وليسمح لى القارىء أن أعبِّر عن الدهشة الممزوجة بالرثاء : هل كان لدى أىّ واحد من المثقفين أى شك فى أن هذا الاعتداء جدير بالإدانة والشجب ، فاحتاج الأمر إلى كل هذا التأكيد والصياح؟ لقد كنت أظن أن هذه الإدانة هى من قبيل البدهيات التى لا يمكن الشك فيها . هل نحتاج إلى أن نقول المرة بعد المرة إن الخلاف فى الرأى لا يجب تسويته بالسكين أو بالرصاص ، وكأن فى الأمر اكتشافا خطيرا؟ على أى حال ، لقد اعتبر كل مثقف من المثقفين المصريين من الضرورى أن يؤكد هذه الحقيقة ، وراح كل منهم يزايد على الآخر فى إدانة الإرهاب الدينى وشجب الاعتداء على حرية الفكر باسم الدين . ألا يبدو للقارىء مدهشاً حقاً أن هؤلاء الذين يرفعون كل يوم شعار التنوير والعقلانية لم يحاول أى منهم أن يستعيد صوابه بسرعة ، وأن يطرح كافة الاحتمالات الممكنة فى حادث الاعتداء على نجيب محفوظ ، فيستبعد بعضها ويستبقى بعضها الآخر؟ لم يحاول أحدهم أن يطبق منهج الشك الديكارتى الشهير

هذه المرة (الذى يهيمون به هياماً شديداً) فيشك ولو للحظة واحدة فى أن إسرائيليين أو صهاينة يمكن أن يكونوا هم أصحاب فكرة الاعتداء، مادامت إسرائيل تحقق كل هذه الفوائد الجمّة منه. كلا، لم يتطرق إليهم الشك هذه المرة، وبدلا من أن ينوّرونا بأن يسلطوا الضوء على مختلف الاحتمالات الممكنة، فضلوا أن يتصرّفوا تصرّف العوام الذين يطلقون العنان لعواطفهم: «نحن ندين.. نحن نشجب.. نحن فى غاية الغضب».

(وإنى لأرجو مخلصا ألا يتسرع أحد هؤلاء العقلانيين العظام فيستخلص من كلامى هذا أنى لا أدين الاعتداء على نجيب محفوظ، ومن ثم فإنى أسرع بالقول بأعلى صوت: إنى أدين بشدة حادث الاعتداء على نجيب محفوظ!).

ولكن بصرف النظر عن بعدهم عن العقلانية والتنوير، يلاحظ أن المثقفين المصريين قد انهمكوا فى عملية تعذيب للنفس تثير الإشفاق حقا. إنك تقرأ تعليقاتهم على الحادث فتقفز إلى ذهنك صورة مجموعة من الناس يشبعون أنفسهم جلداً وطعنا وصراخا ولطما حتى ليكاد الدم ينزف منهم، ولا ينفع شىء فى تهدئتهم. فكلهم يصيح: «نحن نحن المسئولون، نحن السفلة المجرمون، لقد طعنّا أعظم كاتب لدينا، ياللعار ويالسوء طالعنا..» يبدون وكأنهم لا يريحهم إلا مثل هذا الكلام الذى يطعنون به أنفسهم طعناً. لقد كتب أحد الصحفيين وهو فى قمة الغضب، وهو يصبّ نار غضبه على المتطرفين الدينيين والإرهابيين: «أرجوكم لا تقولوا لنا إنها الموساد التى حاولت قتله..». انه لا يريد أن يسمع هذا الاتهام ولا أن يفكر فيه ولو كمجرد احتمال، لماذا ياترى؟ لأنه، فى رأيى قد بلغ أقصى درجة من اليأس والإحباط والقنوط والحزن على هذا البلد بحيث لم يعد يريحه إلا شىء واحد فظيع: وهو أن يجلد

نفسه جلداً، وأن يسُيل الدم من جسده، كما يفعل بعض الشيعة فى ذكرى وفاة الحسين.

ولكن هذا ليس هو التفسير الوحيد لهذا الإجماع على تجاهل هذا الاحتمال: أن تكون إسرائيل أو الموساد أو الصهاينة وراء هذا الاعتداء. فهناك تفسيرات أخرى. هناك بالطبع المتعاونون مع إسرائيل أصلاً، وليس لديهم أى رغبة فى فضحها، وهؤلاء لو رأوا مرأى العين إسرائيليا يطعن نجيب محفوظ لنظروا إلى الناحية الأخرى، ولقبضوا على أول متطرف إسلامى، ولقدموه لك على أنه هو المجرم.

وهناك الحكومة، التى لا تحب بالطبع أن يكون المتهم اسرائيليا، اذ كيف يكون منظرها حينئذ وهى تبدى كل هذه المحبة والاستعداد للتعاون مع إسرائيل؟

وهناك أيضا من ذكرت لك ممن يرتعشون رعباً من احتمال سيطرة المتطرفين الدينيين على الحكم، فلا يستطيعون أن يروا مجرماً خارج دائرة التطرف الدينى، وهم على كل حال يرحبون بأى إدانة جديدة للمتطرفين، فلا ضرر من هذه الإدانة وقد يأتى منها بعض النفع، مما يفوق فى نظرهم أى نفع قد يأتى من إدانة إسرائيل.

من مصلحة كل هؤلاء إذا ووجهوا بمن يذكّرهم باحتمال أن تكون إسرائيل وراء حادث الاعتداء أن يستبعدوا هذا الاحتمال على الفور، ولا بأس من أن يردُّوا عليه ساخرين: «آه.. هاهى نظرية المؤامرة مرة أخرى!» وأنا أقول لهم: «ماهو بالضبط العيب فيما تسمونه بنظرية المؤامرة؟ إنكم أولا تقولون بمثلها، كل ما هنالك أن المتآمرين فى نظركم غير المتآمرين فى نظرى. وثانيا: ماالذى شهدتموه من تاريخ إسرائيل والصهيونية مما يتعارض مع نظرية المؤامرة ومما يجعلكم تسخرون من نظرية المؤامرة إلى هذه الدرجة؟».

كلنا يعرف القاعدة البدهية من قواعد البحث عن الفاعل، والتى تقول: ابحث عن المستفيد من الجريمة. وقد ذكرت من قبل خمس فوائد مهمة يمكن أن تحققها إسرائيل من تشجيع حركات التطرف الدينى والإرهاب باسم الدين، بوجه عام. أما فيما يتعلق بالاعتداء على نجيب محفوظ بوجه خاص، فهناك بضع فوائد أخرى يمكن أن تحققها إسرائيل.

فالرجل أولا أشهر من نار على علم، ومن ثم فإن الاعتداء عليه سوف يسمع به القاصى والدانى. والحادث يقع فى نفس يوم إعلان جوائز نوبل الجديدة، مما يضمن للحادث ذيوعا وانتشارا أكبر. ولكنى لا أستطيع أيضا أن أستبعد من خاطرى أن الحادث يقع قبل أيام قليلة من مؤتمر فظيع يعقد فى الدار البيضاء لتدشين ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، وحيث يجرى الاتفاق على مختلف الصفقات التى سوف يضع بها العرب ثرواتهم الطبيعية وأسواقهم وأموالهم لخدمة المصالح الإسرائيلية. وهو مؤتمر تبذل من أجله جهود غير مسبوقة وعلى أعلى مستوى، وتجرى من أجله الاستعدادات على قدم وساق، من إلغاء المقاطعة من جانب الدول العربية التى كانت لاتزال تطبقها، إلى زيارات يقوم بها رئيس أكبر دولة فى العالم لدولة بعد أخرى من دول المنطقة . . . الخ.

العرب يساقون إذن لعملية من أكبر عمليات التنازل لصالح إسرائيل، فما هو أفضل من أن يساقوا إلى المؤتمر وهم فى حالة نفسية متدنية للغاية، وقد جثم على صدورهم إحساس قاهر بالعار والدونية والضياع والحاجة الشديدة إلى الحماية؟ وما هو أفضل لتكريس هذا الشعور بالعار وتدعيمه من أن يعلن على الملأ أن عربيا مسلما حاول قتل العربى والمسلم الوحيد

الذى حصل على جائزة نوبل فى الأدب؟ ولماذا يحاول قتله؟ لمجرد أنه مفكر حر يؤمن بحقه فى استخدام عقله. فيالعارنا وبؤسنا. فى ظل هذا الشعور بالعار سنكون على استعداد للتوقيع على أى شيء. ولا يقل عن ذلك أهمية أن ينصرف المعلقون والمثقفون والمحللون العرب عن الكلام عن المؤتمر والتحذير من عواقبه، أن ينصرفوا عن ذلك ويتفرغوا تفرغاً تاما لتعذيب النفس وتقريعها واللطم والنحيب على ما نجلبه لأنفسنا من مصائب!.

هذا هو بعض ما يمكن أن تحققه إسرائيل من نفع من وراء هذا الاعتداء. فما الذى يمكن أن يحققه المتطرفون الإسلاميون، لو كانوا بالفعل يتحركون بوحى من إرادتهم الحرّة؟ ما الذى قالوه للترويج لأفكارهم بعد الحادث؟ وهل نجيب محفوظ هو أنسب الناس فى نظر المتطرفين الدينيين للاعتداء عليه، وهو أكثر الناس وداعةً ومسالمةً وأدبا؟ وهل سيجلب لهم هذا الاعتداء عطف أحد؟ ولأى سبب يمكن أن يعتدى على نجيب محفوظ؟ أمن أجل كتاب محدود الانتشار اختلف حوله المفسرون، وكتب من أكثر من ٣٥ عاما ولم يطبع منذ أكثر من ربع قرن؟ أمن أجل فتوى صدرت من أحد الشيوخ؟ فمن هو صاحب الفتوى؟ عمر عبدالرحمن؟ فأين يقيم عمر عبدالرحمن؟ وبأمر من يأتمر؟.

إن هذا التفسير الذى أقول به، لو كان هو الصحيح، لكان الأمر خطيرا للغاية ولاستدعى منا إعادة التفكير فى أمور كثيرة. ولكنه على أى حال يحمل جانبين مشرقين:

الأول: أنه لو صحّ لكان معناه على الأقل أن الذى فكّر وخطط لهذا العمل الشيطانى ليس مصريا، ولكان تأكيدا على أنه لا يوجد مصرى واحد يمكن أن يتخذ بنفسه قراراً بأن يمس نجيب محفوظ بسوء.

والثانى: أنه لو صح هذا التفسير لكان معناه أن نجيب محفوظ لن

يتعرض لاعتداء آخر بعد اليوم. ذلك أن الدافع إلى الجريمة لم يكن شيئا فعله نجيب محفوظ، بل شيئاً آخر تماما حاولت أن أشرحه فيما تقدم.

(٩)

عندما نشرت جريدة الحياة اللندنية قصيدة نزار قبانى «المهرولون» التى أحدثت ضجة فى الصحافة العربية، لم أجد وجهاً للاعتراض عليها، بل وجدتها تعكس إلى حد كبير شعور قطاع كبير من المصريين والعرب، كما آراه بين أصدقائى ومعارفى وتلاميذى، وفى نفسى أيضاً. فالصورة التى يرسمها للعرب، مثلا، قبل أيام من الذهاب إلى مؤتمر عمان، بقوله:

«ووقفنا بالطوابير كأغنام أمام المقصلة
وركضنا ولهثنا
وتسابقنا لتقبيل حذاء القتلة»

صورة قريبة جداً من الحقيقة. وقوله فى وصف الاتفاقيات الأخيرة مع إسرائيل، والتى أقيم لها الاحتفال بعد الاحتفال فى واشنطن:

«وانتهى العرس ولم تحضر فلسطين الفرح
وهى مثل الطائر المذبوح تصرخ:
ليس هذا العرس عرسى
ليس هذا الثوب ثوبى
ليس هذا العار عارى..»

كلام فى محله تماماً، ويصعب أن يعترض عليه أحد. ربما أمكن انتقاد هذا السطر أو ذاك، كشعر، ولكن الصورة التى رسمتها القصيدة بدت لى فى إجمالها صحيحة وصادقة.

لم يعجبنى اسم القصيدة «المهرولون»، فمن المؤكد أنه كان من الممكن

أن يكون لها اسم أفضل، إذ من المؤكد أن المصيبة التى حلت بالعرب لا تتعلق بالسرعة التى جرى بها هذا السقوط الشنيع، بل تتعلق بهذا السقوط نفسه. وليست المشكلة هى فيما إذا كنت قد قبلت أن تقبل الحذاء والأيدى بسرعة أم ببطء، هرولت بذراعين مفتوحتين إلى الرجل الذى صفعك على وجهك وأمعن فى إذلالك أم مشيت إليه بتؤدة، المشكلة هى أنك قبلت على نفسك كل هذا الإذلال أيا كانت السرعة التى تم بها هذا القبول. ولهذا السبب لم أشعر بأى تعاطف مع وزير خارجيتنا فى مؤتمر عمان عندما وجه الانتقاد إلى مجهول (وهو يقصد الملك حسين) واتهّمه بالهرولة، فرد عليه الملك قائلا ما معناه: إن مصر هى التى هرولت. وجدت المنظر مؤذيا وداعيا للكثير من الرثاء، إذ ما جدوى أن يعيّر بعض العرب بعضهم الآخر بالسرعة التى قبلوا بها كل هذا الذل، مادام الجميع قد قبلوا هذه الدرجة من الضيم فى نهاية الأمر، وما جدوى ادعاء الاحتفاظ بالكرامة عندما يدل كل شىء آخر على فقدها؟

فيما عدا عنوان القصيدة «المهرولون» ولفظ غير موفق هنا وهناك، لم أجد فى موقف نزار قبانى ما يعاب بل وجدته، كما وصف هو نفسه فى حديث لجريدة «الأهرام» وهو يدافع عن نفسه ضد منتقدى القصيدة: «أنا عصفور يغنى لهذه الأمة، ولست مجلس السوفييت الأعلى أو مجلس قيادة الثورة. . ولا أستطيع تجميل العصر إذا لم يكن بالفعل جميلا» ولهذا فإنى عندما قرأت بعد بضعة أيام من نشر قصيدة نزار حديثا لنجيب محفوظ ينتقد فيه القصيدة، لا من الناحية الفنية، بل من ناحية موقفها السياسى، لم أستطع أن أوافق نجيب محفوظ على رأيه.

قال الأستاذ نجيب ما معناه إن القصيدة لم تقدم بديلا، وإن حالة العرب وإن كانت فعلا سيئة جدا، فإنها لا تسمح فيما يبدو إلا بقبول هذا الذى يقبله العرب الآن. هكذا عاد الأستاذ نجيب محفوظ إلى التعبير مرة

أخرى عن موقفه الشهير فى قضية العرب وإسرائيل (يجب أن نقبل هذا الذى يعرض علينا لأنه لا بديل).

واعتراضى الأساسى على تبرير كل هذا الذى يحدث وقبول العرب لاتخاذ كل هذه المواقف المهينة والمستضعفة بالقول بأنه «لا بديل» هو أنه قول لا نهاية لدرجة السقوط التى يمكن أن يؤدّى إليها. فمتى شرعت فى القول إنه «لا بديل» أمكن تبرير كل شىء إلى ما لا نهاية. لقد بدأ استخدام هذه الحجة «لا بديل» منذ أكثر من عشرين عاما عندما دافع البعض عن اتفاقيات فك الاشتباك مع إسرائيل فى أعقاب عبور القناة مباشرة، وعندما كان الطريق مفتوحا أمام الجيش المصرى حتى الممرات. ثم استخدمت حجة «لا بديل» لتبرير ذهاب السادات للقدس حينما كان الواجب ألا يذهب واستقال بعض وزراء الخارجية احتجاجا عليها.

ثم استخدمت فى تبرير اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ عندما نصحه مستشاروه بألا يقبلها واستقال وزير خارجية آخر احتجاجا عليها. ثم استخدمت حجة «لا بديل» فى تبرير اتفاقية الصلح المنفرد مع إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ التى فتحت الباب على مصراعيه أما إسرائيل لتصنع بالفلسطينيين ما تشاء ولولاها ماكان من الممكن أن تحدث مذابح صابرا وشاتيلا وتشريد الفلسطينيين مرة أخرى. ثم استخدمت حجة «لا بديل» فى تبرير السكوت على مذابح صابرا وشاتيلا نفسها إذ قال الرئيس المصرى وقتها إن من لا يملك طعامه لا يملك إرادته، بينما كان الواجب قبل صابرا وشاتيلا وبعدها أن نوفر هذا الطعام حتى نستعيد الإرادة. كل عمل مهين ارتكبناه فى العشرين عاما الماضية ارتكبناه بحجة أنه لا بديل، بينما كان هناك دائما بديل، صعب ولكنه موجود. وكل يوم يمر ونحن نردد أنه لا بديل يحدث فيه ما يجعل هذا البديل أكثر صعوبة ولكنه وياللعجب مازال موجوداً، حتى فى هذه اللحظة، وهو ليس امتشاق

السيف وإعلان الحرب على إسرائيل، فليس هذا بديلا قائما الآن. وإنما هناك بدائل أخرى. كان هناك بديل منذ عامين فقط عندما ذهبنا إلى مؤتمر الدار البيضاء، وهو ألا نذهب إلى الدار البيضاء. قيل حينئذ أن لا بديل (وأنه ليس هناك على أى حال ضرر من الذهاب والاستماع) فذهبنا وفتحنا الباب أمام التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل، فسمحنا لهم باتخاذ موقف أكثر تشددا فى معاملة الفلسطينيين، وفى عدم تطبيق حتى اتفاقية غزة وأريحا، وفى قضية القدس. ثم كان هناك بديل عندما عقد مؤتمر عمان منذ عام واحد، وهو ألا نذهب إلى مؤتمر عمان، خاصة وأن إعلان إسرائيل عن إصرارها على اعتبار القدس عاصمة إسرائيل وقرار الكونجرس الأمريكى بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس صدرا أثناء انعقاد مؤتمر عمان. كان يمكن ألا نذهب إلى عمان، أو أن نحتج ونرجع، بدلا من كلام لا فائدة منه عمن الذى يهرول ومن الذى يمشى متئدا، وبدلا من التعليقات الرسمية المصرية البالغة الضعف على قرار الكونجرس الخاص بالقدس، وهى أن قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس سوف يؤثر على عملية السلام! فهل انقلبت الأوضاع إلى هذه الدرجة: هل نحن نريد القدس من أجل عملية السلام، أم نقبل عملية السلام من أجل القدس؟.

كل هذه بدائل كانت ممكنة، بل ولاتزال ممكنة، ولكن الأستاذ نجيب محفوظ مستمر فى قوله «لا بديل». بل إنى أذهب إلى حد القول بأن قصيدة نزار قبانى نفسها، مع أنها ليست إلا قصيدة لشاعر لا حول له ولا قوة، هذه القصيدة نفسها هى أيضا بديل، إذ لو فعل كل الشعراء مثله وكتب كل الكتاب والروائيين نفس المعنى، وامتنع كل الصحفيين عما يكتبونه من هراء فى تأييد ما يسمونه «بعملية السلام»، وقال كل الاقتصاديين الحقيقة عما يسمى «بالشرق أوسطية»، ولو كان كل وزراء

الخارجية خلال العشرين عاما الماضية قد رفضوا أن يقولوا «لا بديل»، ورفضوا أن يفعلوا ما لا يسمح له به ضميرهم، لو فعل كل هؤلاء ذلك لما كنا الآن نقبّل الحذاء والأيدى.

بل هناك دليل آخر على خطأ حجة «لا بديل»، وهو أن المهزلة بعكس ما يظن البعض، لم تنته بعد، بل هى أبعد ما تكون عن الانتهاء. ففى كل يوم يحدث شيء ما كنا نتصور أن من الممكن حدوثه فى اليوم السابق عليه. ألم يحدث هذا عندما قبّل الملك حسين يد أرملة رابين؟ فهل كان أحد يتصور ذلك؟ ألم يحدث هذا عندما قبلت قطر بيع الغاز الطبيعى لإسرائيل بينما ياسر عرفات عاجز عن الانتقال من مكان لآخر وعاجز عن استقبال من يريد استقباله داخل الأراضى التى تسلمتها «السلطة الفلسطينية»، إلا بإذن إسرائيل؟ ومع هذا فإن المهزلة لم تنته بعد، وليس هناك أى دليل على قرب انتهائها. فمنذ أيام قليلة جاء وفد أمريكى من جمعية تسمى نفسها «جمعية مجابهة القذف والتشهير الأمريكية» وبصحبتهم السفير الأمريكى بالقاهرة، وقدموا للرئيس المصرى تقريراً بعنوان «العداء للسامية فى وسائل الإعلام المصرية». جاء أعضاء هذا الوفد ليشكوا للرئيس مما يكتبه بعض الكتاب ويرسمه بعض الرسامين فى الصحافة المصرية ضد إسرائيل وسمّوا هذا «عداء للسامية»، وطلبوا منه أن يتدخل، إذ إن هذا العداء للسامية يتعارض مع اتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل. حدث هذا منذ أيام قليلة وكان من الممكن ألا يحدث لولا ما روّج له البعض من سياسة «لا بديل». كان الإسرائيليون لا يطلبون منّا إلاّ أن نكلمهم، ونجلس معهم على نفس المائدة، ويتظاهرون بمظهر من لا يرغب إلا فى السلام. الآن وصل بهم الأمر إلى أن يرفضوا أى كلمة تقال فى نقد إسرائيل، أو أى اعتراض على أى شيء تفعله أو تقوله، فمن يفعل هذا يسمى «عدوا للسامية»، وهى تهمة خطيرة فى العالم فى

هذه الأيام يفصل بسببها الأساتذة فى أوروبا ويشردون، متى تجرءوا على قول أى شىء يتعارض مع ما تروجه أبواق الدعاية الصهيونية. ليس هذا فحسب، بل إن لديهم الجرأة الآن أن يذهبوا مباشرة إلى رئيس الجمهورية المصرى، ومعهم السفير الأمريكى بالقاهرة، ليطلبوا منه منع الكتّاب المصريين من نقد إسرائيل. هكذا تطورت إذن «عملية السلام» إلى أن أصبحت تهديدا لكل من ينبس ببنت شفة فى نقد أى تصرف إسرائيلى. ومع هذا فنحن لم نر نهاية المهزلة بعد، ونحن فى كل ما حدث وما سوف يحدث مدينون لأنصار مبدأ «لا بديل».

(١٠)

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ ما حدث فى الشهور الأخيرة من تسارع مدهش فى الترويج لفكرة التعاون الاقتصادى الوثيق مع إسرائيل: الصحفيون والكتاب والسياسيون يتساقطون واحدا بعد الآخر، وينضمون إلى الفريق المروّج للفكرة، مما يذكّر بشدة بتحوّل شخص بعد آخر إلى خرتيت فى رواية «يونسكو» الشهيرة والتى تحمل هذا الاسم. فالرجل الذى كان معنا بالأمس فقط وكان يتصرف كآدمى طبيعى مائة بالمائة، إذا به اليوم قد تضخمت يداه وساقاه، وراح يدب فى أرض الشارع برجليه الغليظتين، ويملأ الدنيا صياحا وضجيجا بصوت الخرتيت الأجش.

بدأت القصة بتلك المقالة الشهيرة للدكتور يوسف والى عن السوق الشرق الأوسطية التى نشرتها جريدة الأهرام المصرية فى فبراير ١٩٩٣،

أى قبل توقيع اتفاقية غزة وأريحا بشهور. ثم انهالت علينا الندوات والمؤتمرات المروّجة للفكرة، فى كل يوم ندوة فى دار صحفية أو جامعة أو حزب أو فى التليفزيون أو معرض الكتاب، حتى اشتهرت صفة «الشرق أوسطية» شهرة عظيمة لم تكن لها منذ شهور قليلة، وأصبحت منافسا حقيقيا لصفة «العروبة»، وكادت الهوية الشرق أوسطية تجبّ الهوية العربية وتلقى بها فى سلة المهملات، لدرجة أن منظمى معرض الكتاب بلغت بهم الجرأة حد اختيار العنوان التالى لإحدى ندواتهم: «هل نحن عرب أم شرق أوسطيون؟». كانت كل الدلائل تشير إلى أن مقالة يوسف والى الشهيرة ليست الا دعوة لافتتاح هذا المهرجان العظيم: مهرجان الشرق أوسطية، وعندما سمعنا عن عقد اتفاق غزة وأريحا فى سبتمبر ١٩٩٣ فهمنا سر نشر مقال د. والى فى فبراير، وتوقعنا تسارعا فى الدعوة الى هذه الفكرة، خاصة وقد أصبح الآن فى أيدى أصحاب الفكرة حجة جوهرية يصعب دحضها: «ها أنت ترى الفلسطينيين قد وقّعوا واصطلحوا، فماذا بقى لك لتقوله؟ هل أنت ملكى أكثر من الملك؟ ألم تكن غاضبا من أجل حقوق الفلسطينيين؟ ها هم راضون وقابلون للسلام، فكيف ترفضه أنت؟ لابد أنك ترفض لمجرد الرفض».

كان من المتوقع أن يقولوا لنا ذلك متجاهلين ثلاثة أمور مهمة: الأول أن من الفلسطينيين كثيرين ممن غضب ورفض وقدم تحليلات مفحمة تبين أوجه الضعف والتهافت الخطيرة فى تلك الاتفاقية. والثانى أن دعوة الشرق أوسطية لها مغزاها وآثارها على مستقبل مصر والعرب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى مما يتجاوز بكثير المشكلة الفلسطينية. والثالث أنه حتى الفلسطينيين الذين يرون تأييد اتفاق غزة وأريحا لسبب أو آخر، قد يرون أن من مصلحة القضية الفلسطينية ذاتها أن يقاوم بقية

العرب مشروعات التعاون التى تعرضها عليهم إسرائيل حتى ينال الفلسطينيون حقوقهم.

ولكن فلنترك هذا جانبا. لقد كنت أتوقع تسارع الترويج لفكرة الشرق أوسطية هذه، ولكنى بصراحة لم أكن أتوقع أن تصل السرعة إلى هذا الحد. فالجميع فى عجلة غريبة من أمرهم، مما يدعو حقا إلى الارتياب فى الأمر. لا يمكن مثلا أن يكون رئيس تحرير تلك الصحيفة الكبيرة قد قرر بوحى من نفسه، أن يهرول هذه الهرولة فى الدعوة لهذه الفكرة. ولو كان الأمر بيده فلا شك أنه كان يفضل الانتظار بعض الشىء. وإذا كان ولابد من التمهيد لفكرة التعاون مع إسرائيل، فالأفضل لجميع الأطراف المعنية (رئيس التحرير والقراء) بل والحكومة نفسها ورئيس الجمهورية، والفلسطينيين وسوريا.. الخ، أن يجرى هذا التمهيد ببطء وتؤدة، وألا يدعى لأكثر من صورة واحدة من صور التعاون فى نفس الوقت. ولكن الذى حدث غير هذا. ففى مقال واحد ندعى إلى الموافقة على بيع الغاز الطبيعى لإسرائيل ومدّ أنابيبه اليها فورا ودون إبطاء، وتصوير ذلك ليس فقط على أنه مفيد لمصر بل وأنه ضرورى وحتمى ولا حل غيره. وفى نفس المقال دعوة إلى توصيل بترول الخليج إلى إسرائيل بعد تكريره فى مصر، ودعوة لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، ولم لا؟ هل تريدون منا الانتظار (هكذا قال رئيس تحرير الأهرام مثلا) حتى تتم احتفالات السلام؟، وكأن السلام نفسه، الشامل والعادل، قد حدث وتمّ ولم تبق إلا الاحتفالات. بل إنك تلاحظ أن وصف الشامل والعادل قد سقط من مقالات كثيرة، فالسلام المطلوب الآن هو محض السلام، دون أى أوصاف، فلا شمول ولا عدل.

نفس الشىء تراه فى المجلات الأسبوعية العتيدة: دعوة إلى بيع الغاز والماء وبترول الخليج المكرر وفتح أبواب الاستثمار فى سيناء أمام

الإسرائيليين، والأحاديث التي يلقيها المسئولون عن كل هذا في مجلس الشعب نفسه دون خجل أو تحفظات.

ثم يقع على رؤوسنا فجأة، كالصاعقة، خبر ندوة دار الإفتاء التي يحضرها ١٥ إسرائيليا يرتدون القلنسوات على رؤوسهم ويبحثون مع بعض أساتذة التحليل النفسي المصريين كيف يعالج المصريون والمسلمون (المرضى نفسيا) من هذه الكراهية العظيمة التي يكنّونها لإسرائيل. ويخطب فضيلة المفتي مفتتحا هذه الندوة، وعندما يسأل في ذلك يقول إنه لم يكن يدري أن هناك إسرائيليين من بين الحاضرين، وأن المهم، على كل حال، ليس من يحضر الندوة، بل ما الذي يقال فيها، كأن من الصعب على المرء أن يخمن ما الذي يمكن أن يقوله إسرائيليون يضعون القلنسوات على رؤوسهم في ندوة عن العلاج النفسي لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي!

ثم حدثت مذبحة الخليل المروعة في ٢٥ فبراير ١٩٩٤ فتوقف هؤلاء المهرولون قليلا، ولكن المدهش هو السرعة التي عاد بها بعضهم إلى نفس الهرولة السابقة دون حياء. فإذا بواحد منهم قبل مضي أسبوعين على المذبحة، يكتب في الأهرام أن الغضب سهل والسلام هو الصعب!

الجميع في عجلة إذن، ولا يبدو أن هناك شيئا قادرا على إيقافهم، ولا حتى مذبحة من نوع مذبحة الخليل، فلماذا ياترى؟

يرد على الذهن تفسيران لا يتعارض أحدهما مع الآخر، بل يقوي كل منهما الآخر، أحدهما يتعلق بالمصالح الإسرائيلية والثاني بالمصالح الأمريكية.

أما التفسير الأول: فهو أن إسرائيل لا تنوي، ولم تكن في أي يوم من الأيام تنوي أن يكون لاتفاق غزة - أريحا أي محتوى جدي على

الإطلاق من حيث التنازل عن بعض الحقوق للفلسطينيين: لا تنازل عن المستوطنات ولا عن القدس. وما يُسمى بالحكم الذاتى ليس إلا سلطات محلية تافهة ليس لها أى مغزى للسيادة أو الاستقلال. وحتى هذا الحكم الذاتى لم يمارس إلا فى مساحات ضئيلة للغاية من الأرض تحيط بها المستوطنات والقوات الإسرائيلية من كل جانب. هذا المعنى الحقيقى للاتفاق - تعرف إسرائيل أنه، إن لم يكن مفضوحا مائة بالمائة عند إعلانه فى سبتمبر ١٩٩٣، فسيصبح كذلك فى وقت جد قريب. فإذا كان البعض قد خدعتهم عبارات مثل «الاعتراف المتبادل» (وكأن الاعتراف بأن لإسرائيل حقا فى الوجود على أرض الفلسطينيين يساوى قبول إسرائيل للحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية) أو تعبير «الانسحاب» من المناطق المحتلة (وهو ليس الا تحريك بعض القوات الإسرائيلية من مكان إلى مكان آخر ليس ببعيد) أو السماح للفلسطينيين بالتلويح بأعلام فلسطين لبضعة أيام . . . الخ، إذا كان مثل هذا قد خدع البعض لبعض الوقت، فإنه لن تمضى شهور قليلة حتى يتضح المعنى الحقيقى لهذا كله.

إذا كان الأمر كذلك فإن من المهم لإسرائيل أن تحصل على أكبر قدر ممكن من اتفاقات التعاون والتنازلات والمشروعات المشتركة قبل أن يتضح أن الفلسطينيين لم يحصلوا فى الواقع على شىء. من المهم لإسرائيل أن تحصل على أكبر قدر ممكن من التوقيعات فى الوقت الذى مازال فيه ممكنا استخدام الحجة الآتية: «إذا كان الفلسطينيون راضين، فلماذا تعترض أنت؟ هل تريد أن تكون ملكيا أكثر من الملك؟» إذ بعد قليل سيصبح الفلسطينيون، حتى الذين وقعوا الاتفاق، أكثر الناس سخطاً، ولكن عندما يحدث ذلك سيكون من الصعب أو من المستحيل على العرب أن يستردوا ما أعطوه من تنازلات.

وأما التفسير الثانى، فهو أن الولايات المتحدة هى أيضا فى عجلة

شديدة من أمرها لأنها تعرف أنها مقبلة على حرب تجارية واقتصادية حقيقية لا هزل فيها (بل وربما نزاع سياسى خطير أيضا) بينها وبين الكتلتين الاقتصاديتين العظميين (أو إحداهما) : الأوروبية واليابانية . ومن المهم جدا للولايات المتحدة أن تنتهى من ترتيب منطقة الشرق الأوسط لصالحها قبل أن تبدأ هذه الحرب. إن المغانم التى يمكن أن تحصل عليها الشركات الأمريكية من وراء الترتيب الجديد للمنطقة والذى يسمى جزء منه الآن «السوق الشرق أوسطية»، هذه المغانم لا نهاية لها، ومن المهم جدا أن تضع هذه الشركات أقدامها وتغلق الباب من ورائها فى وجه الشركات المنافسة لها فى أوروبا واليابان (كما حدث أخيرا فى صفقة الطائرات الأمريكية مع السعودية بستة بلايين من الدولارات). وقد يكون كسب موطىء قدم للشركات الأمريكية والنفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة، فضلا عن ذلك، ورقة يمكن أن تستخدم للضغط فى سبيل تحقيق مكاسب أكبر (أو تنازلات أقل) فى مناطق أخرى من العالم، كشمال أفريقيا مثلا .

ليس مثل هذا التصور بالأمر الجديد، ففى أعقاب كل حرب كانت الدول المتنافسة تسرع بتثبيت أقدامها فى مناطق جديدة تنوى إخضاعها لنفوذها السياسى أو الاقتصادى، أو تنوى مقايضتها بمناطق أخرى من العالم. والحرب الأخيرة التى انتهت منذ نحو سبع سنوات، وان كانت باردة، فقد اتسمت نهايتها بسمات شبيهة جدا بنهاية أيه حرب عالمية ساخنة، أهم هذه السمات هى سقوط إمبراطورية عظمى هى الإمبراطورية السوفييتية .

الولايات المتحدة فى عجلة من أمرها إذن، وإسرائيل كذلك، للإسراع بتنفيذ الترتيب الجديد للمنطقة، وحيث أن من سيدفع الثمن هم العرب والمسلمون، وذلك لما يتضمنه هذا الترتيب الجديد من إطاحة

بالبقية الباقية من حقوق الفلسطينيين فى بلادهم، وحقوق المسلمين فى القدس، وما يتضمنه من قيام إسرائيل بدور واضح العدوانية، بل ربما أشد عدوانية مما رأيناه منها حتى الآن، وقيام الولايات المتحدة بدور واضح الاستغلال والقهر للعرب، فإن من المناسب جدا أن تقترن خطوات تنفيذ هذا المخطط بالإمعان فى الإساءة إلى صورة العرب والمسلمين فى كافة أنحاء العالم «المتمدين»، والتضخيم فى فظاعة أى عمل إرهابى يقوم به مسلم، وتكرار إذاعته فى كل نشرة من نشرات الأخبار، بل ودفع البعض دفعا إلى ارتكاب هذه الأعمال الإرهابية، حتى تبدو أعمال إسرائيل والولايات المتحدة ضد العرب والمسلمين وكأنها رد فعل طبيعى لما يقوم به هؤلاء «المتوحشون» من المسلمين.

(١١)

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ درجة عالية جدا من التطابق بين المدافعين عن نظام حرية السوق والخصخصة وتقليص دور الحكومة فى الاقتصاد، وبين المؤيدين لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، وما جرى ويجرى باسمها فى الدار البيضاء وعمان. يكاد هؤلاء وأولئك أن يكونوا نفس الأشخاص بالضبط، سواء كانوا سياسيين أو صحفيين أو كتابا ومثقفين. والعكس صحيح أيضا: معارضو حرية السوق والخصخصة وتقليص دور الحكومة فى الاقتصاد، يكادون يكونون هم بالضبط معارضى الترتيبات المتعلقة بالاندماج الاقتصادى لإسرائيل فى المنطقة العربية.

لا يمكن أن يكون الأمر مصادفة، إذ لو كان كذلك لكانت مصادفة غريبة جدا حقا. وعلى أى حال فقليل من التمعن سوف يكشف لنا السبب فى هذا التطابق، ولكن دعنا أولا نستبعد بعض ما قد يخطر بالذهن من تفسيرات.

لا يجوز أن نفسر هذا بالقول بأن هذا الشخص وطنى وذلك غير وطنى فهذا ليس تفسيرا على الإطلاق، بل هو من قبيل إعلان تفضيلاتك الخاصة وتعبيرك عما تقبله وما ترفضه: من يقف معك تعتبره وطنيا وكل من يتخذ موقفا معاكسا لموقفك تعتبره غير وطنى. كذلك فإن لحب الوطن أشكالا وألوانا تتفاوت تفاوتا كبيرا، من حب المغترب لوطنه الذى يدفعه للمجىء كل شتاء لقضاء أسبوع فى شرم الشيخ، إلى العكوف على تأليف كتاب من نوع «شخصية مصر» لجمال حمدان، إلى مختلف الصور الأخرى لحب الوطن.

لا يصلح هذا التمييز إذن، بين الوطنى وغير الوطنى، تفسيرا لهذا الظاهرة. ولا يصلح أيضا فى رأيى مجرد القول إن مؤيدى حرية السوق والخصخصة والسوق الشرق أوسطية يجمعهم أنهم يؤيدون موقف الحكومة الراهنة، لأنهم يؤيدون موقف الحكومة دائما: إذا قالت بالتأميم وتدخل الدولة فى الاقتصاد قالوا بذلك، وإذا قالت بالخصخصة قالوا أيضا بالخصخصة. إذا عادت الحكومة إسرائيل عادوها وإذا صادقتها صادقوها. أما المعارضون للخصخصة والسوق الشرق أوسطية فهم الذين لديهم الاستعداد أو القدرة على اتخاذ مواقف مخالفة للموقف الرسمى.

هذا التفسير وإن كان ينطبق على كثيرين فإنه لا ينطبق على الجميع. فهناك من أنصار الخصخصة من عرفوا بذلك منذ الستينات، ومنهم من عارض سياسة الحكومة بشجاعة ودفع ثمن ذلك، إما بالهجرة إلى خارج البلاد أو بالحرمان من فرص تمتع بها من دافع عن سياسة الحكومة. صحيح أن هناك الكثيرين من المنافقين داخل معسكر الدفاع عن الخصخصة والسوق الشرق أوسطية، ولكن هناك أيضا من يدافع عنهما بإخلاص.

لكى نصل إلى التفسير الحقيقى الذى نبحث عنه فلنلاحظ بعض السمات المشتركة لدى المدافعين عن الخصخصة والسوق الشرق أوسطية، ربما بدون أى استثناء.

إنهم جميعا يعتبرون «النمو» أهم بكثير من «التوزيع» أى أن زيادة حجم «الكعكة» أهم بكثير من مراعاة المساواة فى توزيعها. بعبارة أخرى: «الكفاءة» عندهم أهم بكثير من «العدالة»، وهم يتخذون هذا الموقف كلما تكلموا عن الخصخصة أو عن الشرق أوسطية على السواء، فبيع القطاع العام سيحقق «الكفاءة» فى رأيهم، وهذا هو المهم، أما تسريح العاملين وزيادة حجم البطالة أو ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية، التى لابد أن تترتب على الخصخصة، فلا يتكلمون عنها إلا عندما يضطرون إلى ذلك، وعادة يبحثون عن أى حيلة للتخلص من الكلام عنها. شيء مماثل جدا نلاحظه على مايقولونه وهم بصدد الدفاع عن الشرق أوسطية: التعاون الاقتصادى مع إسرائيل سيرفع مستوى الكفاءة: «للإقليم» ككل، هكذا يقولون، ويخلق كتلة اقتصادية يمكنها الوقوف فى مواجهة الكتل الاقتصادية الكبرى، وسيرفع معدلات النمو، ولكنهم نادرا ما يتكلمون (إذا تكلموا على الإطلاق) عن توزيع المنافع أو عما إذا كانت بعض الأطراف فى هذا التعاون سوف تضار لحساب إسرائيل، وهم يتغاضون تماما عن القوة النسبية التى ستحظى بها الأطراف المختلفة فى اتخاذ القرارات فى داخل المؤسسات الجديدة المقترح إقامتها تحت عنوان «الشرق أوسطية».

إذا أثيرت أمامهم قضية التوزيع عبروا عن إيمانهم بما يسميه الاقتصاديون نظرية «التساقط إلى أسفل» أى أن ثمرات التنمية، حتى إذا تركزت فى البداية فى أيدى فئة قليلة من أصحاب الدخول العليا، فإنها لابد فى النهاية أن تتسرب إلى إيدى الفقراء. بعبارة أخرى، إن أفضل

الطرق لتحسين حال الفقراء هى أن يزداد الغنى غنى والأثرياء ثروة! وذلك بسبب ما يخلقه الأغنياء من فرص عمل جديدة تستوعب المتبطلين وترفع من مستوى الأجور. المهم ألا نستعجل الأمور.

إنهم يعبرون عن إيمانهم بذلك سواء ثار موضوع بيع القطاع العام أو موضوع الشرق أوسطية. فالخصخصة قد تصاحبها فى البداية فترة تتسم بالقسوة على محدودى الدخل وقد تزيد خلالها حدة البطالة، ولكن هذه الشدة سوف تزول إن عاجلا أو آجلا عن طريق «التساقط إلى أسفل». والسوق الشرق أوسطية قد لا تجلب منافع مباشرة للرجل العادى والبسيط بمجرد قيامها، ولكن هذا سيحدث عاجلا أو آجلا عندما تتزايد الاستثمارات وتتدفق المعونات ويتضاعف الطلب على العمال فى هذا البلد أو ذاك.

هناك سمة أخرى تجمع بين أفراد هذا الفريق المدافع عن الخصخصة والسوق الشرق أوسطية، وهى قلة الاهتمام التى يظهرونها بمسألة «السيادة الوطنية» أو «الاعتماد على الذات». بل إن هؤلاء يبدون امتعاضا شديدا ونفاد صبر ملحوظا كلما أثار معارضوهم مثل هذه الأمور. ذلك أنهم يعتبرون مثل هذه الأفكار من مخلفات الماضى، ويعتبرون أصحابها من المتخلفين عن ركب العصر. نحن نعيش فى عالم واحد يزداد التقارب بين أجزائه يوما بعد يوم، (هذا هو ما لا يكفون عن ترديده على أسماعنا) ومن ثم فإن أكثر العبارات ترددًا على لسانهم هى عبارة «القرية العالمية الواحدة» أو تعبير «الاعتماد المتبادل» قاصدين أن الدول والأمم لم تعد تستطيع أى منها أن تنعزل عن غيرها، وأن التقارب والاعتماد المتبادل بين الدول هما كالتقارب والاعتماد المتبادل بين أجزاء القرية الواحدة. ويترتب على ذلك فى رأيهم فتح أبواب الاقتصاد بدلا من إغلاقها، والتفاعل والتعاون مع إسرائيل بدلا من مخاصمتها.

من الشيق أيضا أن نلاحظ أنه حتى على المستوى النظرى أو مستوى التحليل الاقتصادى، هناك سمات مشتركة بين هؤلاء الذين يدافعون عن الخصخصة والمدافعين عن الشرق أوسطية، من ذلك ميلهم جميعا إلى التأكيد على رأس المال باعتباره أهم عوامل النمو الاقتصادى: «كم هو رائع ان تتدفق عليك رؤوس الأموال من كل صوب سواء كانت منحا أو قروضا، ولو حتى لم تكن قروضا ميسرة، أو استثمارات أجنبية خاصة، لو حدث ذلك لضمنت التنمية السريعة. إذ ماهى أهم عقبة أمام النمو السريع؟ ندرة رأس المال، وما هى العلاقة الأكيدة على سرعة نموك؟ ارتفاع معدل الاستثمار. وما المانع من أن يأتى الأجنبى لشراء مصانعك المعروضة للخصخصة؟ ألن يأتى لك رأس مال يسمح لك بتوجيه مدخراتك لاستثمارات جديدة؟ وما المانع من إنشاء بنك شرق أوسطى ولو كانت إسرائيل أحد أعضائه، وكان لديك مؤسسات مالية عربية موجودة بالفعل؟ ألن يعبىء هذا البنك رؤوس أموال عربية وأجنبية كانت تستثمر فى الخارج؟ أو لن يزيد ما يمكنك الحصول عليه من أموال البنك الدولى ومن المعونات الأمريكية والأوروبية واليابانية؟ وكيف تتخلف مصر عن الدخول فى هذه الاتفاقيات التى ستنشىء مثل هذه المؤسسات؟ ألن تضيع عليها فرصة الحصول على جزء من هذه الأموال الجديدة؟ وهل يجوز لمصر أن تترك للأردنيين والفلسطينيين فرصة الحصول على هذه الأموال وحدهم، بينما مصر هى التى ضحت أكثر من غيرها من أجل السلام؟».

هل يمكن أن يكون اجتماع كل هذه السمات محض مصادفة؟ مجموعة من الكتاب والمحللين والمعلقين يتكلمون بلسان واحد ويتفقون على كل شىء فى هذه الموضوعات التى تبدو منفصلة تماما: بعضها يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية، وبعضها بالسياسة الواجبة تجاه إسرائيل،

بعضها يتعلق بالاقتصاد وبعضها يتعلق بالسياسة، بعضها يتعلق بطبيعة النظرة إلى العالم وبعضها يتعلق بالتحليل الاقتصادى المجرد؟ هل يمكن أن يكون اجتماع هذه السمات فى هؤلاء الأشخاص وطريقة تفكيرهم مجرد مصادفة؟ الإجابة طبعا بالنفى، والحقيقة فى رأيى أنهم جميعا يصدرون عن «موقف طبقى». إنهم ينتصرون لطبقة معينة، ويتكلمون بلسانها ويعبرون عن مطامحها وأهوائها وفلسفتها فى الحياة. لا يهم بالمرة ما إذا كانوا هم أنفسهم ينتمون إلى هذه الطبقة بمستوى معيشتهم أو بحكم الطبقة الاجتماعية التى نشأوا فيها. المهم أن هذه هى الطبقة التى يشعرون بالولاء نحوها، سواء كان هذا الولاء نتيجة الانتماء المباشر لهذه الطبقة، أو التطلع إلى الانتماء إليها، أو الرغبة القوية فى الحصول على رضاها ومكافآتها، أو مجرد الإعجاب الشديد بها. ولكنه «موقف طبقى» فى جميع الأحوال. هذا هو الموقف النفسى والفكرى الذى يجعلك تعطى الأولوية لتنمية الدخل لا لإعادة توزيعه، فتنمية الدخل هى التى تعطى لهذه الطبقة فرصة تحقيق مزيد من الإثراء، أما إعادة التوزيع فتؤدى إلى الأخذ منهم. وهم الذين لهم غرام بنظرية «التساقط إلى أسفل»، إذ إنها طريقة لابأس بها لمحاولة إقناع الطبقات الأخرى بالصبر إلى الأبد على ماهم فيه، على أمل أن يصيبهم رذاذ التنمية يوما ما، إن لم يكن فى الخطة الخمسية الحالية ففى الخطة التالية بكل تأكيد. وإذا بدا أن الصلح مع إسرائيل لا يحقق المنافع إلا لحفنة قليلة للغاية من أرباب الأعمال، فى هذا البلد أو ذاك، فلا شك أن رجل الشارع البسيط سوف يصيبه الرخاء فى النهاية، وإن كان من الصعب تحديد موعد وصول هذه الرخاء بالضبط. المؤكد هو أن هذه الطبقة المحظوظة ستحصل على نصيبها فورا، ليس فقط فى صورة الاشتراك فى أرباح المشروعات الجديدة بل وفى صورة الحصول على قروض ميسرة، أو على عقود مقاولات، أو

حتى فى صورة مناصب مجزية فى هذه المؤسسة الجديدة أو تلك، أو فى صورة مكافآت تذهب لبيوت الخبرة مقابل تقييم هذا المشروع أو ذاك . . الخ .

أمام كل هذه المكاسب المالية والعينية الحقيقية، كيف يجوز لك أن تصدع رأسى بأمور من نوع «السيادة الوطنية» أو «الاعتماد على الذات»؟ إن الذى يثير الضيق فى إثارة هذه الأمور ليس بالضبط أنها من مخلفات الماضى بل أنها لا يمكن ترجمتها إلى نقود، وهذه الطبقة التى نتكلم عنها تتميز بقلة الصبر على مثل هذه الأمور التى لا يمكن ترجمتها إلى نقود.

هل نستغرب بعد هذا أن المتكلمين بلسان هذه الطبقة يضعون رأس المال فى أعلى سلم الأولويات؟ رأس المال هو أهم عوامل التنمية، وندرة رأس المال هى أهم العقبات فى وجه التنمية. ليس العمل أو رفع إنتاجيته هو المحدد الأساسى للنمو، إذ إن القول بذلك لابد أن يؤدى الى الاهتمام بأمور مكلفة للغاية: محو الأمية ورفع مستوى التعليم والصحة والمسكن، بل وتضييق الفجوة بين الدخول مما يساهم فى رفع انتاجية العامل. كما أن التأكيد على العمل وإنتاجيته سوف يؤدى إلى تصديع الرأس بمشكلة البطالة، بينما التركيز على رأس المال وحجم الاستثمارات يسمح بتجاهل موضوع البطالة تماما.

عندما يقول لك المدافعون عما يسمى بالشرق أوسطية: هل ترضى أن يفوز الأردن بثمار السلام وتحرم منها مصر؟ أو هل يرضيك، إذا امتنعت مصر عن الذهاب إلى مؤتمر عمّان، أن يقام البنك الجديد فى عمّان بدلا من القاهرة؟، فإن الذى يقصدونه فى الحقيقة هو: هل يرضيك أن يفوز أرباب العمل فى الأردن ومقاولو الأردن ومكاتبها الاستشارية بكل هذه الفرص، ونحرم منها نحن: نحن أرباب العمل المصريين والمقاولين العرب فى مصر، والمكاتب الاستشارية المصرية؟ وهل يرضيك أن يظفر

أردني برئاسة تلك المؤسسة الرفيعة الجديدة ولا أظفر بها أنا؟

هذه هي الصياغة الحقيقية للدفاع عما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. ولكن هل في هذا أي شيء جديد غير ما نعرفه من سلوك هذه الطبقة التي طالما تعودنا منها، طوال الأربعة قرون الماضية على الأقل؟ أن تتكلم عن مصالح الوطن ولا تعني إلا مصالحها الخاصة، سواء شنت حربا، أو عقدت صلحا، وأن تذرف الدموع على ما يمكن أن يفقده الوطن، وهي لا تبكي إلا على ما يمكن أن يضيع عليها من أرباح.

الفصل الرابع

إسرائيل وتلويث المخ العربي

(١)

الكلمة ، أى كلمة ، كائن حىّ ، كالناس سواء بسواء : تولد وتعيش ثم تموت . ومن الممكن أن تروى قصة حياة أى كلمة ، كما تروى قصة حياة أى رجل أو امرأة . وهى تمر فى حياتها بفترات سعيدة وأخرى شقية ، مثلى ومثلك تماماً . وسأحاول أن أثبت هذا للقارىء بأن أتتبع قصة حياة كلمة « سلام » ، وأبيّن كيف أنها تمتعت خلال عصور طويلة بحياة هانئة تماماً ، ثم أصابها فجأة ، منذ نحو خمسين عاماً ، وبالتحديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، نوائب وكوارث ، فتشردت وانتهت كما لم تتشرد أو تمتهن أى كلمة أخرى .

ظلت كلمة سلام حتى خمسين عاماً خلت ، تعنى أشياء طيبة للغاية ، فى مختلف لغات العالم ، فكان أهم معانيها « الامتناع عن الحرب » ومازال بعض الناس يذكرون هذا المعنى حتى اليوم ، ولكنها كانت تعنى أيضاً « الهدوء والطمأنينة » ، كما فى القول « عاش فى سلام » . على أن كلمة سلام قد حظيت فى اللغة العربية بالذات بمكانة أرفع مما حظيت به فى أى لغة أخرى ، وبمعان أخرى ، كلها معان بالغة الرقة والجمال . فكلمة السلام فى اللغة العربية تستخدم بمعنى التحية ، كما فى عبارة «ألقى عليه السلام » ، وبمعنى النشيد الوطنى ، كما فى « السلام الملكى أو الجمهورى » ، بل وكاسم من أسماء الله تعالى فيسمى الناس أولادهم « عبد السلام » . أما عن استخداماتها الجميلة فى العامية المصرية فحدّث ولا حرج : فتستخدم للتعبير عن الإعجاب والاستحسان فيقال للمغنى المجيد أو المغنية ، أو لأى شىء جميل « يا سلام . . » ، وقد يستخدم نفس التعبير للتعجب أو التنهّد بتغيير نبرة الصوت ودرجة المدّ فى نطق الحروف . . الخ .

استمر ذلك قروناً طويلة إلى أن حدثت الكارثة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . ولا يمكن أن نحدد على وجه قاطع السبب الحقيقى فيما أصاب الكلمة من نوائب بعد هذا التاريخ ، والأرجح أن السبب الأساسى هو أنه قد أصابها ، مع انتشار أساليب الحياة العصرية ، ما أصاب حياتنا كلها من تلوث ، فكما حدث للطعام الذى نأكله والماء الذى نشربه ، فقدت كلمة « يا سلام » طعمها الجميل ورونقها ، وكما حدث لآدمية الإنسان فى كل مكان تحت وطأة الحياة الحديثة ، امتهنت الكلمة وداستها الأقدام ، على النحو الذى سأبيّنه حالا .

ولكن قبل أن أشرع فى ذلك يجب أن أعترف لكل صاحب فضل بفضله . ذلك أن أول من لاحظ ما أخذ يطرأ على كلمة سلام من تدهور وتنبأ لها بمزيد من الانكسار هو الكاتب البريطانى الشهير چورچ أورويل، فى روايته المعروفة (١٩٨٤) ، التى خطرت له فكرتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة . فقد كان هو (على حدّ علمى) أول من تنبأ بأن كلمة السلام سوف تستخدم فى المستقبل بمعنى « الحرب» ومن ثم تسمى وزارة الحربية وزارة السلام . ولكن حتى چورچ أورويل، بكل ماكان يتمتع به من حس مرهف وفطرة سليمة ، ما كان ليتصور أن من الممكن أن يحدث ما حدث بالفعل ، فهذا الاستخدام لكلمة السلام للتعبير عن نقيضها المباشر وهو الحرب ليس إلا أكثر الاستخدامات سذاجة وأقلها مكراً. فلننظر إذن إلى ما حدث فى الخمسين سنة الأخيرة.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ظهر استخدام غريب جدا للكلمة فأصبحت تستعمل بمعنى «الشيوعية» ! إذ انتشرت فى العالم حركة منظمة أسسها الشيوعيون ، وإن كان قد انضم إليها غيرهم ، وسموها حركة «أنصار السلام» ، وكانوا يدافعون عن كل ما يفعله الاتحاد

السوفيتى وعن أى سياسة يتبناها الحزب الشيوعى فى موسكو . وقد شاع فهم الكلمة على هذا النحو حتى إن الحكومات غير الشيوعية ، ومن بينها الحكومة المصرية ، كانت تضع أنصار السلام فى السجن كلما وجدتهم ، وتفترض دون نقاش أنهم شيوعيون .

الأغرب من هذا والأعجب ، أنه فى نفس الوقت الذى بدأت فيه كلمة « السلام » تستخدم بمعنى « الشيوعية » شاع أيضاً وبنفس الدرجة تقريباً ، استخدامها بمعنى « الرأسمالية » ! قد لا يصدّق القارىء هذا ولكنى سوف أذكره بأن الحكومات الرأسمالية فى شتى أنحاء العالم ، كانت كلما ووجهت بحركة معارضة ، وتطالب بأى درجة من درجات الإصلاح ، مهما كانت بسيطة ، كإعادة توزيع الدخل ، أو تطبيق نظام الضريبة التصاعدية ، أو تأميم صناعة مهمة ، كانت هذه الحركات تتهم بأنها « تهدد السلام الاجتماعى » ، ولم يكن المقصود بالطبع بالسلام الاجتماعى إلا النظام الرأسمالى ، إذ إن هذا هو الشىء الوحيد الذى كانت تهدده هذه الحركات .

هكذا استمر الحال بضع سنوات : الشيوعيون يسمون أنفسهم أنصار السلام ، والرأسماليون يعتبرون أنفسهم دعاة السلام الاجتماعى . ولكن لم يعمّر استخدام كلمة السلام بمعنى الشيوعية طويلاً ، وإن أستمر الاستخدام الثانى (بمعنى الرأسمالية) حتى يومنا هذا . ثم ظهر بعد ١٩٤٨ ، أى بمجرد إنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين ، استخدام جديد ، عندما ردّد الصهاينة فى كل مكان أنهم لا يريدون من العرب إلا السلام ، بينما كانوا يمارسون يومياً أعمالاً إرهابية ، ابتداء من مذبحة دير ياسين وحتى إلقاء القنابل على بغداد ثم بيروت ثم تونس ، وذبح الفلسطينيين فى صبرا وشاتيلا . . الخ .

كان أغرب ما فى الأمر ، فى هذا الوقت ، أن الرئيس السادات ساهم

مساهمة فعّالة فى الترويج لاستخدام كلمة السلام بهذا المعنى الجديد ، وهو الإرهاب ، وذلك بما أظهره من مودّة لذلك الإرهابى العتيد بيجن ، ثم أضاف السادات معنى جديدا للكلمة ، وهو « التسليم بكل مايطلبه الإسرائيليون والأمريكيون » . وقد ساعد على ترسيخ هذين المعنيين الجديدين بكل أسف ، الإرهاب والاستسلام ، حصول بيجن وأنور السادات على جائزة نوبل للسلام مناصفة فى أواخر السبعينات .

لن يخفى على القارىء أنه مع انتهاء السبعينات كانت كلمة « السلام» قد أصبحت كلمة تثير الرثاء حقاً . كانت قد أصبحت « كامرأة ذات ماض» بكل معانى الكلمة ، تلوك سمعتها الألسنة ولا يكاد يرى على وجهها أى أثر من آثار الجمال القديم . ولم تفلح جهود أصدقائها فى إعادة مجدها القديم وشبابها ، بأن يجعلوها ترتدى ثياب الفتيات الصغيرات أو بزيادة ماتضعه على وجهها من مساحيق . حاول بعضهم أن ينفوا عنها صفة الإرهاب بأن أضافوا إلى كلمة السلام وصفى «الشامل والعادل » ، فلم يخف هذا حقيقة ما يحدث . ثم حاولوا أن ينفوا عنها صفة التخاذل وصفة الاستسلام فأخذوا يستخدمون كلمة السلام مقترنة بكلمة البطل مرة (كما فى وصفهم للسادات بأنه بطل الحرب والسلام) أو مقترنة بكلمة الصراع (كما فى قولهم : انتقلنا من صراع الحرب إلى صراع السلام ، للإيحاء بأن من يقبل الشروط الإسرائيلية هو مصارع وليس مستسلماً) أو مقترنة بكلمة التحدى (كما فى قولهم إن علينا قبول تحديات السلام ، للإيحاء بأن من يقبل التعاون مع إسرائيل إنما هو رجل يواجه التحديات بشجاعة وليس مستضعفاً) . ولكن كل هذا لم ينفع بشىء . كان الجميع قد اكتشفوا أن الكلمة قد فقدت كل معانيها القديمة ، وربما كان هذا هو السبب فى أن بعض أنصارها بدأوا يفضلون أن تخرج المرأة إلى الأسواق، وتواجه الناس بوجهها الحقيقى وثيابها الحقيقية ،

وأن تمارس نشاطها المعتاد، فبدأوا يسقطون من كلامهم وصف السلام بأنه «السلام الشامل والعادل» .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنه فى أعقاب اتفاق غزة - أريحا فى ١٩٩٣ ، بدأ استخدام كلمة السلام بمعنى جديد تماماً ، فأصبحت تعنى دولة إسرائيل نفسها ! للتدليل على ذلك أذكر أننى فى إحدى الندوات التى عقدت أخيراً لمناقشة مايسمى « بالسوق الشرق أوسطية » ، أبديت اعتراضى على التعاون الاقتصادى مع إسرائيل ، فإذا بأحد المشاركين المؤيدين لهذا التعاون ينظر إلىّ شذراً ويسألنى باستغراب شديد : « هل أنت مع أم ضد السلام ؟ » واحترت فى الحقيقة بما أجيبه ، فقد احتجت إلى بعض الوقت لكى أقرر ما إذا كان الرجل يستخدم كلمة السلام بمعنى الشيوعية أم الرأسمالية أم الحرب أم الإرهاب أم تسليم البلد للأجانب . . الخ ؟ ولم أهتد إلا بعد فترة إلى أنه استخدم كلمة السلام بمعنى جديد تماما هو « إسرائيل » ، فبدلاً من أن يسألنى « هل أنت مع أم ضد إسرائيل؟» ، وهو سؤال من السهل جدا الإجابة عليه ، سألنى هذا السؤال العويص : « هل أنت مع أم ضد السلام ؟ » .

ولعل هذا المعنى الجديد هو الذى استخدمت به الكلمة منذ وقت قصير عندما عقدت ندوة فى دار الإفتاء بالقاهرة للدعوة أيضاً إلى التعاون مع إسرائيل ، وحضرها خمسة عشر إسرائيليا وهم يضعون القلنسوة علي رؤوسهم . فقد كان عنوان الندوة « الإسلام والسلام النفسى » . وقد يُظن لأول وهلة أن كلمة السلام تستخدم هنا بنفس المعنى القديم ، والمندثر الآن ، أى بمعنى « الهدوء والطمأنينة » ، ولكن الحقيقة هى أن المقصود بالسلام هنا هو التعاون الاقتصادى الوثيق مع إسرائيل ، إذ من المستبعد جداً أن يأتى خمسة عشر إسرائيليا إلى القاهرة لكى يناقشوا أثر الإسلام فى إشاعة الهدوء والطمأنينة ! .

قد يبدو هذا الاستعراض السريع لتطور معنى كلمة « سلام » عبر العصور ، أمراً قليل الفائدة ، ولكنه فى رأيى مفيد جداً لسببين على الأقل السبب الأول أنه يلقى ضوءاً جديداً على المذبحة التى حدثت أخيراً . فى المسجد الإبراهيمى بالخليل ، وارتكبها الإرهابى الإسرائيلى جولد شتاين ، والسبب الثانى أنه يبيّن المعنى الحقيقى للعبارة الشائعة : « الأرض مقابل السلام » . أما عن المذبحة ، فقد صرح رابين فى أعقابها ، « بأن علينا ألا نحقق لمرتكبها جولدشتاين هدفه ، وهو تعطيل مسيرة السلام ، بل علينا أن نستمر فى المفاوضات » . فبعد أن عرفنا المعانى المختلفة لكلمة سلام واستعمالاتها الحديثة ، يمكننا أن نفهم أن الحقيقة هى عكس ما قاله رابين بالضبط . فما يسمى بمسيرة السلام ، وما فعله جولد شتاين ، يؤديان فى الواقع إلى نفس الهدف ، وهو القضاء على الوجود الفلسطينى شيئاً فشيئاً : هذا بالمدفع وذلك بالمفاوضة .

وأما شعار « الأرض مقابل السلام » ، فمن الواضح الآن أن الفهم الشائع له وهو أن يمنح العرب السلام للإسرائيليين مقابل أن يحصلوا على أراضيهم المحتلة ، هو فهم خاطىء تماماً ، فمعناه الحقيقى ، على ضوء ماسبق ، هو أن يحصل الإسرائيليون على الأرض كلها ، ويحصل العرب على السلام ، بمعنى « الراحة الأبدية » .

(٢)

نشرت صحيفة بريطانية (الجارديان ١٣/ ٩/ ١٩٩١) بعض التفاصيل عن حرب الخليج ، لم تكن قد أذيعت من قبل ، ثم أذاعها بعض المسئولين فى الجيش الأمريكى ونقلتها عنهم الصحيفة البريطانية . جاء

فى الخبر أن القوات الأمريكية عندما دخلت أرض الكويت فى مطلع هذا العام . وجدت فى مواجهتها خنادق عراقية على امتداد سبعين ميلاً ، امتلأت بالآلاف من الجنود العراقيين الذين قبعوا فيها بأسلحتهم استعداداً لإطلاق النار ، فاستخدم الأمريكيون دبابات ركبت عليها معدات لتقليب الأرض ، قاموا بها بردم هذه الخنادق على من فيها ، أى بدفن الجنود العراقيين أحياء فى خنادقهم . وقد قدر المسئولون الأمريكيون ، الذين أدلوا بهذه التصريحات ، عدد العراقيين الذين كانوا يحتلون الخنادق بنحو ثمانية آلاف ، سلم ألفان منهم أنفسهم ، ومن ثم قُدر عدد المدفونين أحياء بنحو ستة آلاف جندى عراقى ، إذ إنه بانتهاء هذه العملية لم يبق جندى عراقى واحد ، ممن كانوا فى الخنادق ، على قيد الحياة .

قال أحد الضباط الذين شاهدوا هذه العملية : « لم يكن هناك ماتراه غير أذرعة وأيادى الجنود العراقيين الممتدة من أكوام التراب الذى ردمت به الخنادق » .

ودافع أحد المسئولين فى الجيش الأمريكى عن هذه العملية بقوله : «إنى أعرف أن دفن الناس أحياء بهذه الصورة قد يبدو أمرا يدعو إلى الاشمئزاز ، ولكن الأمر كان سيصبح أكثر مدعاة للاشمئزاز ، لو كنا قد جعلنا قواتنا تنزل لمقاتلة العراقيين فى خنادقهم وتجهز عليهم فرداً فرداً بسونكى البنادق » . ثم أضاف قائلاً : « إن الهدف من القتال هو أن تلحق الهزيمة بالعدو ، بكل ما تملكه من قوة وسلاح ، وذلك بأن تستخدم كل قطعة تملكها من السلاح والعتاد . وأنا لست على استعداد للتضحية بحياة جنودى » .

الأمر كما ترى ينطوى على قضية أخلاقية ، على أكبر قدر من الأهمية هل هذا العمل البالغ البشاعة يمكن أن يكون مبرّراً أخلاقياً ؟

مرت بضعة أسابيع على قراءتى لهذا الخبر ، ثم قادتنى واجبات

التدريس بالجامعة إلى إعادة قراءة كتاب « الأمير » لماكيافيللى ، وهو كتاب كنت منذ قرأته لأول مرة أعتبره كتاباً بالغ الأهمية ، لنفس السبب الذى تعتبر من أجله قصة دفن الجنود العراقيين أحياء بالغة الأهمية ، إذ إن الكتاب مليىء بقصص من هذا النوع ، يدافع فيها ماكيافيللى عن سلوك من نوع دفن العراقيين أحياء ، بأنه ليس إلا أكثر الوسائل « كفاءة » فى تحقيق هدف يعتبره ماكيافيللى مبرراً ومشروعاً .

لفت نظرى هذه المرة ، كما لفت نظرى فى أول مرة قرأت فيها الكتاب ، ما كتبه كاتب المقدمة عن ماكيافيللى ، إذ وصفه بهذه العبارة البعيدة المغزى : « إن ماكيافيللى هو أول رجل عصرى » (the first modern man) . قلت لنفسى « هو كذلك بلا أدنى شك ، أليست قصة دفن العراقيين أحياء هى من نفس نوع قصص ماكيافيللى ؟ أو ليس دفاع المسئول الأمريكى عن هذا التصرف هو بالضبط من نفس نوع دفاع ماكيافيللى عن أبطاله » ؟

ولكن اعتقادى بأن ماكيافيللى هو بالفعل « أول رجل عصرى » لم يحل المشكلة الأخلاقية . فإذا كانت القصة تبدو لى بهذا القدر من البشاعة ، وإذا كان التصرف يبدو لى مرفوضاً رفضاً قاطعاً ، فما هى حجتى فى ذلك ؟ ما هو ردى على المسئول الأمريكى الذى قال إنه « إذا كان الهدف هو الانتصار فى الحرب فكل وسيلة تعتبر مشروعة ، وكل عتاد وكل سلاح يمكن استخدامهما» ؟ وهو قول لا يختلف فى مضمونه عن قول ماكيافيللى إن الغاية تبرر الوسيلة. قلت لنفسى : إن هذا ليس صحيحا ، الغاية لا تبرر الوسيلة ، وجريرة «الرجل العصرى» أو «العصر الحديث» الذى جاء ماكيافيللى لتدشينه ، قد لا تكون شيئاً غير هذا : إن هذا العصر الحديث قد أنهى ألف سنة ، سميت بالعصور المظلمة ، لمجرد أنها رفضت الفصل بين الأخلاق والسياسة أو بين الأخلاق والاقتصاد

حتى انتهى هذا العصر الحديث بتثبيت فلسفة فى الأخلاق مبنية على المنفــعــة (utility) تلك الفلسفـة التى رفع لواءها البريطانيان بنثام (Bentham) وجون ستيوارت ميل (J.S.Mill) . لست على ثقـة على الإطلاق بأن تأسيس الأخلاق على مبدأ المنفعة كان خطوة إلى الأمام فى الفكر الإنساني ، ولست على ثقة على الإطلاق بأن حكمنا على سلوك إنسانى ما ، بأنه أخلاقى أو غير أخلاقى ، لابد أن يكون أساسه نتائج هذا السلوك وآثاره ، بل أميل إلى الاعتقاد إلى أنه قد يكون الأقرب إلى الصحة القول بأن عملا ما يعتبر أخلاقياً أو غير أخلاقى بناء على «صفات ذاتية فيه » ، تماما كالحكم فى ميدان الجماليات ، يجب أن يبنى على صفات العمل الفنى الذاتية . ربما كان الصواب إذن هو القول بأن الحكم الأخلاقى هو من فصيلة الأحكام الجمالية ، يجب أن يكون منبت الصلة عن اعتبار المنفعة ، إذ ربما كان الأمر فى الأحكام الجمالية والأخلاقية أقرب إلى الاستجابة البيولوجية لدى الإنسان منها إلى التفكير العقلانى . إذا كان هذا صحيحاً ، فإن مجرد اشمئزازنا من تصرف القوات الأمريكية مع الجنود العراقيين يكون هو فى حد ذاته مؤشراً للحكم على هذا التصرف بأنه تصرف غير أخلاقى.

بعد بضعة أسابيع أخرى فوجئت بعبارات قالها الرئيس مبارك فى كلمته أثناء الاحتفال بالعيد المئوى لكلية دار العلوم ، وتتعلق بكفاءة اليهود . إذ أشار الرئيس إلى أن « أربعة ملايين شخص فى إسرائيل مغلبين ١٧٠ مليون عربى » وأن « العالم الغنى كله فى إيدين اليهود لأنهم ناصحين » .

كان هذا الحديث يساق بمناسبة مباحثات السلام التى بدأت فى مدريد، ومغزاه بالطبع أن الأفضل للعرب أن يعترفوا بتفوّق الإسرائيليين عليهم وأن يتصرفوا على هذا الأساس . (ويلاحظ أن هذه النغمة قد

أصبحت تتكرر أخيرا بطريقة تثير الشك فيما إذا كانت هناك خطة موضوعة لإشاعة هذا النوع من التفكير) . مرة أخرى تذكرت ماكيافيللى ، وسلوك الأمريكيين خلال حرب الخليج : ها هى الإشادة من جديد بالبراعة « والنصاحة » فى تنفيذ مخطط شرير . ليس المهم بشاعة العمل ، هكذا يقال لنا ، ولكن المهم البراعة والكفاءة فى تنفيذه . فلتغض البصر عن أخلاقيات السلوك ، ولتركز البصر على ما إذا كان القائم به قد نفذه بكفاءة . ليس المهم من الذى سلب الأرض ومن الذى سلبت منه الأرض ، المهم من الذى يزرعها بكفاءة . ليس المهم من اعتدى على من فى صابرا وشاتيلا ، المهم من الذى معه «أموال العالم الغنى كله » . وقد « يبدو » لك تصرف الإسرائيليين لأول وهلة « داعياً إلى الاشمئزاز » على حد تعبير المسئول الأمريكى وهو يصف « دفن العراقيين أحياء » . ولكن بالتمعن فى الأمر وتقليب الأمر على وجوهه وتحكيم العقل فى الموضوع ، سوف يتضح لك أن الأمر لا يعدو أن يكون « كفاءة ونصاحة منقطعتى النظير » ! .

قلت لنفسى : « قد يكون ماكيا فيللى هو أول إنسان عصرى ، فدعنا نأمل أن يكون الإسرائيليون هم آخر هذا النوع من الناس » .

(٣)

سمعت كثيراً عن فيلم « قائمة شندلر » قبل أن أراه . سمعت أنه بصرف النظر عن موضوعه (وهو العذاب الذى تعرض له ملايين اليهود تحت حكم النازيين فى سنوات الحرب العالمية الثانية) رائع جدا من الناحية الفنية ، وأن مخرجه (ستيفن سبيلبرج) ، الذى أخرج بعض الروائع من قبل ، قد تفوّق على نفسه فى هذا الفيلم . وسمعت عن عدد

جوائز الأوسكار التى نالها ، والشهرة الواسعة التى أحرزها ، وعن ضرورة مشاهدته ، مهما كانت ميول المرء السياسية أو مشاعره نحو اليهود أو إسرائيل . كل هذا سمعته أو قرأته وأنا فى مصر ، وهى بلد قرر فيها الرقيب منع عرض الفيلم . ومن ثم لم يكن قد رآه إلا عدد محدود من الناس ، فما بالك بما كتب عنه خارج مصر ؟

ثم إن منع الرقيب لعرضه فى مصر قد تعرض أيضاً للكثير من القيل والقال ، معظمه ، أو كله ، ينتقد قرار الرقيب وينحو عليه باللائمة لأنه حرم الجمهور المصرى من مشاهدة هذا العمل الفنى العظيم . قال البعض « إن هذا تدخل غير مشروع فى حرية الناس ، دع الناس يشاهدون الفيلم ليقرروا هم مايشاءون . ولماذا يفرض الرقيب نفسه وصياً على الناس ؟ وما الضرر فى أن يتعرض الناس للرأى ونقيضه ، ولماذا نعامل كالأطفال المحتاجين للحماية ولمن يقرر ما يصلح لنا وما لا يصلح ؟ » .

وثار أحد الكتّاب ضد الرقيب لأنه عرّضنا « نحن المصريين » للسخرية الشديدة من جانب مجلة أمريكية شهيرة هى مجلة التايم « Time» إذ نشرت مقالا بعنوان « الشعب لا يتحمل » ! تسخر فيه من الشعب المصرى ، وهو الذى تصفه بأنه « لا يتحمل » . ذلك أن الرقيب المصرى، فيما يقال ، قد استخدم هذه العبارة وهو بصدد تبرير قرار المنع ، فقال إن الشعب المصرى لا يتحمل مناظر القتل والتعذيب القاسية التى يمتلىء بها الفيلم، فأراد منعه لتجنيب الشعب المصرى رؤية هذه المناظر الفظيعة . فالتقطت مجلة التايم هذا التبرير وأشبعت الشعب المصرى سخرية لأنه شعب رقيق ناعم لا يستطيع أن يتحمل رؤية مناظر التعذيب والقتل ، حتى لو كانت تصوّر أحداثاً حدثت بالفعل ، عانى منها أشخاص حقيقيون . قال الكاتب المصرى لائما الرقيب : إن كل ما كان يحتاج إليه لتبرير منع الفيلم هو الحجة السياسية ، وهى أن الفيلم ينتصر لقضية

اليهود بترويجه لما « أصابهم على يد النازيين من تعذيب وإبادة ، مما يتضمن فى ثناياه دفاعاً عن دولة إسرائيل . وما كان الرقيب بحاجة إلى اللجوء إلى هذه الحجة السخيفة : حجة أن الشعب المصرى لا يتحمل ، التى جلبت لنا كل هذه السخرية من المجلة الأمريكية» .

ضاعف هذا من تشوقى إلى مشاهدة الفيلم ، رغم أنى سئمت سأماً شديداً من كل ذلك الترويج لمأساة اليهود على يد النازيين . كنت قد ضقت ذرعاً بذلك لأكثر من سبب : إصرار اليهود الغريب على ألا ينسى الناس ما حدث ، وإلحاحهم عليه بمناسبة ودون مناسبة ، لخدمة أغراضهم السياسية الراهنة بالطبع ، وهى لا تقل إجراماً فى رأيى عما جرى لهم . ومن ثم فاستخدامهم لجريمة قديمة لتبرير جريمة حالية ومازالت مستمرة ، ارتكبوها هم ، كان دائماً ولا يزال يثير فىّ الضيق والغضب . أضف إلى ذلك نجاحهم الهائل فى إشعار الأوربيين والغرب عموماً بالذنب لما ارتكبه ضدهم جزء صغير جداً من الشعب الألمانى ، وإصرارهم على تعميق هذا الشعور بالذنب ، وعلى الحصول على ثمن له كل سنة أو بضع سنوات ، وكأنه موضوع لا يمكن أن ينتهى وملف لا يمكن أن يغلق . كل هذا كان ولايزال يثير غضبى لأن الأوروبيين والغرب عموماً قد ارتكبوا ومازالوا يرتكبون جرائم كثيرة ، بعضها لا يقل بشاعة عما فعله النازيون باليهود ، وبعضها ارتكب لنصرة اليهود أنفسهم ضد غيرهم . فلماذا ينسى كل هذا ولا ينسى ما ارتكب ضد اليهود ؟ لماذا يمكن أن ينسى تدريجياً ما فعله الأمريكيون فى ڤيتنام ، أو ضد شعوب أمريكا اللاتينية ، أو إلقاؤهم قنبلتهم الذرية فى هيروشيما التى مازال ضحاياها يعانون من آثارها حتى اليوم ؟ وما فعله ستالين ضد شعبه ، والفرنسيون فى شمال أفريقيا والهند الصينية ، وما فعله الإيطاليون فى ليبيا ، لماذا ينسى هذا كله ولا ينسى ما فعله النازيون ضد اليهود ؟

زد على ذلك ما يفعله اليهود فى أى مكان فى العالم إذا تجرأ باحث أو أستاذ مؤرخ على التعبير عن شكه فى حجم المأساة التى تعرض لها اليهود تحت حكم النازيين ، من تعريض هؤلاء المتشككين للتشريد والفصل والسجن ، وابتداعهم جريمة جديدة تنسب إلى كل من يحاول التعبير عن مجرد الشك فيما إذا كان عدد اليهود الذين تعرضوا للتعذيب هو بالفعل بضعة ملايين .

كل هذا كان يثير غيظى وسأمى . ومع ذلك أردت أن أشاهد الفيلم رغم يقينى أن الغرض منه هو نفس الغرض المألوف : الترويج لنفس الفكرة ، وترسيخ جديد لنفس عقدة الذنب لدى الغرب ، ومن أجل خدمة دولة إسرائيل ، والتغطية على ما تفعله هذه الدولة ضد الفلسطينيين ، وإصرارهم على الامتناع عن إعطائهم أبسط الحقوق والتنازل لهم عن أى شىء . كل هذا لابد أن يكون هو الغرض من الفيلم ، وإن كان قد قام به الآن فنان أكثر مهارة من غيره ، وأنفقت عليه أموال أكثر مما أنفق على أفلام أخرى سابقة .

شاهدت الفيلم فوجدته ، من الناحية السياسية ، كما توقعت بالضبط : ترسيخ لعقدة الذنب ودعاية لإسرائيل ، ولكنى صرفت النظر عن التفكير فى ذلك لأنه أمر مفروغ منه ولا جدال فيه . وإنما الذى لفت نظرى على وجه الخصوص تلك القسوة والصراحة البالغة فى تصوير مناظر القتل والتعذيب . المخرج يتفنن فى أن يعرض علينا مناظر لم نشاهد مثلها من قبل : كيف ينفجر الدم بالضبط من رأس القتيل ، وكيف تجرى تعرية النساء قبل حشرهن عرايا فى غرف القتل بالغازات السامة ، وكيف يجرى بالضبط تعذيب الأطفال الصغار ، وكيف يقف الأطفال فى مياه المجارى أياماً ظناً منهم أن هذا سيحميهم من الرصاص . . . الخ .

كل هذا يعرض علينا ببطء شديد حتى لا تفوتنا أى تفاصيل دقيقة لما حدث .

عندما ظهرت بعض هذه المناظر ، وجدت زوجتى تغطى عينيها بيديها ، وفى بعضها وجدت نفسى أغلق عينىّ حتى تنقضى عملية معينة من عمليات القتل أو التعذيب . أى أننى وجدت أنى أيضاً ، أنا وزوجتى ، « لا نتحمل » .

فلماذا تسخر مجلة التايم الأمريكية منا ومن الشعب المصرى عامة ؟

سألت نفسى من جديد ، وكنت قد تساءلت نفس التساؤل عندما قرأت عما كتبته مجلة التايم عن الشعب المصرى : ما العيب بالضبط ، فى أن يكون شعب من الشعوب غير قادر على تحمل مثل هذه المناظر ، أم إن العكس بالضبط هو الصحيح ، أى أنه كلما زادت قدرة شعب من الشعوب على تحمل رؤية هذه المناظر الفظيعة ، من إسالة الدماء إلى التعذيب بهذه الصور ، كلما دلّ ذلك على قسوة هذا الشعب وفظاظته أو بلادة حسه ؟ وإلى أى مدى يمكن أن نرجو للشعب المصرى مثلا أن يتحول من شعب « لا يتحمل » مثل هذه المناظر إلى شعب قادر على تحملها ؟ هاهو ذا مثل جديد على شعورنا بالعار إزاء الغرب ، دون أى مبرر ، حيث نرى فى محاسننا نقصاً ، وفى نقائصهم محاسن . أنا شخصيا أفضل أن يظل الشعب المصرى كما هو فى هذه الخصيصة على الأقل ، وأن يظل منظر الدم غريباً وشاذاً ويصعب تحمّله . فإلى أى مدى يمكن أن يكون تعريض مشاهدى الأفلام والتليفزيون فى الغرب ، باستمرار ودون توقف ، لمناظر الدم والعنف مسئولا عن انتشار الجريمة ومختلف وسائل القسوة وازديادها فى أوربا والولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة ؟ وما الضرر الذى يمكن أن يصيبهم لو أن لديهم رقيباً منع كل هذا بحجة أن « الشعب لا يتحمل »؟

(٤)

استغربت جداً من العنوان الذى اختاره الدكتور على الراعى لمقاله عن فيلم « المهاجر » ليوسف شاهين (مجلة المصور ٧/ ١٠/ ١٩٩٤) فقد أسماه « ملحمة سينمائية فى حب مصر » ، ولم يكن هذا على الإطلاق الشعور الذى خرجت به بعد رؤية الفيلم . كان شعورى هو أن يوسف شاهين رجل يهيم حباً بفنه ، لدرجة جعلته يتجاهل أولاً يرى الضرر الذى يلحقه هذا الفيلم بما أعتبره أهم قضايانا الوطنية فى الوقت الحاضر ، وهى قضية موقفنا من إسرائيل . وعندما شاهدت الفيلم مرة أخرى للتأكد من صحة انطباعى الأوّل ، خرجت أقرب إلى الغضب مما كنت فى المرة الأولى .

فالفيلم كله قائم على المفارقة بين عظمة هذا القادم من الشمال الشرقى (أى إسرائيل حالياً وفلسطين سابقاً أو « طناى » كما يسميها الفيلم) وبين تخلف وجهل وتعصب المصريين . هذا القادم من الشمال الشرقى ، أو «الأجنبى » كما يسميه الفيلم فى كثير من الأحيان ، لا ينقصه شىء : جمال وشباب وذكاء وحيوية وطموح وقدرة فائقة على التعلم السريع وعلى اكتساب مهارات جديدة ، وحب للغير وحساسية بالغة تجاه مصائب الناس وتعاطف معهم ، ووفاء لمن يسدى إليه الجميل ، وكرم وتعفف عن استغلال ضعف الآخرين . . الخ . لا عجب أن تقع فى حبه كل نساء وفتيات مصر ، وأن يكتشف مواهبه على الفور أى مصرى يسعده الحظ بالتعرف عليه .

أما المصريون فى الفيلم ، فأجارك الله : فرعون مريض بحب السلطة وغير متزن عقلياً ، و « أميهار » قائد الجيوش عاجز جنسياً وغير قادر بتاتاً

على تحقيق رغبات كبيرة كهنة آمون ، « سيميت » (يسرا) ، التى أصابها الملل والقرف من كل المحيطين بها من المصريين ، بمن فى ذلك الإله آمون نفسه ، ناهيك عن زوجها العاجز وفرعون المجنون . فهل هناك أية غرابة فى أن تهيم حباً بذلك « الأجنبى » القادم من الشمال الشرقى ؟

ولكن ما الذى يريده من مصر هذا الشاب الجميل الذكى الطموح الكريم الوفى . . الخ ؟ صحيح أنه قبل أن يأتى إلى مصر كان يتحرق شوقاً إلى القدوم إليها لأنها ، على حد قوله ، « بلد النور » و « بلد العلم » ، وهو يريد أن يأتى إليها على الأخص ليتعلم الزراعة . الزراعة دائماً على لسانه ، وهو لا يرغب إلا فى تعلم الزراعة ، وقد سمع أنها متقدمة جداً فى مصر . كل هذا صحيح ولكن انتظر حتى يأتى هذا الأجنبى (واسمه رام فى الفيلم) إلى مصر ويراها ، فإذا بها فى حالة خراب اقتصادى واجتماعى وفكرى . فرعون وقائد الجيش هما كما وصفتهما حالا ، وجنود فرعون متوحشون يضربون ويعذبون الناس بسبب وبلا سبب . والناس فى حالة جهل وفقر مدقع ، وأهم من هذا كله أنهم لا يفكرون إلا فى الدين ولا يشغلهم إلا التحنيط . ولا يعجب هذا بالطبع الأجنبى الوافد : فالدين والتحنيط يتعلقان « بالموت » وهو يريد « الحياة » ، وهو يوبخ . المصريين توبيخاً شديداً على أنهم لا يفكرون إلا فى الموت « فماذا فعلوا للأحياء ؟ » وما أهم شىء يمكن أن يصنعه المرء للأحياء ؟ الزراعة بالطبع ، وعلى الأخص اكتشاف مصادر حديثة للمياه (وهى مشكلة ، كما يعرف القارىء ، تهتم بها دولة معينة من دول المنطقة اهتماماً خاصاً) . أما التحنيط فكلام فارغ كله (مع أن من الممكن أن يرى فيه المرء تقدما علمياً وطموحاً للخلود وليس مجرد انصراف « من الحياة إلى الموت ») . ويظهر موقف رام من التحنيط بوضوح فى الخطبة التى يلقيها على فتاة بائسة فقدت أمها ويبدو عليها اليأس كله لأنها لا

تملك نفقات التحنيط ، فيقول لها رام إن أمها يمكن أن تصبح خالدة بدون تحنيط ، فالمهم هو الروح وليس الجسد ، فتشرق أسارير الفتاة وتقع فى غرامه على الفور .

بل حتى الجماعات الإسلامية والإرهابيون موجودون فى هذا الفيلم . فهم يحاولون إحلال عبادة آتون محل عبادة آمون ، فيقومون بالثورة ضد فرعون ، ويحطمون تماثيل آمون ، وتتعاطف معهم كبيرة كهنة آمون . (التى هى أقرب شخصيات الفيلم إلى الرمز لمصر) ولكن يا للأسف ، هذا ليس إلا إحلال خراب محل خراب ، فكما أن النظام الحالى عاجز وفاسد وظالم ، فإن ما تبشر به الجماعات الإسلامية هو أيضاً أحمق ومتخلف ، ومن ثم تحل المجاعة ويهيم المصريون على وجوههم جوعاً ويأساً . وليس هناك حل لهذا كله إلا التعاون مع الأجنبى الذى أقطعه قائد الجيش قطعة أرض « على الحدود » (لماذا « على الحدود بالذات » ؟ لابد أن المقصود هو سيناء دون غيرها) بشرط أن يستصلحها ويزرعها ، فيعده الأجنبى بأن « يحولها إلى جنة » . وفعلاً تنجح تجاربه ، ولا عجب . بل إن كل من عرف بالأمر كان تعليقه « أنا متأكد أنه سينجح » . ويعثر الأجنبى على الماء حيث لا يعرف أحد أن هناك ماء ، وتخضر الأرض اخضراراً بديعاً ، أو على حد تعبير الفيلم تصبح « بحراً أخضر على طول الشوف يشفى العليل » . ولكن وا حسرتاه على مصر ويالسوء حظها ! إن الأجنبى مضطر إلى العودة إلى بلده فى الشمال الشرقى رأفة بوالده العجوز ، وبأهل بلده ، فيودعه المصريون فى حزن شديد ، من قائد الجيش إلى كبير الكهنة ، وينتهى الفيلم بلقاء حار وغاية فى الرقة بين رام الأجنبى المشهور فى التاريخ باسم « يوسف » ، وأبيه المشهور فى التاريخ باسم « إسرائيل » وسلالته هى المعروفة باسم « بنى إسرائيل » .

كيف تكون هذه ملحمة فى حب مصر ؟ أليس من الواضح أنها

ملحمة وضعت خصيصاً للدعوة إلى التعاون الاقتصادى مع إسرائيل ؟ إن هذه المفارقة بين الأجنبى رام وبين المصريين تشغل الجزء الأكبر من حوار الفيلم ، بمجرد أن تنتهى المقدمة المستوحاة من قصة يوسف عليه السلام . والغرض بالطبع ليس أن يروى لنا يوسف شاهين قصة سيدنا يوسف ، ولا قصَته هو الشخصية (كما ذهب بعض المعلقين على الفيلم ، وأنا بصراحة لا يهمنى كثيرا أن يوسف شاهين قد هاجر هو شخصيا فى وقت مابين حياته ، كما هاجر سيدنا يوسف من قبله ولا يهمنى أن هناك شبها بين الامتحان الذى أداه رام فى اللغة الفرعونية فى الفيلم وبين الامتحان الذى أداه يوسف شاهين وهو طالب فى مدرسة فيكتوريا !) بل الغرض هو بالضبط كما قلت لك : الترويج للتعاون الاقتصادى مع إسرائيل ، ودليلى على ذلك ثلاثة أشياء على الأقل :

الأول : هو أن محور القصة هو ما حكيته لك .

الثانى : إن صانعى الفيلم وعلى الأخص صاحب القصة (الذى لم يذكر لنا اسمه ، فيما أظن ؟) سمحوا لأنفسهم بحرية تامة فى تغيير وقائع قصة سيدنا يوسف كما جاءت فى الكتب المقدسة كما يحلو لهم ، لخدمة فكرة معينة فى أذهانهم . فالكتب المقدسة تقول إن يوسف يبقى فى مصر ويأتى إليه أخوته ثم يأتى أبوه ويستقرون جميعاً فى مصر حتى يتوفى الأب فيها وكذلك يتوفى يوسف نفسه فيها . أما الفيلم فيجعل إسرائيل فى فلسطين لا يبرحها ويجعل يوسف يعود هو وإخوته ليستقروا فى فلسطين ، وإنما هو فقط يأتى إلى مصر لتعليم المصريين كيف يزرعون سيناء (بعد أن تعلم بالطبع علمهم القديم الذى أهملوه) ثم يعود أدراجه إلى بلاده . والتاريخ لا يجعل دعوة إخناتون إلى دين جديد معاصرة لوجود يوسف فى مصر . والأسماء طبعاً هى فى الفيلم غيرها فى الكتب المقدسة لكى يسمح المؤلف لنفسه أن يفعل بالقصة ما يشاء (ولكى يحصل

أيضا على موافقة الأزهر على عرض الفيلم) . ليس تصوير القصة الدينية إذن هو الهدف ، وإنما المؤلف والمخرج يريدان التعبير عن أفكارهما الخاصة ، فما هى هذه الأفكار يا ترى غير ماذكرت ؟ وكيف يخطر شيء آخر على بال أى مشاهد للفيلم فى ١٩٩٤ فى ظل الظروف السياسية والاتفاقات المطروحة والضغوط التى تتعرض لها مصر والمنطقة للرضوخ لما يسمى خطأ « بالتطبيع » ؟ كيف لا تخطر هذه الأفكار على ذهن المشاهد إلا إذا كانت لديه رغبة قوية جداً فى مجاملة يوسف شاهين؟

الدليل الثالث : هو أن الفيلم مليء بالجمل والحكم التى لا يمكن للمرء أن يتجاهل إسقاطاتها السياسية على الوضع الراهن ، والموقف السياسى لصاحبها . وها هى ذى بعض الأمثلة :

رام دائم الانتقاد للاعتقاد فى التحنيط ويصف نفسه بأنه « ماليش فى التحنيط إذ أين هو من الزراعة ؟ (أنا أقرأ هذه العبارة كالآتى : لا يهم الدين أو العادات أو التقاليد : المهم هو التنمية) . ويقول أيضاً « التحنيط بتاعكم مهول ، بس أنا ماليش فيه » وإن كان يستدرك قائلاً : «مع احترامى التام لعقائد الآخرين» (ألا ترى كم هو عظيم هذا الأجنبى القادم من الشمال الشرقى ؟!) . والفيلم يوبخ المصريين على أن ترتيب الأولويات عندهم مقلوب رأساً على عقب ، فهم مشغولون ببناء الأهرام والأديرة أو بناء مدينة جديدة للإله آتون ، بينما المهم طبعاً هو الزراعة والعثور على مصادر جديدة للمياه . والأجنبى ، ابن إسرائيل ، يقف إلى جانب المصرى فى موقف مؤثر للغاية ، بعد أن تعاونا فى زراعة الصحراء وهما يتأملان سنابل القمح البديعة التى زرعاها معاً ، ويقول أحدهما للآخر «كلنا محتاجون لبعض » ! . ولا يفوت الفيلم أن يقول إن المصريين «حاولوا زراعتها ٢٥ مرة من قبل وفشلوا » . ولكن الأطرف من

ذلك أن رام العظيم يطرح قرب نهاية الفيلم فكرة رائعة . ذلك أنه لاحظ أن المصريين كانوا دائماً يحولون الفلاحين إلى عساكر ، فقال «لماذا لا نقلب الأمر ونحول العسكر إلى فلاحين ، ولو لمدة ثلاث سنوات؟» وقد قبل منه قائد الجيش العاجز هذه الفكرة وقال له «حاديك الجيش كله لمدة خمس سنين لأنى عارف أنك حاتنجح » والفكرة كما سيلاحظ القارىء فكرة عبقرية وهى تتمشى مع ما تقوله لنا إسرائيل باستمرار « لا تنفقوا كل هذا على الجيوش والحروب ، التفتوا للتنمية والسلام ! » .

ولكن مادامت الفكرة عظيمة إلى هذا الحد فلماذا لا يحاول يوسف شاهين أن ينتج فيلما مماثلاً فى إسرائيل ، يقول للإسرائيليين فيه « لماذا لا تحولون العساكر إلى فلاحين بدلاً مما دأبتم على صنعه منذ ١٩٤٨ ، وهو تحويل الفلاحين إلى عساكر ؟ » خاصة أن إسرائيل هى التى تشكو من ندرة الأيدى العاملة وليست مصر ، فلا تستطيع - مثل مصر - أن يكون لديها فلاحون وعساكر فى الوقت نفسه ! .

والعلاقة بين كبيرة كهنة آمون وبين رام ، هى أقرب ما فى الفيلم من علاقات إلى مايريد الفيلم قوله عن العلاقة بين مصر وإسرائيل ، أو ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة . فرام هو الذى ترغب فيه « سيميت » وتحتاج إليه حقيقة وإن كانت مرتبطة بغيره . ولكن هذا الغير هو زوج عاجز ، ومن ثم غير قادر على إسعادها . قد يكون هذا الزوج « ابن حلال » (وهو الذى أنقذها ، على حدّ تعبير الفيلم) ولكنه الآن غير صالح البتة لأى شىء لا فى الزواج ولا فى تحقيق الأمن للبلاد . تقول «سيميت » إنها كانت تظن أن السعادة مستحيلة وتخجل من أن تغير طريقة حياتها « وماكنتش فاكرة إن من الممكن أن أكون سعيدة جداً كده » (أى بعد أن عثرت على رام) . وهى تريد رام وتعرض نفسها عليه ، بعد أن تدرك حقيقته وعظمته وتقول له « أنا مش طالبة حبك ، خذنى

وبس!» (أى أن العـواطف لا تهم ، المهم هو الإنتـاج!) ولكن رام لا يستغل ضعفها (إسرائيل لا تريد استغلال مصر) إنه يصفها بأنها «ست عظيـمة» ولا يريد إلا مساعدتها على اكتشاف نفسها . وهو كان يتمنى إسعادها ولكن لديه مسئوليات أخلاقية واقتصادية أعظم . وعندما تعبر له عن خشيتها من أن تكون قد أهانت نفسها بأن عرضت نفسها عليه ، يرد عليـها بقـوله الذى يخاطب به كل المصريين «مـافيش إهانة فى أن الواحد يحتاج للثانى!» (وهو قول غريب من معشوق لامرأة تعشقه، ولكنه قـول مفهـوم إذا صدر من إسرائيل لمصر!) وهو وإن كان لا يلبى رغبتها الآن احتراماً لزوجها وانشغالاً عنها بما هو أهم (بزراعة سيناء) فإن العلاقة بينهما لم تنته، بل ستعود فيقول لها «لو حسيتى بأى اندفاع منى ماتلومينيش لوحدى . . لومى جمالك» (أى أن إسرائيل معذورة إذا رأت كل هذه الفرص الاقتصادية العظيمة فى مصر ولم يسل لعابها لاقتناصها) وينتهى الأمر بأن يعد كل منهما بالوفاء للآخر ، ويكون هذا «عهداً بيننا»!.

هذا هو الفيلم من الناحية السياسية . أما من الناحية الفنية فهو رائع ، لا أذكر أنى رأيت صوراً سينمائية بهذا الجمال فى فيلم مصرى أو غير مصرى . كل لقطة تحفة ، تصويراً وتكويناً . ولكن كم هو مؤسف أن تستخدم هذه المواهب هذا الاستخدام . كما أنه لا يجوز بالمرة أن يتغاضى الناقد عن المضمون السياسى والرسالة التى يحملها الفيلم ، لمجرد أن الفيلم جميل جداً من الناحية الفنية . بل الأحرى أن يشعر الناقد بأسى أكبر . فالخطر لا يكون إلا إذا اقترنت الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتقدمة برسالة مرفوضة أخلاقياً أو سياسياً . قد يكون تصوير صور بهذا الجمال فى مصر نوعاً من أنواع الحب لمصر ، ولكنى بصراحة أفضل أنواعاً أخرى من حب مصر ، حتى ولو كانت أقل بريقاً وأقل إبهاراً

للعين، فالمهم فى النهاية هو ما يبقى فى القلب ، والقلب يترك فيلم « المهاجر » حزيناً للغاية .

(٥)

مازلت أذكر بوضوح كيف كنا نعامل الخدم ونحن صغار. أقصد خدم المنازل الذين كانوا يملأون بيوت الطبقتين الوسطى والعالية فى مصر، ولم يكن بيتنا ليخلو من واحد أو اثنين منهم فى أى وقت من الأوقات . كان أمراً مشيناً للغاية . لو أدركنا وقتها حقيقة ما نفعل ، لخجلنا من أنفسنا أشد الخجل ، ولكن هكذا كان الشعور العام وقتها ، أو هكذا كانت « الأيديولوچية السائدة »، منذ خمسين عاما فى مصر بكل تأكيد، وفى بلاد أخرى مثلها بلا شك. بصراحة لم نكن نعتبرهم آدميين مثلنا حتى لو أنكرنا ذلك إذا سئلنا . كنا نشعر وكأن الله «خلقهم هكذا» وكان بعضنا يشير إليهم ، عندما يرتكبون عملا مشيناً بأنهم « من جنس آخر » ، ومن ثم كان يبدو لنا طبيعياً أن نطلب منهم القيام بكل عمل نأنف من القيام به ، وكانت القائمة التى تشمل هذه الأعمال طويلة جداً : كل مايجلب أدنى تعب ، أو ينطوى على أدنى قدر من القذارة ، وكل ما يقطع علينا عملا نكون منشغلين به ، مهما كان تافهاً ، كلعب الورق مثلا، وكل ما قد يمنعنا من النوم فى فترة الظهيرة ، أو ما يضطرنا إلى الاستيقاظ مبكراً أكثر من اللازم فى الصباح ، وكل عمل يعرضنا لمقابلة من لا نرغب فى مقابلته، أى كل عمل استقر فى الأذهان ، على أى حال، أنه من أعمال الخدم .

بدا لنا كل هذا طبيعياً للغاية . وكان من أغرب الأمور فى نظرنا أن يبدر من أحد الخدم ما يوحى بالتبرم أو الشكوى ، إذ كيف يمكن أن

يتبرموا ؟ كنا نفترض أنهم ، مع كل عيوبهم ونقائصهم ، لديهم قدرة لا نهائية على التحمل : لا يتعبون ولا يملون ولا يغلبهم النعاس ، وهى صفات لو كانت صحيحة لكانوا حقاً من جنس آخر غيرنا ، ولكن من جنس أفضل من جنسنا بمراحل . على أن هذا التناقض لم يكن يؤرقنا ، فقد قبلنا كل فكرة ونقيضها مادامت تبرر هذه العلاقة التى تحقق لنا كافة المزايا الممكنة .

كان من الطبيعى والحال كذلك أنه إذا وقع حادث سرقة ، أن ينصرف الذهن على الفور إلى الخدم ، إذ ليس فى البيت من يليق به هذا العمل إلا هم ، وليس هناك من أقربائنا من يمكن أن يتدنى إلى هذه الدرجة من الحقارة ، وليس من ضيوفنا أو أصدقائنا من يمكن أن يقدم على هذا العمل (مع أن الزمن قد علمنا فيما بعد أن من هؤلاء وأولئك من هم أسفل مائة مرة من هذا الخادم أو ذاك) . بمجرد أن نكتشف ضياع أى شىء ، تافها كان أو ذا قيمة ، ينصرف الذهن فورا إلى الخدم ، إذ إن لهم مصلحة أكيدة فى السرقة ، والدافع متوفّر لديهم دائماً ، فهم الحاقدون علينا والحاسدون لنا ، وهم الذين خلقوا من «جنس مختلف» لا يجد فى السرقة مايشين .

قد يبدأ الضرب والسب قبل أن يظهر أى دليل على أن الخادم هو السارق ، وإذا كان الشىء الذى ضاع له أية قيمة تذكر فقد يبلغ قسم البوليس ويعامل الخادم المسكين فى قسم البوليس أشنع معاملة ، لأن الضباط هناك لديهم نفس الأفكار عن هذا « الجنس المختلف » ، ولأنهم فضلا عن ذلك ، يريدون إرضاء البيك المحترم وأسرته .

إما إنكار الخادم أو الخادمة وبكاؤه أو بكاؤها ، فلا يأبه لهما بالمرة . فالكذب من الصفات اللصيقة بهذا النوع من البشر وهم ماهرون أشد المهارة فى ذلك أيضاً (وهذه موهبة أخرى من المواهب الخارقة التى

يتمتعون بها رغم دناءتهم وخستهم) . ومن ثم فالضرب والسب يستمران رغم الإنكار والبكاء ، ورغم عدم وجود أى دليل على ارتكابهم الجريمة .

ثم يتكشف الأمر فى كثير من الأحيان عن أن الشيء المختلس لم يختلس أصلا ، بل كان فقط قد وضع فى مكان آخر ونسى صاحبه أين وضعه ، أو أنه ، إذا كان مالا ، قد أنفقه ، أو أساء الجمع والطرح فإذا بالمال وكل شيء آخر سليم مائة بالمائة ، ولم تكن هناك واقعة سرقة أصلا . فماذا تكون النتيجة ؟ شعور عام بالارتياح ، وكلمة سريعة جداً لترضية الخادم تقال على عجل وبأنفة شديدة ، وتعود الأمور لتجرى كما كانت تجرى من قبل .

كان الخادم أو الخادمة يعرفان هذا بحكم تجاربهما السابقة ، ومن ثم فبمجرد أن يسمعا بضياع شيء ، يتوقعان على الفور أن يصب عليهما غضب الله ومقته ، ولعنات الناس أجمعين . فينكمشان فى خوف وكأنهما حيوان صغير هاجمه من هو أقوى منه ، وقد يبدآن فى البكاء قبل أن يعبر أحد عن أى شك فيهما ، وقد يحلفان أغلظ الإيمان أنهما لم يرتكبا الجريمة ولا علاقة لهما على الإطلاق بها ، ويتمنيان لو انشقت الأرض وابتلعتهما . وهو منظر كان من شأنه أن يثير رثاء عظيماً ، خاصة إذا تبين بسرعة أن الأمر ليس كذلك بالمرة ، وأنه لم يضع شيء على الإطلاق أو أن مرتكب الجريمة شخص مختلف تماماً .



هذا بالضبط ما حدث فى أوكلاهوما منذ وقت قريب . حدث الانفجار المروع فى مبنى الحكومة الفيدرالية ، الذى وصف بأنه أسوأ

حادث إرهابى فى تاريخ الولايات المتحدة كلها ، ومات فيه ١٦٨ شخصاً على الأقل بينهم عدد كبير من الأطفال ، فإذا بوسائل الإعلام الأمريكية تقول على الفور إن المرجح أو الغالب أو من شبه المؤكد ، أن الفاعل أتى من الشرق الأوسط ، وأن رجلا أسمر له ملامح « شرق أوسطية » هو المطلوب البحث عنه . واستدعى رجل أردنى كان قد غادر أوكلاهوما إلى لندن ، فى يوم الحادث ، فى طريقه لزيارة أهله فى الأردن ، فقبض عليه البوليس البريطانى فى مطار هيثرو ، وأذلوه وضربوه وأعادوه إلى الولايات المتحدة للتحقيق . وأعلن عن الحاجة إلى مترجمين يعرفون العربية ليقوموا بترجمة ما سوف يقوله المجرم . وتوالت التهديدات والإهانات الموجهة إلى العرب فى كل مكان فى الولايات المتحدة. وضربت زوجة مكسيكية متزوجة من سورى ، وهوجمت امرأة عراقية حامل وهددت وأخيفت حتى أجهضت . . الخ . أما بقية العرب فى داخل الولايات المتحدة أو خارجها فكان شأنهم شأن خدم المنازل فى بلادنا منذ خمسين عاماً ، إذ عرفوا على الفور ، بمجرد وقوع الانفجار ، أن عيون العالم كله سوف تصوّب إليهم وملؤها السخط والغضب والاحتقار ، وتوقعوا أن تصب عليهم اللعنات من كل اتجاه ، ولم يستبعدوا أن يقبض عليهم جميعاً فى أى مكان وجدوا فيه ، وقد تقطع عنهم المعونات كلها ، وقد تجمد كل أموالهم فى البنوك ، وقد يطردون جميعاً من كافة بلاد العالم المتقدم ، إذ لا يجرؤ على مثل هذه الفعلة إلا العرب ، ولا تتوفر كل هذه الوحشية إلا فى عربى أسمر ، ولا يستهين بحياة الأطفال والنساء والشيوخ إلا مسلم .

لم يعرف العرب ما الذى يمكن أن يفعلوه ، فهم لم يرتكبوا الحادث ، ولكن كل الناس تقول إنهم هم مرتكبوه . وقد كان العرب يظنون خيرا بأنفسهم قبل تكرار هذه الحوادث ، ولكن الناس كلهم يعتبرونهم الآن

أسفل شعوب الأرض ومن « جنس » مختلف تماماً . فالأرجح إذن أننا كذلك . إذ لا يمكن أن يكون كل هذا العالم مخطئاً ونحن فقط المصيبون ، خاصة أن الذين أجمعوا على إصدار هذا الحكم علينا يملكون كل الخصائص السوية : لون البشرة الناصع البياض ، والشعر الأشقر والعيون الزرقاء أو الخضراء ، أى كل الصفات السليمة التى تتوفر فى الأجناس المقبولة . الأرجح إذن أن الذى قام بهذا العمل الإجرامى عربى ابن عربى ، أسمر ينحدر من أبوين أسمرين ، وأجداده جميعاً من نفس اللون . فياليت الأرض تنشق وتبتلعنا فنريح أنفسنا من كل هذا العذاب المنتظر .

ثم إذا بالمفاجأة الكبرى تحدث . المجرم على العكس تماماً ، أبيض وأشقر وذو عينين زرقاوين ، وأمريكى قح . والهدف ؟ الانتقام من الحكومة الأمريكية لشىء ارتكبته منذ عامين فى نفس التاريخ بالضبط ، ضد جماعة أمريكية مشبوهة . الأمر كله إذن بين أمريكيين ، بعضهم وبعض ، ولا شأن للشرق الأوسط به من قريب أو بعيد . وللعرب الآن أن يستريحوا ، وأن يتنفسوا الصعداء حتى ترتكب جريمة أخرى .

ما الذى يجبر العرب على تحمل كل هذا ؟ أقرب الإجابات إلى الذهن هى بالطبع اعتمادهم الاقتصادى على الخارج . ألا ترى كيف تعتمد أغلب البلاد العربية على المعونات الخارجية ؟ وكيف تعجز مصر عن توفير ثلثى القمح الذى يأكله المصريون إلا بالمعونة الأمريكية ؟ وتورط معظم الدول العربية فى الديون التى لا تستطيع سدادها ودفع فوائدها إلا بتدفق قروض جديدة من الخارج ؟ الفقر إذن هو السبب ، تماما كما كان الحال مع خدم المنازل فى مصر منذ خمسين عاماً : يقبلون الضيم وسوء المعاملة والاتهامات الظالمة لأنه ليس لديهم بديل آخر . فإذا لم يتحملوا هذه المعاملة من هذه الأسرة ، كان عليهم أن يقبلوها من غيرها .

ولكن هناك سبباً آخر قد لا يقل أهمية عن الفقر ، بل لعله هو السبب الحقيقي . فقد يبتلى قوم بالضيم بسبب الفقر ، ولكنهم قد يبتلون أيضاً بنفسية قبول الضيم ، سواء كانوا فقراء أو لم يكونوا . كلنا نعرف من الخدم من يحتاج أسيادهم اليهم أكثر من العكس . فهم يقومون بكل شيء يمكن تصوره لخدمة سيد لا يجيد عمل أي شيء على الإطلاق : يطهون طعامه ويغسلون ويكوون ملابسه ، وينظفون بيته ويشترون ما يحتاج إليه من الخارج ، ويجيدون المساومة في الشراء، ويربون أولاده. . إلخ ولكنهم مع ذلك يقبلون منه أسوأ معاملة لمجرد أنه قد استقر في أذهانهم أنهم خلقوا ليكونوا خدما ، بينما خلق هو ليكون سيدا .

وبين العرب كثيرون من هذا النوع : ليس فيهم عيب إلا قبول الضيم، ومنهم من هم أكثر ثراء ممن يسيء معاملتهم ولا يكفّ عن إذلالهم . وحتى من لم يكونوا بهذا الثراء ، من أسهل الأمور عليهم أن يدبروا احتياجاتهم بأنفسهم ، ويسددوا ديونهم ويرفضوا هذه المعاملة المهينة إلى الأبد . والسيد المطاع أول من يعرف هذا ويعرفه جيداً ، ومن ثم فهو لا يضيّع أي مناسبة لترسيخ هذا الشعور بالدونية لديهم ، وتثبيت « نفسية الخدم » في العرب ، فقرائهم وأثريائهم على السواء . فهذا السيد المطاع يعرف جيدا أن الأمر ليس اقتصاداً فقط ، بل هو مرض نفسي في الأساس .

كذلك اكتشف هذا السيد المطاع منذ فترة طويلة أن من أكثر الأشياء فعالية في تثبيت وترسيخ « نفسية الخادم » هذه ، هو الاستعانة بمن يمكن تسميته « برئيس الخدم » ، وهو شخص لديه استعداد طبيعي منذ الميلاد لا لأن يكون سيداً ، ولا أن يكون خادماً ، بل ولد ليكون « رئيساً للخدم»، إذ لديه موهبة طبيعية في إرضاء الأسياد عن طريق إذلال العامل في خدمته، إذا أخطأ أحد الخدم تطوّع هو بتأديبه حتى لا يلوث السيد يده

بهذا العمل ، وإذا شك السيد فى أن أحد الخدم قد قام بسرقته تطوّع هو بتفتيشه . وهو على كل حال أول من يؤكد للسيد أنه لا يمكن أن يكون السارق شخصاً غير هذا الخادم الوضيع . وقد عرف السيد المطاع أهمية دور رئيس الخدم فى استمرار الأوضاع على ماهى عليه . فهو دائماً فى حاجة إلى « شاهد من أهلها » أى من الخدم أنفسهم ، فإذا شهد ضد قومه وعشيرته فهذا هو الدليل الأكيد على صحة الاتهام .

حدث نفس الشىء فى أوكلاهوما . فبمجرد أن وجّه الاتهام للعرب والمسلمين بأنهم هم الذين قاموا بهذا العمل الإجرامى ، احتاجت وسائل الإعلام الأمريكى إلى شهادة رؤساء الخدم وهم بعض من يسمون «بالمثقفين العرب » من المقيمين بالولايات المتحدة ، وكثير منهم من حملة الدكتوراه الذين فتحت لهم أبواب المجد والشهرة فى أهم الدوريات الأمريكية لسبب واحد بسيط هو أنهم قبلوا على أنفسهم القيام باستمرار بهذه المهمة الصعبة : مهمة رئيس الخدم ، فاستدعوا على الفور للشهادة فى التليفزيون والصحف والإذاعات «حدثونا وزيدونا علماً ، عن الإرهاب العربى الإسلامى ، تاريخه وحاضره ومستقبله ، بمناسبة حادث أوكلاهوما الفظيع ، وبينوا لنا بالتفصيل كيف أن العربى أو المسلم على استعداد بطبعه ، وهو دون غيره ، للقيام بقتل الشيوخ والنساء والأطفال» . فيتخذ هؤلاء سمت العالم المتبحر فى علمه ، المحيط بتاريخ الإرهاب وأساليبه ، ويبدأ فى الكلام الذى يدين العرب والمسلمين أمام العالم أجمع ، ويبرر للحمقى فى كل مكان التهجم والاعتداء على العرب والمسلمين الأبرياء فى الشوارع والبيوت وعلى أطفالهم فى المدارس .

على أن من الخطأ الظن بأن القائمين بدور رؤساء الخدم ، من بين المثقفين العرب ، قليلو العدد ، أو بأن الأمر قاصر على المثقفين . فالذين

يقومون بهذه المهمة كثيرون بكل أسف ، بين المثقفين والسياسيين والفنانين . وهم درجات وطبقات ، ولكل منهم أجره ومكافأته التي تتناسب مع درجة قذارة العمل الذي يقوم به . والواقع أن القيمة الحقيقية لما يقدمونه من خدمات لأسيادهم ، هي أكبر من أن تقدر بثمن ، إذ لولاهم ما أمكن استمرار الوضع على ما هو عليه .

(٦)

كان كل شيء محزنا في حادث الانفجار المروّع الذي وقع في ١٩ إبريل ١٩٩٥ في مبنى الحكومة الفيدرالية في أوكلاهوما بالولايات المتحدة . كان كل شيء محزنا باستثناء شيء واحد طريف للغاية ، كما أنه لا يخلو ، في رأيي ، من مغزى عميق .

ففي خلال الساعات الأولى التي تلت الانفجار ، والتي وجهت فيها كل الاتهامات من كل صوب إلى العرب والمسلمين ، قبل أن يكتشف أن المجرم أمريكي قحّ ، ولا علاقة له البتة بأي عربي أو مسلم أو شرق أوسطي ، خلال تلك الساعات القليلة اتصل أحد مراسلي الصحف الأمريكية بالكاتب الفلسطيني الشهير إدوارد سعيد الذي يعيش في نيويورك ، ويدرّس في إحدى جامعاتها ، ليسأله عن « رد الفعل » لديه لحادث الانفجار . وكاد الرجل ينفجر غيظاً واشمئزازاً ، إذ بأي حق يسمح هؤلاء لأنفسهم بأن يفترضوا أن إدوارد سعيد ، لمجرد أنه عربي ، يمكن أن يكون لرأيه في الموضوع أهمية أكبر من أي شخص آخر من جنسية أخرى أو من أصل غير عربي ؟ ألا يفترض هذا أن العرب لهم علاقة بحدوث الانفجار نفسه ، مع أنه لم يكن قد ظهر أي شيء على الإطلاق يبرر اتهام العرب دون غيرهم ؟ ورفض إدوارد سعيد أن ينبس

ببنت شفة ، على أساس أن مجرد النطق بأى إجابة يتضمن إعطاء المراسل حقاً ما فى توجيه مثل هذا السؤال ، وإن كان إدوارد سعيد قد قال لنفسه فيما بعد إنه ربما كان الأفضل أن ينتهز هذه الفرصة ويرد لهذا المراسل الصاع صاعين ، ويعبر له عن شعوره الحقيقى إزاء هذه الصفاقة التى عودتنا عليها وسائل الإعلام الأمريكية والغربية بوجه عام .

ثم قرأت فى إحدى الصحف أن مراسلا لإحدى شبكات التليفزيون الأمريكية نقل تصريحاً لأحد المسئولين فى المكتب الفيدرالى للتحقيقات فى الولايات المتحدة (F.B.I) ، صدر عنه بعد أن بدأت تتبدد الشكوك التى ترددت فى الساعات الأولى من أن مرتكب الحادث هو من مواطنى الشرق الأوسط ، صرّح هذا المسئول بتصريح بسيط للغاية وهو : « إن مرتكب الحادث هو إمّا من مواطنى دولة من دول الشرق الأوسط ، أو من مواطنى دولة أخرى خارج الشرق الأوسط» ! .

الواقعتان ، كما ترى ، طريفتان للغاية ، وكما أنهما يمكن أن يثيرا الكثير من الغيظ ، فإن من الممكن أيضاً أن يثيرا الضحك ، وهما بلا شك عميقاً المغزى . ذلك أن المراسل الأول الذى اتصل بالأستاذ إدوارد سعيد لم يزد على أن طرح عليه سؤالا . إنه لم يقرر شيئاً ولم يوجّه اتهاماً لأحد، إنه فقط سأل سؤالاً : « ماردفعلك لحادث الانفجار ؟ » ومن ثم فإن بإمكانه أن يدّعى البراءة من أية نية خبيثة ومن أى عداء للعرب أو المسلمين أو الشرق أوسطيين . إنه لم يفعل أكثر من أن سأل أحد الأساتذة العرب سؤالاً .

والمسئول فى مكتب التحقيقات الأمريكى صرّح بدوره بتصريح برىء للغاية ، لا يزيد عن تقرير بدهية من البدهيات التى لا يمكن أن يجادل أحد فى صحتها ، فمرتكب هذا الحادث (مثله مثل مرتكبى أى حادث آخر فى أى زمان ومكان) لابد أن يكون إما من مواطنى دولة من دول

الشرق الأوسط أو من مواطنى دولة تقع خارج الشرق الأوسط ، إذ ليس هناك أى احتمال ثالث يخرج عن هذين الاحتمالين ، فأى شىء أكثر براءة من هذا ، وما الذى يمكن أن يغضب فى الأمر ؟

ولكن الحقيقة بالطبع أن كلا من السؤال والتصريح ليس فيه أية براءة على الإطلاق ، فهما ملغّمان بالتحيز ضد العرب أو المسلمين أو كليهما ، وسواء كان صاحب السؤال أو صاحب التصريح يدرك هذه الحقيقة أو لا يدركها ، فإنها مازالت هى الحقيقة : السؤال والتصريح متحيّزان للغاية ، وهما أبعد ما يكونان عن الحياد الذى قد يزعم لهما .

ففى حالة السؤال الذى وُجه لإدوارد سعيد ، يكمن التحيّز فى اختيار الشخص الذى يوجّه إليه السؤال . فبمجرد اختيار شخص عربى لتوجيه السؤال إليه ، يعنى أن احتمال قيام عربى بارتكاب هذه الجريمة هو إما شىء مؤكد أو شبه مؤكد أو مرجّح ، أكثر من قيام شخص غير عربى به ، فى حين أنه لم يكن قد ظهر أى شىء يؤكد هذا أو يرجحه .

وأما التصريح الصادر من المسئول بمكتب التحقيقات الأمريكى فهو يتضمن تصنيف المجرمين المحتملين إلى مجموعتين : شرق أوسطيين وغير شرق أوسطيين . وهذا التصنيف وإن كان يستغرق بالطبع كل المجرمين المحتملين فإنه يحمل تحيزا غير مقبول ، إذ لماذا لم يصنف المجرمون المحتملون إلى فرنسيين وغير فرنسيين ، أو إلى أمريكيين وغير أمريكيين ، أو إلى إسرائيليين وغير إسرائيليين . . الخ ؟

خاتمة

نصف قرن من الصّراع العربى الإسرائيلى

(١)

عندما وقعت اتفاقية طابا بين إسرائيل والفلسطينيين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ ، سيطر علىّ شعور بأن مرحلة طويلة من الصراع العربى الإسرائيلى قد بلغت نهايتها ، مرحلة بدأت بصدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فى ١٩٤٧ ، وانتهت الآن بتوقيع اتفاقية طابا فى ١٩٩٥ ، أى أنها استغرقت نحو نصف قرن . ولكن هذه الخمسين عاما هى أيضا عمر وعيى السياسى بأكمله ، فقد تفتح وعيى السياسى بالضبط على قرار تقسيم فلسطين ، وانفعلت له انفعال صبى فى الثانية عشرة من عمره ، وهأنذا الآن وأنا اقترب من الثانية والستين أشهد ما يشبه نزول الستار على هذه القصة المحزنة للغاية .

كان قرار التقسيم قرارا ظالما للغاية ، فقد أعطى للفلسطينيين ٤٧٪ من الأرض وأعطى الباقى لليهود ، مع أن الفلسطينيين كانوا حينئذ يملكون أكثر من ٩٢٪ من الأرض ، وكانت نسبة سكان فلسطين من المسلمين والمسيحيين إلى اليهود أكثر من ثلاثة أضعاف . ولكن حتى هذه النسب لا تكفى لبيان الظلم الذى وقع على العرب ، فما كان اليهود ليبلغوا نسبة الثلث هذه إلا بدعم حكومة الانتداب البريطانى منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ومنذ صدور وعد بلفور فى ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ذلك أنه عند صدور هذا الوعد المشئوم من بلفور كانت نسبة السكان اليهود فى فلسطين إلى السكان المسلمين والمسيحيين أقل من العشر . ونحن نعرف كيف أن قرار التقسيم لم يصدر إلا بعد أن ضغطت الولايات المتحدة ضغوطا شديدة ، استمرت حتى الساعة الأخيرة السابقة على صدور القرار ، على هذه الدولة أو تلك من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، حتى يظفر قرار التقسيم بالأغلبية المطلوبة . نحن نعرف أيضا أن

العرب رفضوا قرار التقسيم وأدى بهم ذلك إلى دخول حرب ١٩٤٨ التى انتصر فيها اليهود وأدت إلى قيام دولة إسرائيل فى نفس السنة .

وأرجوكم ألا تقولوا لى إنه كان على العرب أن يقبلوا قرار التقسيم فى ١٩٤٧ ، إذ كان من شأن ذلك أن يظفروا بأكثر كثيرا مما حصلوا عليه بالفعل . هذا النوع من الكلام يتردد كثيراً، وقد قيل مثله عندما وقعت مصر اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨ ورفضها الفلسطينيون، وعندما وقعت مصر اتفاقية الصلح مع إسرائيل فى ١٩٧٩ وشجبها العرب، ومرة أخرى عندما وقف الفلسطينيون إلى جانب صدام حسين عندما غزا الكويت فى ١٩٩٠ ، إذ قيل فى كل هذه المناسبات إنه لو كان الفلسطينيون والعرب قد قبلوا ما رفضوه فى ٧٨| ٧٩، ولو كان الفلسطينيون قد شجبوا غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠ ، ماكان العرب والفلسطينيون قد وصلوا إلى ما وصلوا إليه الآن من وضع بالغ السوء .

مثل هذا الكلام يجب رفضه برمته ، إذ إن الحقيقة كما أراها أن العرب ما كانوا يستطيعون قبول قرار التقسيم فى ١٩٤٧ ولا قبول اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨ ، حتى لو كان وضع الفلسطينيين سيتحسن لو قبلوا هذا أو ذاك ، كما سأحاول أن أبين فى حينه . لقد كانت النتيجة فى كل هذه المناسبات مقررة سلفا، كما لو كنا بصدد مأساة إغريقية : كان على العرب أن يرفضوا قرار التقسيم فى ١٩٤٧ لكى تلحق بهم هزيمة ١٩٤٨ ، وكان عليهم رفض كامب دافيد لتتدهور الأمور بعد ذلك حتى تصل إلى ما وصلت إليه .

لماذا كان الأمر كذلك فى ١٩٤٧؟ الجواب هو أن كل الحكام العرب بدون استثناء كانوا فى ذلك الوقت من صنائع البريطانيين أو الفرنسيين ، يتحركون وفقا لمشيئتهم ولا يعصون لهم أمرا . كان هذا هو حال الملك فاروق فى مصر، والملك فيصل والوصى على العرش عبد الإله ونورى السعيد فى العراق، والملك عبد الله فى الأردن ، وكانت دول الخليج

وليبيا لاتزال تحت السيطرة البريطانية المباشرة، والسودان وسائر دول المغرب العربى لم تحصل على استقلالها بعد. والملك عبد العزيز آل سعود فى الجزيرة لا يستطيع أن يتخذ قرارا لا ترضى عنه شركات البترول البريطانية/ الأمريكية، ولم تكن سوريا أو لبنان قد تخلصتا بعد من نفوذ فرنسا التى لم يكن قد مضى أكثر من عام على رحيل جنودها من الدولتين.

كان القرار برفض التقسيم ثم بدخول الحرب هو إذن فى الأساس قرارا بريطانيا، فرنسيا، أمريكيا، أو على أقل تقدير قرارا مرضيا عنه من جانب هذه الدول الثلاث، تماما كما كان قرار التقسيم نفسه. وكانت نتيجة الحرب بالتالى مقررة سلفا: جيوش ضعيفة يقودها رجال ضعاف، موضوع ولائهم الحقيقى ليس هو موضوع ولائهم المعلن، ويشترى بعضهم ذخيرة فاسدة تنطلق إلى الخلف لتصيب من يطلقها بدلا من أن تصيب العدو، وإذا حدث وحققت هذه الجيوش رغم كل ذلك انتصارا، فرضت عليها هدنة ريثما يعيد اليهود تنظيم أنفسهم . . . إلخ.

كان العرب إذن فاقدى الإرارة عندما رفضوا قرار التقسيم فى ٤٧ وعندما دخلوا حرب ١٩٤٨. وعندما يكون الشخص فاقدا للإرادة فإننا لا يجب أن ننسب إليه فقط الأعمال الخاطئة التى يرتكبها بل ويجب أيضا ألا ننسب إليه تلك الأعمال التى قد تبدو وكأنها أعمال وطنية، كرفض قرار التقسيم ودخول حرب ١٩٤٨. إذ مادمنا واثقين من أنه فاقد الإرادة فإننا يجب ألا نعتبره قد أصبح رشيدا فجأة كلما بدامنه عمل له سمات الوطنية، بل علينا إذن أن نتساءل عن الدافع الحقيقى والمسئول الحقيقى عن هذه الأعمال التى تحمل مظاهر البراءة، وسوف نقابل أمثلة أخرى مماثلة خلال استعراضنا لتطور هذا الصراع طوال الخمسين عاما الماضية.

كنت فى ذلك الوقت أصغر من أن أدرك أن الأمر ينطوى على مايشبه المأساة الإغريقية، ومن ثم كنت أتحمس لانتصارنا فى معركة وأحزن

لهزيمتنا فى أخرى ، ولم يدرك جيلى حقيقة الأمر إلا بالتدريج وببطء شديد، بل إن بعض أفراد جيلى لم يدرك حقيقة الأمر حتى الآن، ومن هؤلاء من مازال يردد : « لو أن العرب فقط قبلوا قرارا التقسيم سنة ١٩٤٧ . . إلخ» .

كانت مقالات إحسان عبد القدوس عن الذخائر الفاسدة التى نشرها فى مجلةروز اليوسف قبيل ثورة ١٩٥٢ ، والتى أشار فيها بأصبع الاتهام إلى الملك فاروق وبطانته ، متهما إياهم بتحقيق أرباح على حساب أرواح الجنود المصريين بشرائهم ذخائر للجيش يعلمون أنها فاسدة، كانت هذه المقالات وأمثالها مهمة فى توضيح بعض الأمور لنا ، ولكننا ما كنا نتصور وقتها أن الأمر سيتكرر المرة بعد الأخرى ولكن فى صور أخرى طوال الخمسين عاما التالية : فبدلا من الذخيرة الفاسدة جاءت قيادات فاسدة للجيش، وطائرات ظلت فى صناديقها دون أن تفتح، وشعارات فاسدة، واتفاقيات فاسدة، وأوامر فاسدة بالتوقف عن الحرب حينما يكون الطريق مفتوحا والنصر ممكنا . . إلخ .

خمسون عاما إذن قضيناها فى الاشتراك فى لعبة مغشوشة من البداية، وكأنك تلعب الورق مع شخص كل أوراقه رابحة، وكلما سقطت من يده ورقة رابحة ناوله شخص ورقة أخرى رابحة من تحت المائدة ، ونحن كالبله مستمرون فى اللعب ولا نغضب ونقلب المائدة وننصرف، أو كأننا نعطى توكيلا لشخص ليلعب نيابة عنا بينما هو متفق مع الخصم، ورغم كل الدلائل التى تشير إلى اتفاقه مع الخصم، نستمر فى منحه توكيلنا وتجديده.

لم يكن صحيحا إذن ما قاله ساطع الحصرى بعد هزيمة ١٩٤٨ عندما سئل: « ما سبب هزيمة العرب على الرغم من أنهم كانوا يحاربون بستة جيوش؟» فأجاب بأنهم «إنماهزموا لأنهم كانوا يحاربون بستة جيوش، ولو كانوا يحاربون بجيش واحد ما انهزموا» . كان هذا الكلام يؤثر فينا

جدا فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ولكننا نعرف الآن أنه كان يحمل تبسيطا شديدا للأمور . لاشك أن الوحدة السياسية كان يمكن أن تفيد العرب كثيرا، ولكن هذا مشروط بأن تكون الحكومات المتحدة معبرة حقا عن إرادتنا وليس عن إرادة غيرنا، أما إذا كانت جميع الحكومات العربية فى يد القوى الكبرى، فما الفرق بين أن تحارب بجيش واحد أو بعدة جيوش؟ فى مثل هذه الحالة يصح بالطبع ما قاله سعد زغلول فى العشرينات عندما سئل عن رأيه فى الوحدة العربية : إن مجموع عدة أصفار ، مهما كانت كثيرة، هو دائما صفر .

يقودنى هذا إلى فكرتى الأساسية فى هذا المجال وهى أنه فيما يتعلق بعلاقة العرب بإسرائيل وموقفهم منها، لم يكن العرب يتصرفون بإرادة حرة فى أى وقت من الأوقات طوال الخمسين عاما الماضية . كانوا دائما فى موقفهم من إسرائيل محكومين أو مدفوعين أساسا بقوة خارجة عنهم . كان هذا صحيحا فى رأيى ، سواء كان الحاكم خائنا أو وطنيا، وسواء اتفق العرب فيما بينهم أو اختلفوا . بل إن اتفاقهم أو اختلافهم كان هو أيضا فى معظم الأحيان (وبالتأكيد كلما كان هذا الاتفاق أو الاختلاف مهماً وذا خطر) مرسوما ومقرراً سلفا من قوة خارجية .

لهذا السبب فإنى لا أقبل أبداً القول الذى يتردد كثيرا الآن بأنه : «مادام العرب قد أثبتوا أنهم لايستطيعون الاتفاق فيما بينهم فليقبلوا الصلح مع إسرائيل أيا كانت الشروط المعروضة عليهم» أو القول بأن العرب أثبتوا أنهم غير قادرين على تحقيق الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادى العربى فليقبلوا إذن السوق الشرق أوسطية التى تدمج إسرائيل فى المنطقة» . أى القول بأن العرب ماداموا قد أثبتوا أنهم لا يعرفون كيف يشتركون فى اللعب مع بعضهم البعض، فليلعبوا إذن اللعبة التى يريد الغير أن يلعبها معهم.

هذا الكلام غير مقبول لأنه يتجاهل أن هذا الغير هو الذى كان دائما

يقوم بإفساد اللعبة العربية ، إذن فعجز العرب عن أن يمارسوا أى لعبة فيما بينهم لايثبت شيئا على الإطلاق فيما يتعلق باللعبة الجديدة المعروضة عليهم .

سوف أحاول أن أقدم حججى على هذا الرأى بتتبع مرحلة بعد أخرى طوال الخمسين عاما الماضية : الأولى تمتد من حرب ١٩٤٨ وحرب السويس فى ١٩٥٦ ، والثانية بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ، والثالثة بين حرب ١٩٦٧ وزيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ ، والرابعة أطول قليلا وتمتد من زيارة القدس فى ١٩٧٧ إلى هجوم صدام حسين على الكويت فى ١٩٩٠ ، ولنسمّها فترة الثمانينات ، والخامسة هى الفترة التى نعيشها الآن وهى فترة التسعينات .

ففيما يتعلق بالفترة الأولى الواقعة بين حربى ١٩٤٨ و١٩٥٦ ، أحب أولا أن أقول إننى أتردد بشدة فى وصف أى منهما بالحرب . هذه فى رأيى مصطلحات « إسرائيلية» قبلناها دون وعى منا ، شأنها شأن مصطلح «عملية السلام» و«الشرق أوسطية» و«التطبيع» و«غزة وأريحا أولا» . . . إلخ . ربما بدا الأمر وكأنه حرب حقيقية فى ذلك الوقت، ولكن إذا تأملت الآن ما كان يحدث لثبت أن ما يسمى بحرب ١٩٤٨ كان فى الحقيقة أقرب إلى الاشتباك الهزلى بين طرفين كلاهما يتحرك بنفس الإرادة . أما حرب ١٩٥٦ فلم تكن أكثر من اعتداء صريح من جانب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا لم ترد عليه مصر إلا بالانسحاب من سيناء ثم بالمقاومة الشعبية ، فلم يشتبك الجيش المصرى مع الجيوش المعتدية اشتباكا حقيقيا إلا فى أضيق الحدود .

كان أهم ما حدث خلال هذه الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦) هو قيام ثورة ١٩٥٢ التى أحيت الآمال المحبطة فى أن يتم القضاء على نظام الملك فاروق ، وبداوكأن مصر قد حصلت بعد صبر طويل على حكم وطنى . كان من بين مبادئ الثورة الستة بناء جيش وطنى قوى ، وزاد أملنا قوة فى

أن يمحو نظام ثورة ١٩٥٢ عار الهزيمة فى فلسطين بقيام الحكومة المصرية بعقد صفقة الأسلحة التشيكية فى سنة ١٩٥٥ ، إذ بدا حينئذ أن تغيير مصدر السلاح من الغرب إلى الشرق سوف يمنحنا حرية الحركة تجاه إسرائيل . كذلك زاد الأمل قوة بإعلان الالتزام بالحياد الإيجابى ابتداء من منتصف الخمسينات ، إذ بدا هذا الحياد الإيجابى قادراً على منح مصر أيضا حرية الحركة فى تحقيق آمالها القومية التى كان الغرب يقف عقبة فى سبيل تحقيقها ، ومنها استعادة فلسطين .

هكذا كنا نفكر فى ذلك الوقت ، ولكننا بالطبع لم نكن نستطيع أن نحرر فلسطين فى هذه الفترة . فطوال هذه الفترة كانت مصر هى الدولة العربية التى بدأت فى تحدى الغرب ، بينما بقيت سائر الدول العربية على ماهى عليه فى علاقتها ببريطانيا أو فرنسا . ولكن حتى مصر لم تستطع أن تخرج الجنود البريطانيين من أرضها إلا فى ١٩٥٦ ، ومن ثم لم يكن من المتصور أن تتخذ مصر أى خطة ذات أثر لصالح فلسطين حتى ١٩٥٦ على الأقل .

خلال الفترة التالية (١٩٥٦ - ١٩٦٧) حدث بالطبع ما رفع آمالنا إلى السماء ، فبتأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ أصبح جمال عبد الناصر بين يوم وليلة زعيما محبوبا ليس فقط من العرب ولكن من شعوب العالم الثالث بأسرها . وبعد ١٩٥٦ بدأ يتساقط نظام بعد آخر من النظم العربية المتحالفة مع الغرب : سقط نظام نورى السعيد فى العراق ، ونظام كميل شمعون فى لبنان ، واستقلت الجزائر والسودان ، بل وحتى النظم التى لم يتغير حكّامها بدت وكأنها قد أصبحت مضطرة للسير وراء عبد الناصر : الملك حسين فى الأردن طرد جلوب والخبراء العسكريين البريطانيين ، والملك فيصل فى السعودية بدأ يطبق إصلاحات اجتماعية وسياسية مهمة ، وإمارات الخليج قدمت لعبد الناصر فروض الولاء والطاعة ، خاصة بعد أن تدخل لحماية الكويت من العراق فى ١٩٦٠ . أما سوريا

فقد ذهبت إلى حد أن جاءت لتعرض الوحدة مع عبد الناصر في١٩٥٨ .

هل كان يمكن أن تتصور تطورات أفضل من هذه، وأكثر ملاءمة لاستعادة فلسطين ؟ هكذا بدا الأمر حينئذ، ومن ثم فعندما سمعنا عن قيام حرب ١٩٦٧، صدقنا بسهولة ما كانت تذيعه الإذاعة المصرية في الساعات الأولى من أننا كنا نسقط طائرة إسرائيلية كل بضع دقائق، وظننا أننا سندخل تل أبيب في الغد أو بعد غد. كيف كان يمكن أن يصل بنا الاستسلام للأوهام إلى هذا الحد ؟ عندما ننظر الآن إلى هذه الفترة، يتبين لنا أن درجة الوهم التي سيطرت علينا حينئذ لم تكن تختلف كثيرا عن درجة الوهم التي سيطرت علينا في ١٩٤٨ عندما كنا نتصور أن من الممكن أن ننتصر. ليس سبب استحالة النصر في ١٩٦٧ هو كما يقال كثيرا غياب الديمقراطية في النظام الناصري، كما حاولت أن أبين في فصل سابق، وإنما كان سبب هزيمة العرب في ١٩٦٧ هو نفس سبب هزيمتهم في ١٩٤٨، وهو أن إرادتهم لم تكن في الحقيقة متحررة من الغرب، وبالذات من السياسة الأمريكية، على الأقل فيما يتعلق بقضية فلسطين. كان الأمر واضحا فيما يتعلق بدول البترول والأردن ولبنان وتونس والمغرب على الرغم من كل التغير الظاهري الذي أشرت إليه في بعضها. ولكن الأمر كان كذلك أيضا حتى فيما يتعلق بمصر. كان النظام المصري منذ أواخر الخمسينات وحتى منتصف الستينات، يعتمد اعتمادا كبيرا على المعونات الغذائية الأمريكية، وعلى سلاح نصفه غربي ونصفه شرقي، ولكنه كان يعرف جيدا أنه لا الغرب ولا الشرق يريدان أو يمكن أن يسمحا له بضرب إسرائيل. ولم يكن عبد الناصر مستعدا ولا قادرا على تحدي الشرق والغرب معا، بينما كانت إسرائيل تعرف في ١٩٦٧ أن الولايات المتحدة ليست فقط موافقة على قيامها بضرب العرب، بل وتريد منها ذلك حتى تضع حدا لزعامة عبد الناصر الوطنية ولمشروعه الاقتصادي المستقل، وأن الاتحاد السوفيتي لن يفعل ما يحول دون ذلك.

كان أقصى ما يأمل فيه عبد الناصر، في رأيى، في ١٩٦٧، ليس هو أن يضرب إسرائيل وينتصر عليها، بل هو ألا تقوم إسرائيل بضرب مصر، وإن كانت كل الدلائل تتجمع شيئا فشيئا مشيرة إلى أنها سوف تفعل ذلك.

الحقيقة إذن، كما أراها، هى أن عبد الناصر لم يكن ينوى مهاجمة إسرائيل فى ١٩٦٧، لأنه كان يعرف أنه لو فعل ذلك لضربه الأمريكيون وأن الاتحاد السوفيتى لن يسرع بمساعدته، ولكن إسرائيل كانت فى الوضع العكسى تماما : كانت تستطيع أن تضرب مصر وهى مطمئنة اطمئنانا كاملا إلى حماية الأمريكيين. الحقيقة أيضا أنه كان علينا أن نعرف ذلك فى ١٩٦٧ ولكن عواطفنا كانت أقوى من عقلنا، وكانت رغبتنا فى محو عار فلسطين أقوى بكثير من منطقنا، وقد أعمتنا العواطف عن رؤية الحقيقة. أما وقد وقع الهجوم فى ١٩٦٧ ووقعت الهزيمة، فقد دخلنا مرحلة جديدة تماما وإن استمرت نفس الظاهرة المشئومة : غياب الاستقلال فى الإرادة، وأصبح الأمر منذ ذلك الوقت أوضح من أن يعجز عن رؤيته أحد.

فبوقوع حرب ١٩٦٧ (أو ذلك الاعتداء السافر الذى يسمى حربا) وحلول الهزيمة، اختلفت الأمور جذريا عنها فى أى وقت قبلها. لم يعد هناك أى مجال لخداع النفس، وأصبحت الأمور واضحة كالشمس، ولا تزال. لم يعد هناك أى مجال للقول بأن الولايات المتحدة تريد حلا عادلا للقضية الفلسطينية كما لم يعد هناك مجال لتعليق الآمال على نظم عربية فاقدة الإرادة. كان علينا إذن أن نتوقع كل ما جرى بعد ذلك. كان المجهول فقط هو : كم ستستغرق عملية التعذيب قبل الإعدام النهائى؟ سنة أم سنتين، أم عشر سنوات؟ وهل سيبدأون بقطع اليدين أولا أم الرجلين، قبل أن يفصلوا الرأس نهائيا عن الجسد؟ كان هذا هو سبب الاكتئاب العظيم الذى أصاب جيلى ولا يزال يسيطر عليه منذ ١٩٦٧، والذى يتكلم عنه شعراؤنا وأدباؤنا من حين لآخر.

كانت هناك بالطبع حرب ١٩٧٣ ، ولكن الذى يلفت النظر بشدة فى حرب ١٩٧٣ ليس هو بالضبط قدرة المصريين على عبور القناة فى تلك الظروف الصعبة ، فالمسألة فى نظرى لم تكن تتعلق قط فى أى يوم من الأيام بعجز الجنود المصريين أو افتقارهم إلى الشجاعة أو الذكاء ، بل الذى يلفت النظر هو سرعة توقف الحرب بعد أن بدأت هذه البداية الباهرة . لماذا توقفنا وقد كان الطريق إلى تحرير سيناء مفتوحا؟ مرة أخرى لأن السادات لم يكن يتصرف تصرف من يملك حرية الإرادة ، ثم سمح لإسرائيل (مدعومة دعما كاملا من الولايات المتحدة) بالنفاذ فيما يسمى بالثغرة ، وبتطويق الجيش المصرى وفرض التسوية على مصر .

عندما ننظر الآن إلى فترة الثلاثين عاما التى انقضت على حرب ١٩٦٧ ، يبدو الأمر كالآتى : كانت فترة السبعينات هى فترة إخراج مصر من الصراع العربى الإسرائيلى ، أما فترة الثمانينات فكانت فترة إخراج الفلسطينيين ، وأما فترة التسعينات فهى فترة إخراج الباقين .

حدث إخراج مصر من الصراع باتفاقات فك الاشتباك المتتالية بعد حرب ١٩٧٣ ، ثم بإجبار السادات على زيارة القدس فى ١٩٧٧ ، ثم باتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨ ، واتفاقية الصلح مع إسرائيل فى ١٩٧٩ . هذه هى فيما يبدو الوظيفة التاريخية الأساسية للسادات ، إخراج مصر من الصراع العربى-الإسرائيلى ، ومن الملفت للنظر أنه تم قتله بمجرد إتمامه لهذه المهمة .

مرة أخرى أرجو ألا يقول أحد : لو كان العرب قدقبلوا ما فعله السادات ولم يهاجموا زيارته للقدس ، ولم يرفضوا كامب دافيد فى ١٩٧٨ واتفاقية الصلح فى ١٩٧٩ لكان حال الفلسطينيين الآن أفضل . هذا كلام يجب أن نكون قد شببنا الطوق عنه ، فليس هناك ماهو أبعد منه عن الحقيقة ، وهو شبيه بالقول بأنه لو لم يشن العرب حرب ١٩٤٨ على إسرائيل ولو قبلوا تقسيم فلسطين ، لكان لدينا الآن دولة فلسطينية .

الحقيقة أنه لا هذا ولا ذاك كانا ممكنين . لقد تبين لنا بعد حرب ١٩٤٨ أن الملك «فاروق» كان يشترى لجيشه ذخائر فاسدة لا تصيب العدو بل تصيب من أطلقها ، فهل كان يمكن أن يكون الملك فاروق هو الذى يحرر فلسطين؟ وهل كان دافعه لدخول حرب ١٩٤٨ دافعا وطنيا؟ والآن نحن نرى المواقف المتهالكة من جانب النظم العربية المختلفة والمهرولة نحو عقد الصلح مع إسرائيل ، فهل كان يمكن أن نتصور أن هذه النظم نفسها كانت جادة فى معارضتها للسادات فى ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩؟ ، أم أن الأمر كله كان تظاهرا بالوطنية وافقت عليه (بل وشجعته) الولايات المتحدة لما يحققه ذلك من منافع متعددة لها ولاسرائيل ، إذ تستطيع إسرائيل فى ظله التظاهر بأنها محاطة بأعداء ألداء يمكن أن ينقضوا عليها فى أى لحظة ، ويضطر السادات إلى الارتماء الكامل فى أحضان الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا ، مع امتناع المعونات العربية عنه .

مرة أخرى أقول : إذا كنت فاقد الإرادة فأنت كذلك أيا كان العمل الذى تقوم به : عملا شائنا تماما أو عملا له مظهر الوطنية .

ومن الطبيعى أن تستعذب هذه النظم العربية التى تظاهرت بمعارضة السادات فى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، هذه الحالة ، إذ هل هناك شىء أعظم من أن تتخذ موقفا له مظهر الوطنية وترضى عنه الولايات المتحدة فى نفس الوقت؟ إنها بذلك تكسب الدين والدنيا . أما عندما جدّ الجدّ ، وأمرتهم الولايات المتحدة بالإسراع بالمصالحة هرولوا واحدا بعد الآخر لمعانقة الإسرائيليين ، ومن بدا منهم مترددا (كما يبدو أنه كان سلوك أمير قطر) دُبِّر له انقلاب بسيط جاء بابنه محلّه وهو فيما يبدو أكثر تفهما وتعاونا من أبيه .

أما الثمانينات فكانت فترة إخراج الفلسطينيين من القضية : ضُربوا فى صبرا وشاتيلا ، وأخرجوا من لبنان إلى تونس ، ثم ضربوا فى تونس ، ثم تم إخراجهم تماما من القضية بتلك الحيلة العبقرية التى تمثلت فى غزو العراق للكويت . فكيف تم ذلك ؟

عندما غزا صدام حسين الكويت كانت إحدى حججه الأساسية فى الدفاع عن هذا الغزو أنه يريد تحرير فلسطين. وقد كان هذا التصرف غريبا جدا من زعيم عربى ورئيس جمهورية عربية مهمة لنحو عشرين عاما، ووجه الغرابة أنه لا يعرف الطريق من العراق إلى فلسطين، وأن يظن أن غزو الكويت ضرورى لغزو إسرائيل. المهم هو أن هذا الغزو وضع الفلسطينيين فى مأزق لا يحسدون عليه، وهذا المأزق هو فى رأيى أحد الأهداف الأساسية من الغزو. ففضلا عن المنافع العديدة التى عادت من وراء هذا الغزو على الاقتصاد الأمريكى، فضلا عن الفوائد التى عادت على إسرائيل من وراء تمثيلها لدور المتفرج المحايد بينما يقتل العرب بعضهم البعض، وحصولها على بضعة بلايين من الدولارات من الولايات المتحدة مقابل ما أبدته من «ضبط النفس»، فضلا عن هذا وذاك، أدى غزو العراق للكويت إلى وضع الفلسطينيين فى موضع الضائع لا محالة إذا أيد الغزو والضائع أيضا إذا لم يؤيده. لو كانوا قد عارضوا صدام حسين لأشبعهم تقتيلا فى الكويت وفى الأردن، وفى هذه الحالة يقوم صدام بمذبحة لا تستطيع إسرائيل القيام بها بسهولة. أما إذا أيدوا «صدام»، وهو ما حدث بالفعل، فإنهم يطردون من الكويت وينبذون من كل الدول العربية التى عارضت «صدام»، بما فى ذلك دول الخليج التى قطعت المعونات المالية عنهم، وأدى ذلك أيضا إلى نضوب ما يصل إلى الانتفاضة الفلسطينية من مساعدات. هكذا وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها وكأنه لم يعد أمامها إلا قبول أى شىء تعرضه عليها إسرائيل. وهذا ما تم بالفعل فى مدريد فى ١٩٩١، ثم فى مفاوضات واشنطون فى ١٩٩٢، ثم فى أوسلو فى ١٩٩٣، ثم فى القاهرة فى ١٩٩٤، ثم فى طابا فى ١٩٩٥، حيث وقع الفلسطينيون اتفاقيات مهينة للغاية. عندما قدم عرفات يده لرابين لمصافحته فى واشنطن أمام كاميرات العالم عند التوقيع على اتفاقية أوسلو، بدا على

وجه رابين أمارات الأنفة والاحتقار، ومع ذلك ظل عرفات يردد بالإنجليزية : «شكرا، شكرا ، شكرا»، دون أن يعرف أحد على أى شيء يقدم عرفات الشكر؟ وعندما ذهبا مرة أخرى إلى واشنطن فى ١٩٩٥ للتوقيع على اتفاقية طابا ووصف رابين ياسر عرفات ضاحكا بأنه مادام يجيد الخطابة إلى هذا الحد فلابد أنه يهودى، ضحك عرفات متظاهرا بالسرور بدلا من أن يجهش بالبكاء أو أن يصفع رابين على وجهه.

كانت نتيجة هذا الاستسلام الكامل من جانب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن أصبح سقوط بقية النظم العربية فى نفس المستنقع سهلا للغاية، إذ أصبح تمسكهم بالقضية الفلسطينية غير ذى موضوع : لقدوقّع الفلسطينيون فماذا أنا صانع؟ هل أنا أكثر إخلاصا لقضية فلسطين من الفلسطينيين ؟

هكذا وقّعت الأردن على اتفاقية سلام مع إسرائيل فى وادى عربة فى ١٩٩٤، وتبادلت المغرب وتونس مع إسرائيل التمثيل الدبلوماسى فى سبتمبر ١٩٩٤، ثم ذهبت معظم الدول العربية إلى مؤتمر الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٩٤، وأنهوا المقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع إسرائيل، وبدأ أرباب العمل من مختلف البلاد العربية يتفاوضون حول الصفقات الممكن عقدها مع قرنائهم فى إسرائيل، وتكرر ذلك على نطاق أوسع فى عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ حيث وقع أيضا عدد من الاتفاقات منها اتفاق على إنشاء بنك الشرق الأوسط .

مازال هناك من الدول العربية من لم يحن دورها بعد : العراق وليبيا وسوريا. ولكننا نعرف ما يجرى عمله للعراق وليبيا فى الوقت الحاضر لإفقادهما أى قدرة على الحركة، وأما سوريا فمن الصعب أن نتصور عندما يتم رضوخ الجميع أن تجد سوريا نفسها قادرة حتى على الاستمرار فى موقفها الحالى، وهو موقف من يفضل عدم القيام بأى عمل على الدخول فى اتفاقيات من النوع الذى يجرى عقده فى هذه الأيام .

سوف يقال بالطبع : ليس هذا كله إلا « نظرية المؤامرة» من جديد . أقول ردا على ذلك : هل هناك نظرية تفسر التاريخ العربى الحديث ـضل منها؟

وعلى أية حال ، فلماذا نستغرب أن تكون هذه هى قصتنا مع سرائيل؟ أى أن تكون هذه القصة كلها قائمة على سلسلة من المؤامرات؟ يست قصصنا مع التنمية الاقتصادية ومع الديمقراطية قصصا مماثلة؟ إن ن الممكن للمرء أن يحكى قصة محاولات العرب تحقيق تنمية اقتصادية ـقيقية تحقق بالفعل مصالح الناس، وليس لمجرد ملء خطب وزراء ـتخطيط ، على نفس النحو الذى حكينا به قصتنا مع إسرائيل ، فيبيّن ـيف كانت كل محاولة جادة ووطنية للتنمية تحبط عن طريق مؤامرة ـارجية . ويمكن أن نقول نفس الشىء عن محاولات العرب تطبيق نظام يمقراطى حقيقى . بل والأرجح أننا سنجد أن التواريخ الأساسية إحباط هذه المحاولات تكاد تكون متطابقة أو قريبة جدا من التواريخ لأساسية فى قصة صراعنا مع إسرائيل .

(٢)

عندما أسأل نفسى عن أسباب كل هذه الانتصارات التى حققتها سرائيل، ومازالت تحققها ، فى كل جولة من جولات الصراع العربى لإسرائيلى ، وعن هزائم العرب المستمرة، فى الجولة بعد الجولة، يخطر الذهن عدد كبير من العوامل السياسية والاجتماعية، بل والنفسية ، من همها ، فيما أظن ، أن إسرائيل ، بل والحركة الصهيونية منذ نشأتها، لم كونا تتعاملان مع العرب أبداً إلا عن طريق وسيط ، وأن هذا الوسيط كان دائماً هو أقوى دول العالم ، استطاعت الصهيونية أن تسخّره لخدمتها

عبر المائة عام الماضية، وأن تدفعه إلى القيام بأقذر الأعمال لصالحها، وكان العرب هم دائما الذين يدفعون الثمن . والصورة التى تقفز إلى الذهن هى صورة طفل شيطانى يجلس على كتفى عملاق عظيم القوة، ولكن استطاع هذا الطفل الشيطانى أن يعطّل ملكة التفكير لديه، فإذا بمقدور الطفل أن يوجهه حيثما شاء ، وأن يسخّره لعمل أى شىء مهما كانت فظاعته .

حدث هذا فى استصدار وعد بلفور من بريطانيا فى سنة ١٩١٧ ، وفى استصدار قرار تقسيم فلسطين من الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ ، وفى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بالدولة الإسرائيلية فى ١٩٤٨ ، وفى الحصول على الدعمين البريطانى والفرنسى فى عدوان ١٩٥٦ ، والدعم الأمريكى فى ١٩٦٧ ، ثم المساندة الأمريكية الكاملة فى مفاوضات فك الاشتباك خلال السبعينات حتى زيارة القدس فى ١٩٧٧ ، وفى معاهدة كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ، واتفاقية الصلح مع مصر فى ١٩٧٩ ، ثم استخدام كل الثقل الأمريكى للضغط على دولة عربية بعد أخرى خلال الثمانينات، الذى كانت أكثر صوره مأساوية غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠ ، والهجوم على العراق فى ١٩٩١ ، حيث وقفت إسرائيل تتفرج بينما تقوم الولايات المتحدة بواحد من أقذر أدوارها ضد العرب .

والذين يدعوننا للصلح مع إسرائيل ونسيان الماضى يحبون أن يصوروا الأمر على أنه منافسة عادية بين دولة وأخرى ، بين شعب وآخر، ومن ثم يتعجبون (أو يتظاهرون بالتعجب) من أن شعبا مجموعه ٢٠٠ مليون يخشى التعامل مع شعب صغير من خمسة ملايين . أو يتكلم الاقتصاديون المؤيدون للتصالح مع إسرائيل عن مزايا المنافسة وفتح الأسواق ، وكأننا نعيش فى عصر آدم سميث وفى ظل ظروف كالتى كان يتصورها سميث : دول متقاربة فى القوة تفتح كل منها أبوابها للأخرى

تستفيد كل منها من مزايا التخصص، أو يقولون: لماذا تفقدون ثقتكم فى نفسكم إلى هذا الحد وتخافون من التعامل مع دولة صغيرة ترغب فى سلام لا فى الهيمنة؟ إن الرد على هذا كله أن المطلوب منا ليس مجرد تعامل مع هذا الطفل الشيطانى، بل معه وهو جالس على كتفى هذا عملاق فاقد العقل.

حينئذ لابد بالطبع أن يوجه إلينا السؤال الآتى: ولماذا نجح هذا الطفل ى السيطرة على هذا العملاق بينما فشلتم أنتم؟ لماذا لم تصنعوا مثلما سنع ولكم كل هذا الثقل السكانى، وكل هذه الموارد، وكل هذه لجاليات العربية داخل الولايات المتحدة نفسها وغيرها من الدول كبرى؟

وهنا تثور كل العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية التى أشرت ليها فى البداية، من غياب الديمقراطية، إلى تفكيرنا اللاعقلانى، إلى قسامنا على أنفسنا، إلى إهمالنا التعليم والتنمية.. إلى آخر هذه عوامل التى يتكرر ذكرها فى صحفنا وكتبنا مرارا وتكرارا. وكل هذا صحيح بالطبع، ولكن فشلنا المتكرر فى كل هذه الميادين فى تحقيق لديمقراطية، أو فى تحقيق الوحدة سواء فيما بين العرب أو فى داخل كل لد عربى على حدة، أو فى محو الأمية والارتفاع بمستوى التعليم، أو فى شر التفكير العقلانى، أو فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شيدة.. الخ، لابد أن يثير هو نفسه هذا السؤال: ولماذا نفشل فى كل ذا دائما بينما ينجحون هم؟ لماذا استطاع الإسرائيليون أن يصلوا بمتوسط لدخل إلى عشرين ضعف متوسط الدخل المصرى، بينما كنا أعلى منهم ى متوسط الدخل فى ١٩٤٨؟

لا أخفى على القارئ أنى كلما سألت نفسى مثل هذه الأسئلة تعود لى المرة بعد المرة فكرة الأمة الفتية والأمة العجوز: فنحن بكل أسف، ى تصرفاتنا ومشاعرنا وطريقة تفكيرنا نحمل كل سمات الأمة العجوز:

تراخ فى الإرادة ، بطء فى الحركة ، النظر إلى الأمور وكان لا شيء يهم ، الانهماك فى اجترار الماضى بدلا من التطلع إلى المستقبل، سرعة التعب والملل واستعجال الراحة ، المبالغة فى تصور العقبات والمخاطر ، تغيير المسار لدى مقابلة أول عقبة . . الخ ، بينما الإسرائيليون يبدون ، بكل أسف ، الصفات المضادة لهذا كله . انظر الى وزرائنا والمسئولين فينا . إنهم ، حتى الشباب منهم ، يتصرفون وكأنهم شيوخ ، ويبدون وكأن أقصى أحلامهم أن يحصلوا على فيلا بالقرب من شاطىء البحر يستمتعون فيها بالشمس ، بل ولا بد أن تكون الفيللا على شاطىء البحر مباشرة حتى لا يتحملوا عناء المشى بضعة أمتار!

إن هذه الشيخوخة النفسية هى التى جعلتنا ننهار فى مواجهة أى تهديد، وجعلتنا فى نفس الوقت عاجزين عن إبداء أى مقاومة إزاء أى إغراء. لقد بح صوت الاقتصاديين المصريين الوطنيين، ودعموا أقوالهم بالحجج القاطعة والإحصاءات لبيان أن الاقتصاد المصرى يستطيع أن يقف على قدميه دون اعتماد على المعونات الأجنبية ، وأن الزراعة المصرية قادرة على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى فى السلع الأساسية ومن ثم فلا وجه لاستجداء القمح الأمريكى، وأنه لا ضرورة بالمرة للتمرغ فى وحل الديون الخارجية . . الخ ، فلماذا أبدينا ومازلنا نبدى كل هذا الضعف كلما أراد الدائنون ومقدمو القروض والمنح فرض إرادتهم علينا ملوّحين باحتمال قطع هذه «المعونات»؟ إنها هذه الشيخوخة النفسية . ولماذا كان من السهل على هذه الشركة الدولية أو تلك ، أو هذا المقاول الكبير أو ذاك، أن يذل لهذه الدرجة هذا الوزير أو المسئول وأن يستصدر منه أى قرار يريده أيا كان ما يتضمنه من كسر للقوانين وإهدار لحقوق الناس بمجرد أن يلوّح له أو لأبنائه بهدية أو جائزة أو سيارة ألمانية ؟ إنها الشيخوخة النفسية التى تجعل المرء يركن إلى الشعور بأن « لا شيء يهم»، أو بأن هذه الأمة محكوم عليها بالذل إلى مالا نهاية ، أو بأن المال لنفسى

أو لأولادى هو فى نهاية الأمر كل ما يمكن أن أخرج به من هذه الحياة.

الصورة محزنة جداً بلا شك، ولكن علينا أن نعترف بحقيقتها، لا لكى نهرول للتصالح مع إسرائيل، بل لنسأل أنفسنا : هل هناك أى أمل فى تجديد شباب هذه الأمة ؟ إنه بالطبع ليس سؤالاً هيناً، ولكنه فى نظرى يجب أن يكون اكثر الأسئلة إلحاحاً على المهتمين بمستقبلنا. إنه هو السؤال الذى طرحه غاندى فى الهند باحثاً عن الطريقة التى يمكن أن يثير بها حمية الهنود، وهو الذى طرحه الأفغانى محاولاً أن يثير همة المسلمين، وهو الذى كان يقلق مصطفى كامل وفتحى رضوان وغيرهما.

المسألة ليست مسألة حماس وقتى لقضية جزئية سرعان مايزول بزوالها، كالذى نشاهده مثلاً فى التظاهرات، وليست النجاح فى إثارة الغضب بمقال أو خطبة ثم سرعان ما يخبو وينطفئ، ولا هى مجرد محاولة إبراء الذمة لكى يثبت الواحد منا لنفسه ولأقرانه أنه قام بواجبه فى قضية وطنية بعينها. إنها قضية تجديد شباب أمة بكاملها، بالمعنى الحرفى، ومن هنا كانت صعوبتها الفائقة.

كثيرا ما يخطر ببالنا أن الأمر يتوقف على درجة ما نتعرض له من ألم واستفزاز، ومن ثم يحدونا الأمل فى أنه، إذا زاد هذا الألم والاستفزاز عن درجة معينة فلابد أن يؤدى هذا إلى استنهاض همة الناس، إذ يصل بهم الغضب إلى منتهاه، ويصبح استمرار الخضوع والرضا بالأمر الواقع من قبيل المستحيل. ولكن هانحن نرى الألم يزيد يوماً بعد يوم، والاستفزاز يتصاعد سنة بعد أخرى، والناس يبدون وكأن قدرتهم على قبول الضيم لا نهاية لها، واستعدادهم للصبر على ما يفعله الأجنبى وأنصاره بهم لا حدود له. وإذا بنا نفاجئ أنفسنا كل يوم، بأننا مستعدون لقبول ماكان تصورّ قبوله مستحيلاً منذ بضع سنوات.

إنى أعرف أن غالبية المصريين والعرب إذا وجّه اليهم السؤال: كيف يمكن تجديد شباب هذه الأمة سيقولون « الإسلام» . ولكنى اعتقد أن

الدين نفسه يمكن أن يفسر تفسيراً «فتيا» كما يمكن أن يفسر تفسيرا «عجوزا»، والتفسير الأول فقط هو الذى نريده . ونحن نعرف جيداً أن حياتنا اليومية والثقافية مليئتان بمن يفسر الدين هذا التفسير العجوز، بل والمريض، والذى يشيع فى الناس كره الحياة، ولا يكلمهم إلا عن الماضى (تماما كما أن العجوز لا يتكلم إلا عن ذكرياته) بينما التفسير الفتىّ الذى نريده ، للدين، هو ذلك الذى يقوّى لدى الناس رغبتهم فى الحياة، ويوجه تفكيرهم للمستقبل.

المسألة ليست هى ما إذا كان الذى يقوم بتفسير الدين هو نفسه شاباً أم عجوزاً، فنحن نصادف يوميا من الشباب من يتصرف تصرف عجوز فى التسعين، ويفسر الدين تفسير من نزل بإحدى قدميه بالفعل إلى القبر. كما أن المسألة ليست أن العرب والمسلمين تقدموا وبنوا حضارة عظيمة عندما كانوا يتمسكون بالدين، وانهارت حضارتهم وأذلهم الغير عندما تخلّوا عن دينهم . بل المسألة فيما تبدو لى ، هى أن العرب والمسلمين بنوا حضارة عظيمة عندما اعتنقوا تفسيراً فتياً للدين ، لايتعارض مع حب الحياة والتطلع إلى المستقبل بل ويشجع عليهما، وتدهوروا وانهارت حضارتهم عندما « شاخ » تفسيرهم للدين، وتحول مفسروه إلى أناس كارهين للحياة وقانعين باجترار ذكريات الماضى. إن العرب عندما بنوا حضارتهم العظيمة كانوا أقل تزمتاً فى الدين، وأكثر تسامحا مع الأقليات، وأكثر حباً للفن والحياة مما نحن الآن ، ومع ذلك فإن من الممكن جداً أن نعتبر أنهم كانوا فى الحقيقة « أكثر تديناً » منا الآن .

ولكنى من ناحية أخرى يجب أن أسرع بالقول بأن « التفسير الفتىّ» للدين ليس هو الاستهزاء به ، كما يظن للأسف بعض كتابنا، بل إن الاستهزاء بالدين أو الاستخفاف به كثيرا ما يعكس هو بدوره شيخوخة وضعفاً. ذلك أن العلمانيين أيضا يمكن أن يكونوا شباباً أو شيوخاً ، ليس فى السن فقط بل فى النفس أيضا، وإن كانوا يتظاهرون وكأنهم دائما

ينتصرون للحياة وينظرون دائماً إلى المستقبل . فالاستخفاف بالتراث كثيراً ما يعكس هو أيضا استغراقاً فى ماض من نوع آخر، هو ماضى الأجنبى وتراثه ، بحلوه ومرّه ، وضعفا فى القدرة على النقد تدفع إلى تقديس كل مايفد إلينا من الخارج، وكسلا عقلياً وفقدانا للهمة. ليس الموقف العلمانى إذن بالضرورة موقفاً استقلالياً شجاعاً متفائلاً و«مبدعاً»، كما يحلو لكثير من علمانيينا أن يقولوا، كما أن احترام التراث والدين ليس بالضرورة موقفاً «سلفياً» متشائماً ومقلداً ومعادياً للنهضة. المسألة فى نهاية الأمر تتلخص فيما إذا كنت قد أصابتك أو لم تصبك أمراض الشيخوخة النفسية .

عندما خطرت لى هذه الصياغة للمشكلة : الفتّوة والشيخوخة ، بدا لى وكأننى وصلت إلى حل لمشكلة شخصية لم أكن أجد لها حلاً. ذلك أننى كنت أجد نفسى (ولا أزال) أتعاطف بشدة مع كتابات بعض الكتاب المصريين ممن اشتهروا بالانتصار لفكرة أن « الإسلام هو الحل»، ممن أشعر بحسهم الوطنى القوى وقلقهم الحقيقى على هذه الأمة، وكرههم الشديد لأعدائها. ولكنى أتعاطف بشدة أيضا مع كتابات بعض الكتاب الآخرين الذين يرفضون هذا الشعار رفضاً تاماً واشتهروا بالانتصار لفكرة « أن العلم هو الحل» أو أن «العقلانية هى الحل » «وأنكم اعلم بشئون دنياكم» ، ممن يبدون نفس الدرجة من الوطنية والقلق على أمتهم وكرههم لأعدائها، وبعض هؤلاء يناصب الفريق الآخر العداء الشديد. فى الوقت نفسه أجد نفسى تنفر بشدة من بعض الكتاب الذين يرفعون شعار « الإسلام هو الحل»، كما أنفر بشدة أيضاً من بعض الذين يرفعون شعار العلمانية والتنوير بمناسبة وبغير مناسبة. بدا لى وكأنى قد اهتديت إلى تفسير ما قد يبدو وكأنه تناقض ، وأنا أعرف أنه ليس كذلك لأنى أعرف ما أشعر به نحو هؤلاء وهؤلاء. ففى الجانبين (علمانيين ومتدينين) من

هم أقرب إلى المرتزقة ، ويكتبون ما يكتبون طلباً للمال أو لعطف حكومتهم أو عطف حكومة أخرى ، ومنهم من يضع جمع المال وتكديسه فى أعلى سلم الأولويات . وفى كلا الجانبين من يتخذ مواقف غير وطنية (سواء فى قضية إسرائيل أو غيرها) طلباً للمال أو السلطة ، أو تقربا من أصحاب المال والسلطة ، بعضهم باسم العلمانية وبعضهم باسم الدين . وهناك من الجانبين من يتجنبون الخوض فى المشاكل المهمة والحيوية إيثاراً للسلامة ، فلا يتكلمون عن إسرائيل مثلاً إلا إذا اضطروا إلى ذلك ، ويفضلون أن ينأوا بالدين (من ناحية) أو بالعلمانية (من الناحية الأخرى) عن مثل هذه الموضوعات الشائكة . وهناك أخيراً من الجانبين من يشتط فى موقعه فى الانتصار للدين أو للعلم لمجرد أنهم يشعرون بكراهية شديدة للفريق الآخر ، أو يخافون خوفاً مستطيراً مما يمكن أن يفعله الفريق الآخر بهم لو انفردوا بالسلطة .

المدهش حقاً (أم لعل الأمر ليس مدهشا على الإطلاق؟) أن حكومتنا ووسائل إعلامنا يبدو أنهما قررا ، لسبب أو آخر ، ألا تستوظفا أو تستعملا إلا هذا النوع من « المتدينين» ونفس النوع من « العلمانيين» ، وأن تنتصرا لأصحاب التفسير « العجوز» المتهالك فى كلا الجانبين ، فكانت النتيجة هى ما نرى . فالأحاديث والبرامج الدينية (أو المسماة بالدينية) التى يفضلها التليفزيون ووسائل الإعلام الحكومية ، تكاد تكون كلها من هذا النوع الرافض للحياة والمفضل للموت ، والذى يتعمد تجنب الخوض فى أى مشكلة من مشاكلنا الحقيقية ، والمتجهم والمتشائم ، أو الذى ينتصر للأسف لما يريده أعداؤنا منا . بينما نجد الجزء الأكبر من البرامج «العلمانية» من مسلسلات وبرامج وفوازير . . إلخ ، وإن كانت تتظاهر بالبهجة والتفاؤل والاهتمام بالمستقبل ، وتتجمل بالمساحيق للتظاهر بالشباب ، فهى فى الحقيقة عجوز مترهلة ومتهالكة ، ليس فيها أى مسحة

من الفن الحقيقى أو الشباب الحقيقى ، بل شعارها فى الحقيقة أن « لا شىء يهم» .

ولكنى أسرع بالقول بأن هناك لحسن الحظ من أعتبرهم حقيقة « ملح الأرض» فى هذه الأمة ، بعضهم ينتمى لفريق المتدينين والبعض الآخر ينتمى لفريق العلمانيين ، ممن يجمعهم عدا الصدق فى القول وحب الوطن والموهبة الحقيقية ، أن كتاباتهم ، وتصرفاتهم ، كلها تشيع فيها صفات «الفتوّة » التى أسلفت ذكرها ، مهما كان عمرهم محسوباً بالسنين ، وهؤلاء فى رأيى هم المرشحون ، لو أنصتنا لهم جيداً وأفسحنا الطريق لهم ، لتجديد شباب هذه الأمة .

كتب أخرى للمؤلف

أولاً : باللغة العربية :

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية ، مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ ـ مبادىء التحليل الاقتصادى ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٦

٣ ـ الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ ـ الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادىء الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ ـ المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢ .

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩ ـ هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) ، مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .

١٠ ـ قصة الديون الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٩ .

١٢ ـ مصر فى مفترق الطرق ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٠

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ .

١٤ ـ السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١ .

١٥ ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية : المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٦ ـ الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١٧ ـ معضلة الاقتصاد المصرى ، دار مصر العربية ، القاهرة ١٩٩٤ .
١٨ ـ شخصيات لها تاريخ ، رياض الريّس للكتب والنشر ، بيروت ولندن ، ١٩٩٧ .

ثانياً : باللغة الانجليزية :

1- Food Supply and Economic Development with Special Reference tc Egypt, F. Cass London 1966
2- Urbanization and Econcomic Development in the Arab world, Arab University in Beirut, 1972
3- The Modernization of poverty:A study in the political economy of growth in nine Arab countries,1945-1970, Brill, Leiden, 1974 and 1980

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦) .

4- Project Appraisal and Income Distibution in Developing Countries, co edited with J MacArthur, a special issue of World Development, Oxford, February 1978
5- International Migration of Egyption Labour, with Elizabeth Taylor Awny, International Development Research Centre, Ottawa 1985
6- Egypt, s Econmic Predicament, E J Brill, Leiden, 1995

ثالثا : كتب مترجمة :

١ ـ التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٤ ـ الشمال ـ الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) ، الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

المحتويات

رقم الإيداع : ٩٨/٢٦٧٠

I.S.B.N. : 977 - 09 -0427-9

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)